



کتابخانه شورای عالی  
۴۷۳۱

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب فائز المدينه	شماره ثبت کتاب
مؤلف استرآبادی	۹۲۹۰۷
موضوع	۳۱۸۹
شماره فهرست	

ت ۵۴۳

باز ۱۰ شد

کتابخانه شورای عالی  
۴۷۳۱  
مکرر

کتابخانه شورای عالی  
۴۷۳۱

۴۳۷۳ مک



ملك النباهي عبد الله بن الحارث  
محمد بن صالح المرحوم انما هذا

١٠٥٢

١٢٥



من مولى المرحوم المرحوم  
المستقر في دار العبد المذنب  
عبد الله بن صالح المرحوم

١٢٠



١٢٥

محمد بن صالح المرحوم  
عبد الله بن صالح المرحوم



الفوائد المندنية

١٢٥

هذا الكتاب  
الذي هو من



مستقر في دار العبد المذنب  
محمد بن صالح المرحوم  
عبد الله بن صالح المرحوم

لعبه صفيان

انقل الى دار العبد المذنب  
المستقر في دار العبد المذنب

١٢٥

١٢٥



بسم الله الرحمن الرحيم  
 أما بعد فقد بعث الله بالنبين وناصب الأوصياء المعصومين والصادقين والسالكين  
 سيد المرسلين وعلى اصحابه وآله من مائة على المائة الطاهرين المطهرين الطاهرين  
 الذين قالوا في بعد ما قرأت الاصولين على عظم اصحابها واستغفار حقايقها ووقفا  
 من كمال ايمانها وتجلت الاحاديث الموقولة عن العترة الطاهرة عليهم السلام من اجل روائها  
 العارفين بحقايقها والواصلين الى قلوبها واخذت علم الفقه من افواه جماعة من فقهاء  
 اصحابنا قدس الله ارحم عرضت على تلك الاحاديث قواعد الاصولين المسطوقين في  
 كتب اصول الفقه وكتب العامة والمسائل الاجتهادية الفقهية فوجدت على من وضع  
 لاحد من ولاخصي مخالفا في مائة اربعة عشر من دعوى طويلا في المدينة المنورة  
 على مشرفها الفصول وسلام وتجدد في تتبع تلك الاحاديث وتحقيقها حتى فتح الله  
 تعالى على ابواب الحق ما يتعلق بالاصوليين وبالمسائل الفقهية وعجزها بركات من  
 العلم وابوابها و ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ومن يوفى الملك فقد اوفى خير كثير  
 ولما ارجع من الافاضة في مكة المعظمة قراءة بعض الكتب الاصولية لدى جمع فرائد  
 مشتملة على جملة الاسئلة من كلام العترة الطاهرة عليهم السلام مما يتعلق بنصوص الفقه  
 وطرف مما يتعلق بفن اصول الفقه وطرف مما يتعلق بعصر وسميتها بالفرائد المذكورة  
 في الامم على من قال بالاجتهاد والتقليد اعاد الطعن في نفس الاحكام الالهية وهي  
 شتملة على مقدمة واثنى عشر فصلا وخاتمة المقدمة في ذكر ما احاطه العلماء الذي من  
 وافقه خلافا لمعظم الامامية اصحاب الائمة عليهم السلام وهو امر ان احادها فتسليم احاديث

كتبنا

كتبنا المأخوذة عن الاصول التي فيها اصحاب الائمة عليهم السلام لم يكن مرجعا للشعنة  
 في عقايدهم واعمالهم لاسيما في زمن الغيبة الكبرى التي لا يفسح مكان في ابدالها لاجل  
 من شيعتهم الى اقسام اربعة وعلى هذه معظم تلك الاحاديث المهدية في تلك الاصول لا يجر  
 عليهم السلام في جميع وزعم هذا من جهة ذهنت واستحياء في الاعيان وهو بين اصحابنا  
 نظير الخرافات بين العامة والخاصة واختار انه ليس له في المسائل التي ليست من ضروريات  
 الدين ولا من ضروريات المذهب دليل قطعي وانما تلك لم يكلف عباده فيها الا  
 بالعمل بظنون المجتهدين اخطأوا او اصابوا ولا يجر كلامهم هذا الى التزعم كثير من القراء  
 الاصولية المسطوقين في كتب العامة والمخالفة لما قرأت من الاخبار عن الائمة الاطهار  
 وهو كان في عقله عن تلك ولما اذهني بربوب ذلك وجوب على الخواص لم تأخذ في الله  
 فوجدت في اثنى عشر كتابا في النصوص الفصل الاول في احوال التمسك بالاصحاب  
 الظنية في نفس احكامهم وقا وجوب التوقف عند فقد القطع بحكم الله وبحكم وردهم  
 عليهم السلام والناظر في بيان الخصار المذكور ليس في ريات الدين من المسائل الشرعية  
 اصلية كانت او فرعية في السماع عن الصادقين عليهم السلام والثالثة اثبات تعدد الجهات  
 المطلق والراية في ابطال الاحكام الشرعية في الغيبة والمقلدة زمن الغيبة وكذا من قبل ان  
 في كثير من المواضع يحصل الظن على وجه الاحتمال دون القاطع والسامع من مسد الانوار  
 التي تحتها العامة للاستنباطات الظنية بوجوه تفصيلية والسامع في بيان من يخرجهم  
 الناس اليهم في القضاء والافتاء والثامن في جواب الاسئلة المعجزة على الاستفتاء من  
 كلامهم عليهم السلام ومن كلام قدامائنا والتاسع في تفصيل احاديث كتبنا بوجوه كثيرة  
 قففت بها بتوفيق الله تعالى في جواب التساؤل بها كونها متواترة النسبة الى مولانا  
 وفي بيان القاعدة التي وضعها عليهم السلام للخلاص عن الحرق في باب الاحاديث المتقدمة  
 العاشر بيان الاصطلاحات التي تقع بها البدوي والحادي عشر في غيبة النبي على  
 طرف من الاطلاقات والترات التي وقعت من قول العلماء الاعلام يستخرج عند اولى  
 الايام بيان عمدة النظم او التحير الذي وقع من العلماء في افكارهم انما اشاعت من



في مقام معرفة المادة الواردة في هذه النسخة ولعلنا ان المتعلق غير احسن من هذا النوع  
من الخطا وغير نافع في التلخيص عن هذا التحير والتمرد في الامور من القسك باحتجاب  
العصمة على العلم والقامة في نقل طرق من كلام قداما ليس كذلك لما فصلناه وان  
غيرها في كتابنا هذا غير متعلق وقد اتي في حلت عنها كسب الاولين والآخرين من الحكماء  
والفقهاء والمكتسبين والاصوليين وهي المودع بها اعطاني في مسائل الله التوفيق في  
الانتماء ما انما استعمل من شرح اصول الكافي وشرح لمزيد الحديث ورواه واحد  
الفاضلان المتاحان المشككان المستحقين في خواص شرح الجليل للشيخ زيد وحقا يرى  
المعلقة بوقايق الفقه العربية وحقا فيها الخفية والله الموفق للصواب الى الرجوع  
والالماب **المحذرة** فائدة قد استشهدت في بعض المتأخرين من فضلائنا المتبحرين كالصالح  
الحلي ومن وافقنا في زمن الفقيه تفسر الزعمية التي جعلت مقتدا له في بعض المقامات  
ان يرجع الى المظن المجهول في المسائل الشرعية التي ليست من مخرجه راي الدين ولا من مخرجه  
الذي هو ان الجهد المطلق هو الذي يمكن من استنباط كل مسألة شرعية فزعته نظريته  
وذكر ان ذلك التمكن انما يحصل بان يعرف مدارك جميع الاحكام الشرعية وان تلك  
المعرفة يتحقق بمعرفة المقدمات الست وهي الكلام والاصول والحق والقريب واغلة العرب  
وتلخيص الامثلة والاصول والابتداء في الكتاب والسنة والاجماع وتلخيص العقول وذكر العالم  
الرباني الشهيد الثاني قدس سره في بعض كتب الفقهية في بحث القاموس المعبر عن  
الكلام ما يعرف به الله تعالى وعلامهم من صفات الجلال والاکرام وعلايه وحكمه وسوره بينا  
صلى الله عليه وآله وعصمه وامامته الائمة عليهم السلام لم يكن يحصل الوثوق بغيرهم ويتحقق  
الحجة به والتصدق بملجأ به النبي صلى الله عليه وآله من احوال الدنيا والاخرة كل ذلك  
بالدليل القاطع لا يشترط الزيادة عن ذلك بالاطلاع على حقيقة المتكلمين من احكام  
الخواهر والاعراض وما اشتملت عليه كتب من الحكمة والمقدمات والاعتقادات وارجح  
الشبهات وان وجب معرفته كناية من جهة اخرى ومن ثم صرح جماعة من المحققين بان  
الكلام ليس طائفة الفقه فان ما يتوقف عليه منه مشترك بين سائر المكلفين ومن

ما يعرف

ما يعرف به ادلة الاحكام من الامور التي والعموم والخصوص والاطلاق والتقييد والاجمال  
والبيان وغيرهما مما اشغلت عليه مقاصد من النحو والتفسير ما يختلف المعنى باختلافه  
ليحصل بسببه معرفة المراد من الخطاب ولا يعتبر الاستقصاء فيه على الوجه التام بل على الوجه  
منه فادون ومن اللغة ما يحصل به فهم كلام الله تعالى ورسوله وبنو عليهم السلام بالخط والرجوع  
الى اصل صحيح يشتمل على معنى اللفاظ المتداولة في ذلك ومن شرائط الادلة معرفة الاشكال  
الاقتضية والاستثنائية وما يتوقف عليه من المعاني المفردة وغيرها ولا يشترط الاخذ  
في ذلك بل يقتصر على الجزئي منه وما زاد عليه فهو مجرد تفصيل للعلم في ترجيح الموقفات لبعض  
من الكتاب الكريم معرفة ما يتعلق بالاحكام وهو مخفى من خصماته اية ما جعلها او فهم  
مقتضاها يرجع اليها متى شاء ويتوقف على معرفة ذلك فتح منها من المنسوخ ولولا الرجوع الى  
اصول يشتمل عليه ومن السنة جميع ما اشتمل على الاحكام ولو في اصل صحيح رواه عن علي  
بسنن متصل الى النبي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام ويعرف الصحيح منها بالسنن  
الموثق والضعيف والموقوف والمسند والمؤثر والاحاد وغيرها من الاصطلاحات  
التي وثقت وزايد الحديث المتفق اليها في استنباط الاحكام وفي امور اصطلاحية تفرقت  
لاباحث عليه ويدخل في اصول الفقه معرفة احوالها عند التعارض وكثير من احكامها  
ومن الاجماع والخلافات يعرف ان ما يفيق به لا يخالف الاجماع اما بوجود موافق من المتكلمين  
او بقبول طائفة على انه واقعة متجدة لم يبحث عنها السابقون بحيث حصل فيها احد الطرفين  
لا معرفة كل سلك بجعل عليها واختلاف دلالة العقل من الاستصحاب البرائة الاصلية  
وغيرها داخلية في الاصول وكذا معرفة ما ينجح به من القياس ولا يشتمل كثير من مختصات  
اصول الفقه كالتعذيب والمختصر الاصول لابن الحاجب على ان يحتاج اليه من شرائط الدليل  
المدون في علم الميزان وكثير من كتب النجوى على احتياج اليه من التوفيق نعم يشتمل على ذلك  
كله ان تكون له قوة يتمكن بها من التعرف الى اصولها واستنباطها منها وهذه هي العين  
في هذا الباب والافتيصا تلك المقدمات قد صارت في زماننا سهلة لكثرة ما حقلل احكامها  
والفقه فيها وفي بيان استعمالها وانما تلك الفرق بيد الله تعالى في تبيينها من عبادة







وان تكون عالما بالإجماع لا يتحقق بالغاثة وان يكون عارفا بالبرائة الأصلية ولا بد وان يكون عالما بالبرائة الأصلية والبرهان والعقود والالتزامات ويعلم الناس في المنسوخ وحالها  
اذا عرفت هذا فالخبر الذي يحكي ان الجليل الاجتهاد شخص في علمه من اخر بل في مسألة من لم يدر  
واما فيقع الاجتهاد في الاحكام الشرعية اذا اختلفت عن دليل قطعي وذكر في هذا الباب الأصول  
المجتمعة في حكم شرعي ليس عليه دليل قطعي يخرج بالشرع الاحكام العقلية ونحو الدليل العقل  
ما علم من الشرع ضرورة كوجوب الصلوة والزكاة وذكر الصلوة فيمكن المكلف من  
اقامة الدليل على المسائل الشرعية وما في ذلك من احوال معرفة اللغة وحلها في اللفظ  
الشرعية لا يلزم بل يحتاج اليه في الاستدلال او في ارجاع اصلا صحيحا عند في معنى اللفظ  
جاء في خبر في معرفة النسخ والتصرف لان الشرع عرف لا يتم الا بعد في معنى اللفظ لا يثبت  
فمن واجب وقاها ان يكون عارفا بما راد الله تعالى من اللفظ في معنى ذلك ليعرف انه لا  
يخاطب بما لا يفهم معناه ولا يدركه بغير خلاف ظاهره من غير بيان وما في ذلك ليعرف  
انما يحكم وهو يتوقف على علمه بالفتوى واستقائه عنه والعلم بصديق الرسول  
عليه السلام في علم الكلام والفقهاء ان يكون عارفا بالاجماع والالتزامات الاحكام ما  
او بالاجماع الى اصل صحيح واحال الرجال اليه في جميع الاخبار من معتقدا ويعرف ايضا من  
الكتاب ما يشاهد منه الاحكام وهو خصاله انه لا يشترط حفظها بل معرفة دلالاتها وبيان  
بما يحكيها عند طلبها او رايها ان يكون عارفا بالاجماع وهو قاعة بحيث لا يقع ما في  
ونما هي ان يعرف ادلة العقل كما في البرائة الأصلية والاستصحاب غيرهما وسادسها ان يعرف  
شرائط البرهان وسابعها ان يعرف الناسخ والمنسوخ والعام والخاص المطلق والمقتضى  
وغیرها من طرق الاحكام وانما هي ان يكون له قوة استنباط الاحكام الشرعية من المسائل التي  
وذكر الامران ان تعادلتا في حكم واحد وتبا في الفعلان جاز كقول المصنف في وجهه في  
على ظن انهما جتمتا والقبلة فالحكم وهو الوجوب واحد في تغيير المجهول وان الفاعل في  
الحكم كما لا راق الدالة على فعل الفعل والامارة الدالة على وجوبه او جوازها فمنع قوم من شرها  
وان جاز عقلا اما البعوض فانما كان اخبارا على ان يتبين متناهيين وامام علم الواقع فان

العمل

العمل ما يتحقق بوجوب الفعل وتحرره على كلف واحد وتكميل مقتضى العتق بوضعها في دفع  
امارة لا يمكن العمل بها عتق والعمل باحد ما دون الاخرى فيجمع من غير مرجح وجوبه في  
وهو الاثر في العمل بها التحريم ايضا ولا يثبت من التحريم في امارة الوجوب والاباحة الا  
لان المقتضى ان اخذ بامارة الاباحة ثبت في حقه كالمسافر اذا حصل له مكان يتغير فيه  
بين الامام والفقهاء على بنينا في التفسير سقطت وجوب التحريم وان كان ما كان واجبا  
وكون عليه رهبان اذا قال له المالك ان وقعت الى الله فمضى على الاخذ وان وقعت الى  
اخذها استطاعت الاخر عند التمسك بامر الله تعالى في العمل بالبرائة ان تعاد الى الامارات اما  
في حال من احوال تعلقات حكم الله تعالى كوجوب التوجه الى الكعبة وتعادل الامارات  
ان الكعبة في الجنوب او في الشمال واما في نفس حكم الله تعالى مثلا في وجوب وغيره  
فاتفق الأصوليون على جواز التعادل في الصورة الاولى واختلفوا في جواز في الصورة  
الثانية فاما بعضهم لا يوجب تلبس الشريعة الى العبادات ليعتد في الوصول اما في وجوب  
متعادلتين في حكم من احكام الله تعالى لانه لا يلزم احد المحذورات المذكورة ونحو هذا  
كلما ينبغي بانه في كتابها هذا واما ما قد يفتق من تعادل المحذورين في بعض احوال الله تعالى  
من باجهره في القية ومحل النزاع انه اذا لم يكن ضرورة كيف يكون الامر في ادعوت  
هذا فان عرف التساوي في العتق في خبر وان كان المقتضى في المستحق ان كان الحاكم بين  
ما شاء اول الحكم باحديها في وقت والاخر في اخر تخصيص وان تعارض الدليلان فاما  
ان يكونا تخليفيين فالمقتضى ترجيح بينهما في العمل بالراجح واللازم ترجيح المرجح على الراجح  
وهو باطل وان اسكن العمل بكل واحد منهما من وجوه دون وجه تعيين واما ان يكونا  
يقينيين فالاعتراض بينهما محال لان يكون احدهما قابلا للتاويل والآخر في غير  
للجمع بينهما كما علم المقطوع نقله والخاص المطلق نقله وذكر في كتاب المبادئ في  
دليلان قطعيان وهل يتعارضان قطعيان جوهريين لا يمكن ان يخبر انسان عن  
يكون متناهيين ولا يترجح احدهما على الاخر ومنع من ادعوا ان لا بد لتعارض الدليلين  
على كون هذا الفعل با حاصلا فان لم يجمع بينهما او على بعضها اذ لم يتعارضان على احدهما



على التعيين ثم الترجيح من غير مرجح او لا على التعيين وهو باطل لاننا اخبرنا بان الفصل الثاني  
فقد يوسعنا ان الترتيب في ذلك ترجيح الدليل لا باحة وقد تقدم بطلانه والاولى على  
اخرى للملح عن التناقض ان التعيين ليس باحة لاننا اخبرنا بان دليل الاشارة فقد يثبت  
لك وان اخذت دليل الخطر فقد ثبت عليك من غير مرجح ان دليل الاشارة قد يثبت  
عليك باحارجا من قبلت وان لم تقبل وايتت بالمرجحين قبلتها عن الذين فان سئل  
المرجحين من غير مرجح ان دليل الاشارة قد يثبت عليك من غير مرجح ان دليل الاشارة قد يثبت  
في اصل الامكنة الاشارة التي يثبت في التمام فانه مكلف بقرينة ان سئل المرجحين وبارجحين  
ان لم يرد ان سئل هذا فان سئل ان وقع المرجح في عمل فثبت كذا في التعيين وان سئل في  
كان من غير المرجح المستحق ان وقع العمل كان حكم العمل باحارجا وجوب عليه التعيين وقد  
في ترجيح المرجح الذي رتبة الاشارة على سندا امكن ان رتبة العمل او رتبة العمل او رتبة العمل  
فهو مرجح والقياس مرجح من غير مرجح والافتد مرجح والعالم بالهدية مرجح والاعمال مرجح والعلم  
وصاحب الواقعة مرجح والمعلم المرجح والمعلم عد التدرج الاشارة مرجح من المرجح المرجح  
بالاعمال او بالاشارة صفا مرجح بلان مرجح من الصان والمشهد والرياسة مرجح من غير  
والعلم الوقت البلوغ مرجح وتذكر السبب او في رتبة القطر مرجح من رتبة المعنى المقصد  
بحديث غيره مرجح والمدرق مرجح من المكي فائدة المكي بعد المدي والورد بعد غيره من النسي  
عليه مرجح والسبب او في الصبيح او في من الاكل ولا مرجح الا في الصبيح والفاصل  
مقدم والذليل بالوضع الشرعي والقرينة او في من التعريف والحقيقة او في من الجواز والذليل  
او في من الذليل يوجد وحده العمل في المولد او في ما فيه تهيئ او في والناقل عن كم  
الاصل راجح على المرد وقيل بالعكس المشتبه على الخط راجح عند الكفر على المشتبه على  
الاباحة وسنويان عند انهما في المشتبه للطلاق والعناق مقدم على الثاني في هذا المعنى  
لمرافعة الاصل وسنويان عند اخرين والثاني للمرجح راجح على المشتبه والذليل على بعض العلماء  
ارجح من الذي تركه اذا كان بحيث لا ينفى عليه وقد في تذيب الاصل المقصد عرف العلم  
بالاحكام الشرعية الشرعية المستدل على انما بها بحيث لا يعلم كونها من الذين يردون في ترجيح

بالذوات

بالذوات والاحكام العقلية وكون الاجماع وخبر الواحد ونظايرها مجمدة وعلم المقلد لا  
الضرورة بقاء كالمصدق والزكاة ونظيرة الطريق لا ينافي على الحكم وليس المراد العلم بالجميع فعلا  
بالقوة في يده منه واقول قد جرت عادة الحكماء والمتكلمين بجعل كل من عاين عاين عن سائر انظر  
مخضوضه ومن معرفات اطرافها اجمع اثباتها في الفقه ايرادها وسلك تلك الطريقة في ترجيح  
من رتبة الذين من الفقه واليه هم خرج من رتبة رتبة المذهب وان لم يلزمه في ذلك فخرج  
من رتبة المذهب ايضا وان لم يلزمه في ذلك فخرج من رتبة كثير من الاحكام الشرعية الشرعية على الفقه  
ومن العلوم انه غير محسن والبا على الحكماء عاينوا في باب التعليم والتعليم والعلوم والعلوم  
المبدية ليس يحسن والفقه اخطى ان ذلك الباعث جازها وليس كذلك لا يلزم في  
من الاحكام الشرعية بدهيا معنى انه لا يحتاج الى دليل والسبب في ذلك ان كل ما يحتاج الى السماع  
من صاحب الشريعة والمجلة ومنح الدليل لا يثبت به اعادة المدعى وذكر السيد السند السند  
الاوجه على الذين لهم الاسترابة في قدس سره في شرحه هذا الجواب سؤال مشهور وهو ان العلم  
هو التصديق باليقين والقصور والفقه من باب الظنون فكيف يصح اخذ العلم في تربية بعض  
الجواب ان الفقه من اقسام العلم وان وقع في مقامه الظن وتحرر المقام ان المجتهدين بعد ما  
تعلق فله حكم بمرتبة دليله هكذا هذا ما تعلق به من المجتهدين وكل ما تعلق به من المجتهدين  
واجب العمل واخذ نتيجة وهو قولنا هذا واجب العمل والمقتضيان لما لا يفي  
فالانها وجانية كادراكها للوجوب والعطش واما الثانية فهي اجماعه هكذا قالوا وفيه  
نحو لك المقدمة الثانية قد في عليها ان الاجماع لا يفي الا الظن في هذه الصورة  
واجب عنه بان هذه المقامة متواترة بالمعنى فخر فينته هكذا قال صاحب المصنف  
انتم كراهه السيد العلاقة على الله مقامه اقول في موضع المقام ان كان الشايع من علماء  
العامة التسك بايات وروايات طينة من جهة الدلالة او من جهة المتن في جواب العمل  
يظن المجتهدين المتعلق بنص احكامه ولما وصلت الثبوت الى ابن الحجة فظن بان هذا  
التسك يشتمل على ديان واجه احداث دليل اخر قطعية برهنة وهو اننا نعلم ان التواتر  
ان الصواب الكا وعدلوا عن الظواهر القرآنية المانعة عن العمل بظن المجتهدين والمتعلق



امكانه تعالى ولما قد عرفت قطعية في ان هذا العدد لم يتبع عن غيره من الاعداد الا  
بسبب نفي من قطع الدلالة بمعنى ان البق على الله عليه ولا يقول فيه بحث لان العادة قد  
بان له صدر مثل هذا الضو اظهر واستتم فصار من جهة راي الدين المتفر الى على ما ذكره في  
وتشرع وعلم ويقع فتنته وجب اخفاه وقد اعترض على انما لا يبيح زيادة تحقيق في  
هذا المقام في كل وقت ان شاء الله وقال بتحقيق المقام ان حصل المقام في الثانية عند المصنف  
من الاصوليين ان كان ما يتعلق به من الجهد لم يكن في حقه وجوب مقلد في وجوب  
عند الخطية منهم ان كان ما يتعلق به من الجهد لم يكن في حقه وجوب مقلد في وجوب  
وقد يكون حكم الله الواقعي مقلدا يكون وذكر العلة في كتاب تهذيب الاصول والاجتهاد  
اصطلاحا استفاد من من العرفية لخصيصا على حكم شرعي والادب قبول التجربة لا المقتضى  
لوجوب العمل مع الاجتهاد في كل الاحكام من وجوب مع الاجتهاد في بعض ما يحسن بقله العاقل  
بالجهد لسد فوه الغرض انتهى كلامه وذكر الفاضل المذنب الشيخ حسن بن العالم اليا في الشرح  
الذي في جميع الله تعالى في كتاب العالم في بحث اجتهاد التجري والتحقيق عند في هذا المقام  
ان من غير الاقتداء على استنباط المسائل دون بعض على وجه ما في استنباط الجهد  
المطابق لها غير مستحسن ولكن التمسك في جواب الاعراض على هذا الاستنباط المساواة في الجهد  
المطابق قياس لا يقتضيه نعم لو علم ان العلة في العمل بنظر الجهد المطابق هو قد لا يعجل  
استنباط المسئلة امكن الاطابق من باب مضمون العلة ولكن لان العلم بالعلة فقد  
النص على ما من الجايز ان تكون في حقه على استنباط المسائل كما في هذا القرب الى الاعتبار  
من حيث ان عموم القدر في انه هو لكل القدر في القوة لا شك ان القوة الكاملة بعد  
احتمال الظاهر من انما قصه فكيف يستويان سلمنا ولكن التعويل في اعتماد على الجهد  
المطابق انما هو على انما قطع وهو اجماع الامة عليه وقضاة الضرورة به واقضى ما يقصده في  
موضع النزاع ان يحصل على اقل غنى على ما في سائر ما في التجري والاجتهاد المطابق في التجري  
عليه بمعنى ان لا يرد ولا يجرى في مسألة التجري وتعلق بالنظر في العمل بالنظر في جوهه وذلك  
الافتوى الجهد المطابق وان كان ممكنا لكنه خلاف السداد في الغرض لما قد ابداه بالجهد المطابق

وهذا الخلق له بالمتل بحسب الذات وان كان بالعرض الحاقا بالاجتهاد ومع ذلك لم يلحق في  
نفسه مستبعد لاقتضائه ثبوت السلطة بين اخذ الحكم بالاستنباط والرجوع فيه الى التقليد  
وان ثبت قلت تركب التقليد والاجتهاد انتهى كلامه على الله مقامه واقره في غير علمه ان  
اجماع الامة غير مسلم بل يعلمون البطالة لم يبيح من قبله عن الامة عليهم السلام ومن قد ما بنا  
وعن جميع من العامة وقضاة الضرورة به باطل قطعان كان المقصود بعينه دعوى الباطنة  
غير مسلم ان كان المقصود منه الجاهل بالضرر وقره اليه كما يبيح بيان الكل ان شاء الله تعالى ثم اقره  
ببيح في كل ما نفاذ عن شرح جميع الجوامع من كتب الشافعية ان الجهد لم يكتسب من التمسك  
من اريد الجهد المطلق وروى في المرتبة بحيث يجهل المذهب وروى في المرتبة بحيث يجهل الدنيا  
وفي الصنف الذي في بعضها الفاضل المذنب في مسألة التجري في جميع القيم الثاني من اقسام الجهد  
والاقسام الثلاثة هي عند العاقل والاجتهاد اقره من العلم ان العمل ببعض هذه الاجزاء  
دون بعض غير معقول والله اعلم وذكر الامام المحقق قدوة المقدسين المحققين في الله  
سواء في محضه وفي الاصول اما ما يقتصر على الاجتهاد ونظرة في الجهد على استقراء ذلك  
فيه فان احط لم يكن ما في ما ذكره كوجب على من لم يستل اهلية الاجتهاد ان يستحق الجهد  
فيما ينزله من المسائل النظرية انتهى كلامه وعلى الله مقامه وذكره في اواب كتاب الجهد شرح  
المحقق الفصل الثالث في مستند الاحكام وهو من ثمانية الكتاب والسنة والاجماع في  
العقل والاستصحاب اما الكتاب فادلتهم في النص والظاهر والنص ما دل على المراد من غير  
احتمال وفي ما دل على العقل وقد يتفق اللفظ الواحد ان يكون نصا بجمله باعتبار قوله تعالى  
يترتبون باقتضائهم ثلثة وروى بعض باعتبار الاعتقاد بجمله باعتبار ما يعقل وما الظاهر  
فهو اللفظ الدال على اجتهاد لا يرد ولا يرد لانه لا يرد لانه لا يرد لانه لا يرد لانه لا يرد لانه لا يرد  
والظاهر انما هو ما كان راجعا بحسب العرف كدلالة لفظ الصوم على الامساك عن المظرات وهذا ان  
وان كانا لغتين باعتبار الشرح والعرف الا ان احتمال ارادة الوضع لم يثبت انشاء  
يقين الثالث المطلق وهو اللفظ الدال على الماهية فهو في ذاته على تعاقب الحكم بها



الذين منهم ولا يظهره الرابع العام وهو الدال على ان من اضاع من غير ضرورة في ذلك  
على استيعاب الاختصاص هو كذا في العلم اما الاول فهو اللفظ الذي مر به المعنى المرجح من حيث  
كونه قاطعاً وبيّن وجهه ريثما استوفيت ذلك فقلت قد علمت ان هذا القول غير الاصل  
المعتمد وما الاصلان فقلت وقع بياننا في حجبنا وندبره واجتهدت وان لم يزل  
ولا يجهل في الاصلان مع الوجه الذي وقع عليه فحجبنا بآية وما افترق بيني وبين الله عليه السلام  
فانه يدعى على الجواز لا يدعى على الحقيقة بل لا يضره ان كان من غير ان يكون له العلم بالعلم  
عليه وكم يتكلم واما ما بيننا فلا يجهل في ذلك بل هو ان بعض العلماء لا يكتفي بالعلم على علمه  
رسول الله صلى الله عليه واله ولا يقتل الجواز بل يقتل على وجه العلم بالله عليه السلام  
فلا يكون سكرته ولا على الجواز بل يقتل على العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
فلا يفي على الرسول لا لا يقع في ذلك من نفسه اذ هو باقية فيكون لا يفي حاله علم  
الشيء على الله عليه واله ثم التفتة فاستوفيت وجهه وحصل مع العلم القطعي باستحالة التواطؤ  
او غير واحد وهو ما لم يعلم ذلك سدا كان وهو الفصل الثامن من العلم بالعلم بالعلم بالعلم  
وهو ما لم يتصل سدا في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
الاخبار على الجواز فلا يجهل في ذلك بل هو ان بعض العلماء لا يكتفي بالعلم على علمه  
وبالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
على قول الصادق عليه السلام ان كل امرئ ركب عليه واقره من هذا القراط  
فقال كل يعلم السنن عليهم وما علم ان الكتاب قد يصرف والراسخ قد يصرف ولم يتبين  
ذلك هل علم من العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
بغير المقدار والافضل من العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
يراد العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
صوب فاقبل الاخبار او انت القارئ على حجة علمه وما اعرف من الاخبار حجة او شذوذ حجة  
لوجه استدل به معناه من ان لا يكون جواز صدق مساو الجواز كذا في ولا يثبت في العلم  
بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم

الادارة شقوت عليه واما يستدبر افادة الظن فمن وجهه ثلث احاد في قوله تعالى ولا تقف على الذين  
به علم الثاني في استحقاق الظن لا يفي من الحق شيئا الثالث في قوله تعالى ان تقفوا على الذين  
ظن ان الثالث في حجبنا في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
كان غير ربه واما هو منفي بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
منها فافادوا الظن لم يزل علمه مستكبر بعد في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
على كماله العزيم فان واخفته فاعلموا به والادوية وحجبنا صدق فلو غير من هذا العلم  
الاختلاف ان يكون من القيل والمكذوب لا يقال هذا خبر واحد لا يفتقر الى ان كان الخبر  
محمدا فهذا احد الاخبار وان لم يكن محمدا فقد جعل الجميع ولا يقال الا ما بينه عاملة بالعلم  
وعلمها محمدا لا انفع ذلك فان اكثرهم يروى الخبر بان واحد وان شاذ فليست استاذهم  
مع الاخبار الى وجه يقتضي العلم بها كان عليهم استلزام هذا الاصل بالفرقة  
الناجية واما اندمع علم الظن بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
الوقوف على العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
صدق مصفون الحديث ويراد بالاحتجاج به التاكيد لا يقال ان لم يكن خبر الواحد محمدا  
لما لا لا تقتض ذلك بغير خبر من عرف فسخه وكفره ومن قارب بوضع الاخبار  
رجح بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
في الكل واحد ولما الاجماع فغيرنا هو محمدا باضمار المعصوم فلو خلا الماتة من خبرنا  
عن قوله لما كان محمدا ولو حصل في انفسه كان قولنا محمدا لا باعتبار لقائه بالاعاشا  
قوله فلا يفتقر انما نحن بمحكم في علمنا على الاجماع باقيا في الحجة والعشرة من الاحكام مع جملة  
بالباقيين الاصح العلم القطعي بخوله الامام في الجملة وفيه منصوص اننا الاول ان يفي  
جماعة ثم لا تعلم من الباقيين مخالف فالوجه انه ليس محمدا لانه لا خلاف في مخالفة الاصل ان  
لا يخالف مع الجواز لا يفتقر دخول المعصوم في الحجة الثانية ان يفتقر العلم بالعلم  
على قولين ففي جواز احداث قوله لا يفتقر وواحدة انه لا يجوز بشرط العلم بالعلم بالعلم



منهم الا حادها الثلاثة ان يفسر في اثنين يعلم ان الاصل في احدهما هو العقل  
الآخر في اثنين مع العلم به وهذه العز من العقل لكن قل ان ينفق ما لم ينفق  
فان احدهما لا يتوقف فيه على الخطاب هو ثلاثة الاول هو الخطاب كقولنا ان  
بعضنا لا يتوقف ١٠ او فترتب الثاني فهو الخطاب هو ما لم ينفق ما لم ينفق  
ولا ينفق في الثالث بل الخطاب وهو تعليق الحكم على الحد وفي الحقيقة كقولنا  
في سائر العز الرواية والشيخ قبل هو حجة وعلم التهدي كرم وهو الحق وما يتعلق  
على الشرط كقولنا ان المانع كرم ينجبه شيء وكقولنا ان كون والاحتياط في الحقيقة  
عليه من حتى يصنع كما بين فهو حجة فقيها المعنى الشرط وكذا لو علمته على الاسم كقولنا  
اضرب زيدا سلكته عند حق الغير والفاق قايلا بان هذا يدل على عدم ضرب الغير لا  
للقا في القسم الثاني بانفس العقل بالادلة عليه وهو اما وجوب كرم الى ريبه او  
كالخط والادب او حسن كالا نصاب والصدق ثم كل واحد من هذه كما يكون مرفوضا  
يكون كسبا كرواية مع الضرر ويوجب الكذب مع النفع واما الاستصحاب في قسمي  
استصحاب حال العقل وهو التمسك بالبراهن الاصلية كما يقتضي ليس الوجود اجمالا  
براهن العز ومنه ان تحت اكثر المقادير في حكم كالا في اكثر فترتب على الاصل كقولنا  
بعضنا لا يتوقف عين الدابة وصف قيمتها ويقتضي الاخر مع قيمتها فقولنا المستدل  
ثبت الربع اجمالا فينتج الزايد نظر الى البراهن الاصلية الثاني ان يقال عدم الدليل  
على كذا لا يوجب استناده وهذا صحيح فيما يعلم انه لو كان هناك دليل لظهر به اما لا مع ذلك  
بجواب التوقف ولا يكون ذلك الاستدلال حجة ومنه القول بالا باحة لعدم دليل الوجوب و  
لنظر الثالث استصحاب حال الشريعة كالمتمم بعد المانع في انشاء الصلوة فنقول المستدل  
على الاستدلال الصلوة مشروطة قبل بوجوه المانع فكون كذا كذا بعد وليس هذا حجة لان  
شرط عدم الماء لا يثبت في الشريعة معه ثم مشروط هذا الاصل عن المعارضة بمثل ذلك  
الزمن مشروط قبل الاصل فكيف مشروط بعد اما ان يقال من لا يبعد عن هذا العلم  
التيون بغيره ويكون العلم بالانطلاق المعنى عنه ودعوى الاجماع من الصحابة على

به لم يثبت بالادلة جاعلة منهم فما يربك من قبل في شيء فليدرك ان احدهما متوقف على  
الآخر بل لا يثبت احدهما في الدلالة الشرعية لا انما يستتبع كونه قدس الله روحه وذكر  
سائر المتأخرين في ما يثبت من جملة مقتضى ما رويته وما للاختصاص  
ذكر اوله في شيء من علم الحديث والرجال وشرفه بالاستفادة واخذ الاجازة منه في جملته  
شبابي في المشاهدة المقدس العز في اول سنة سبع بعد الائمة هو السيد الحسن  
والعلامة الا واحد صاحب كتاب المدارك شرح المزايع في اول ذلك الكتاب الاجماع  
يكون حجة مع العلم القطعي يدخل قول المعصوم في حجة ائمة المجتهدين والى اريد الاجماع  
الحق المشهور لم يكن حجة لاختصاص الادلة الشرعية في الكتاب السنة والبراهن الاصلية  
انتم كلامه اعلم الله مقامه ان قولكم سحنا ومنه ارجح الله تعالى لم في عدم حجة الاجماع  
واستصحاب الاحكام الشرعية وفي الدليل على عدم حجة ثلثة ومن المعلوم كما سيجي  
تحقيقه ان البراهن الاصلية لما ثبت بها في الحكم الشرعي لا ينفذ في غير ذلك  
الدليل على الحكم الشرعي في اثنين ومن المعلوم ان حال الكتاب والحديث النبوي لا يعلم الا  
بوجهين علم لم ينفق في الاختصاص لاجل ما علم لم ينفق في حقيقة ان شاء الله تعالى  
ولما اخرجنا في فن الفقه والحديث والاجمال وهو مولانا العلامة المحقق والعلامة  
الموفق افضل المحققين واعلم المتأخرين باحوال الرجال واعلم من هذا الاستدلال  
الحجج والبراهن الدلائل عند خاتمة الكبري وقد استفتيت منه في فائدة العظمة من اول  
سنة خمس عشر بعد الالف العشرين واجاز لي ان اروي عن جميع ما يروي من روايته فذكر  
سورة فذكر تحت عليه ما سذكر من اختيار طريقة العز او هر طريقة للمتأخرين  
فاستحسنه ما في على اذلة اقول ذلك التقسيم في تقسيم الرعية الى مجتهد ومقلد  
يتعلق به من شرطه واحكامه يقع على سائر كلام الاصوليين من العامة حيث هو الان  
بعد ان يفي على الله عليه والى الاقسام مجتهد ومقلد ثم سألوا الكلام في اخرا اقتناء عن  
احكامنا تفاوتت قايلا بسلطان عليا في انشاء الله تعالى ما سئل من نسب العاقلة والحق ان  
ذلك المقدار حجة على من لا يقر له بوجوب التمسك بالعترة الطاهرة عليهم السلام



وسيلة لا يوصف كتاب الله تعالى وسنة نبيه وقولهم بها من باب القنلة عن هذه الدنيا  
كما جئنا من ذلك كله انشاء الله تعالى في الشرح العنصر في المختار الجواب من كتاب الشافعية  
من عناية الله تعالى بالامداد ان شرع الاحكام وبين الحلال والحرام جيبا اصل في المعاش  
ويجيبهم في المعاد والماعل كونه مستشقة وان قوتهم تارة عن ضبطها مستشقة ناطقها بالكلية  
ويطلبها بالامارات ومقابل وضع طائفة من اصطلاح لا سببا لها ووقتهم لتدريتها  
بعد اخذها من ملاحظها وناطقها وكان لذلك قول على كونه بها يتوصل وسد من جابقيه  
سهايتي سلا فرد والذلك علما متوق لذلك اصول الفقه جاء علما عظيم الفطر بصور الا  
جميع الى العقول مشرقا ويصنع من علوم شتى اصولا وزواجا وفي موضع اخر من الشرح المذكور  
الاحكام قد تفرقت لان الشرع كالتماثل والاختلاف وقد تفرقت منه وتلك اما اتفاقا  
لا يتعلق بكيفية عمل في شواذلية او جملة يتعلق بها ويستوي في عتده وهذا لا يكتفي  
فما منع حفظها كلها الوقت لالة لكل فطنت بادية كالية من مسمومات وعمل تفصيلية  
اي كل مسألة مسألة بادية ليل ليستب منها الكل واحد عند الحاجة واذ ليشق ومع  
الكل ايضا ان يذهب في لغيرتها على اية وان يستغرق تفصيلها العمدة كان يقتضي الى  
تفصيل غير من المتاحصل الدنية والدينية فحقوا بالانتهال من له وجه الجهد في  
واليا قرن يتقدم فيهم فذوقوا ذلك قسم العمل المتاحصل لهم منها فقرا وانهم  
في الاستباط المتدرك كونه كونه متباينة عليها اكثر من الاحكام واما البسب  
وقوع فيها الخلاف فتصعبوا فيها شعبا وغربوا اخر باوروا فيها اسائل غريبة اراحت  
وجوايا فمروا اهلها اتموا لمن بعدهم واعانده لهم على ذلك الحق فيها جهولة  
قد تروها وسموا العلم بها اصول الفقه وفي موضع اخر من الشرح المذكور الفقه العلم  
بالاحكام الشرعية الفرعية عن اوليتها التفصيلية بالاستلال واورع على هذا العلم  
ان المراد بالاحكام الشرعية ان كان هو البعض لم يطرح لاجل المقلد فيه اذ اعرف بعض  
الاحكام كذلك لانا لا نزيد به العالي بل من لم يبلغ درجته الاجتهاد وقايرين عالما  
يمكن ذلك مع انه ليس بفقهاء اجماعا وان كان هو الكل لم ينكس لم يرفع بعض الفقهاء

عنه ثبت لا ادري من هو فقيه الاجماع نقل ان مالك سأل عن اربعين مسألة نقلت  
في ست وثلاثين منها لا ادري الجواب اتلفت ان المراد البعض قولكم لا يطرح لاجل  
المقلد فيه سئل اذا المراد بالادلة الامارات ولا عمل شيئا من الاحكام كذلك الاجتهاد  
يخرجهم بوجوب العمل بوجوب طنة واما المقلد فما يطعن ظنا ولا يفتي العلم لعدم  
وجوب العمل باطن عليه اجماعا او يختار ان المراد الكل قولكم لا يفتي لثبوت لا ادري  
قلنا امسح ولا يفتي ثبت لا ادري اذا المراد بالعمل بالجميع التعميم وهو ان يكون عند  
ما كنيته في استعلامه بان يرجع اليه فيحكم وعدم العمل في طاعة الوضعية لانا فيجب ان  
يكون ذلك لتعارض الادلة او لعدم التمكن من الاجتهاد في طاعة الاستدلال زمانا لا في جميع  
اخر من الشرح المذكور الاجتهاد في اصطلاح استقر الفقيه الواسع تفصيل على حكم  
شرقي فتولنا استقر الفقيه بذلك تمام الطائفة بحيث يحسن من نفسه العرفان المرزوق  
عليه والفقهاء قد تقدم لذلك عملت الفقه فيكون الموقوف به هو الفقيه وقد علم  
بذلك كذا الاجتهاد وهو المجتهد والمجتهد في المجتهد من نصف نفسه بالاجتهاد  
على القسم المذكور والمجتهد في حكمه على شرعي عليه دليل وكذا في موضع اخر في العلم  
يخرج الاجتهاد لزم علم المجتهد بجميع الماخوذ ويؤثره العلم بجميع الاحكام واللازم نصف  
لان ما لا يجتهد به والاجماع وقد مثل عن اربعين مسألة فقال درست وتلك من منها  
لا ادري الجواب ان العلم بجميع الماخوذ لا وجوب العلم بجميع الاحكام لجواز عدم العلم  
ببعض لقارص الادلة او المجتهد في طاعة المبالغة اما المانع لثبوت الفكر والاستدلال  
زمانا وفي موضع اخر في مباحث بيان احكام الاجتهاد لاجل المجتهد في نفس الحكم والاش  
الاجتهاد حده لاحكامه اذا تقبل اجتهاده ولا حكم غيره اذا خالف اجتهاده واجتهاده  
بالاشفاق لانه يفرق في المنقضى المنقضى من مجتهد اخر لانه قد يشكك ويقنع بحلته  
نصف الحاكم وهو فضل التصومات هذا لم يكن مخالفا لاطاع واذ خالف فاطاع  
نفسه اتفاقا انتهى في موضع اخر في تصنيف قول المصنوعة واستدل بان تصويب الكل  
مستلزم للصالح فيكون بحكم الاية انه في ضمن اثنين احدهما اذا كان الزوج هي هذا شافيا



والزوجة بمعرفة حنية فقال لها انت باين ثم قال لم يفت والرجل يعتقد الحبل والقر  
لعمري فلهذا من جهة المذهبين حالها وحسنها لا يتبعها ان يتكلم بمعرفة مرة غير على  
لا تدري بمعرفة ويتكلم بمعرفة تلك المرأة تدري بطلان العقد الاول فيلزم من صحة  
المذهبين حلها لهما وانما حال الجواب انه مشترك الا لازم ان لا خلاف في انه يلزم  
طند والجواب الحق هو الحبل وهو انه يرجع الى حكم بينهما فيقعان حكم لموجب  
استماع الحكم للباين والمخالف وفي الثاني للمعلومة القضاة في شرح التوضيح لصدور  
المشقة من كتب الحنفية ملكا من حيث الأصول من الادلة من حيث ان يتنبط الحكم  
وطريق ذلك هو الاجتهاد حتى ما حث الادلة باب الاجتهاد وهو في اللغة يحمل الجهد  
والمشقة وفي الاصطلاح استماع الفقيه الواسع يحصل لمطالعكم شرعي وهذا هو المبدأ  
بقولهم بالجمهور ان المتصور ومعنى استماع الواسع بذلك تمام الطاقة بحيث يحس  
منه في الجهد المزيدي على فخرج استماع غير الفقيه وسعد في معرفة حكم شرعي في  
الفقيه وسعد في معرفة حكم شرعي قطعي او الظن بكم غير شرعي وشروط الاجتهاد ان  
يجمع العلم بالامر الثالث الادلة الكتابية القرآنية بان يعرفه بمعاينة لفظة وشريعة  
اما الفقه فيان يعرف معنى المرات والمركبات ويوصلها في الادلة فيستعمل في اللغة  
والعرف والخط والمعاني والبيان اللهم الا ان يعرف ذلك بحسب السليقة والامانة  
فيان يعرف المعاني المتوق في الاحكام مثلا يعرف في قوله تعالى او يا احد منكم من الغائظ  
ان المراد بالغائظ الحديث وان علم الحكم مزيج الفاسد من بين الانسان الخبي باقا  
من الخاص والعلم والمشتك والجمل والمفصل وغير ذلك مما سبق فكم بان يعلم ان هذا  
خاص وذاك عام وهذا واضح وذاك منسوخ المعتبر في ذلك ولا خلاف في ان هذا المعنى  
لمعرفة المعاني والمراد بالكتاب فان ما يتعلق بمعرفة الاحكام والمعجز العلم بانها  
بحيث يتمكن من الرجوع اليها عند طلب الحكم اللفظي من ظاهرها الكتاب الثاني السنة قد  
ما يتعلق بمعرفة الاحكام بان يعرف بتسميها وهو نفس الحديث ومنها وهو طريق  
وصولها اليها فان اشهر واحاد وفي ذلك معرفة حال الرواية في الجرح والتعديل

الان

الان العشر من احوال الرواية في زماننا هذا كما لم تعد الطويل المدرك وكثرة التسلط والادنى الا  
يعدوا لادلة المؤثر فيهم في علم الحديث كالمعاري والمسلم والبخاري والشافعي وغيرهم من  
المتكلمين لا يخفى ان المراد معرفة مدق السنة بمعاينة لفظة وشرا وياقاس من الخاص  
العام وغيرهما الثالث وجوب التماس الخبر ايجابا واحكامها واقسامها المتروك فيها والمؤثر  
وكذا ان لم يكن من سابق ابط الصحيح وكان الاصل في ذلك الاجماع ايضا لا بد من معرفة ومعرفة  
سواقه وتأليفه في اجتهاده ولا يشترط علم الكلام لجهل الاستدلال بالادلة الصحيحة لجهل  
بالاسلام فتدبر الادلة الفقهية لانه نتيجة الاجتهاد وشرا ولا يتقدم بها ان من جهة الاجتهاد  
في زماننا هذا يحصل بها رتبة الفروع في طريق اليه في هذا الزمان وليكن الطريق في زمان  
الصحة ذلك ولكن الان سلك طريق الصحة في هذه الطريقة انما هو حق الجهد والمطلق  
الذي يقتضيه جميع الاحكام واما الاجتهاد فيحكم من حكم على معرفة ما يتعلق بذلك الحكم  
كما ذكره الغزالي فان قلت لا بد من معرفة جميع ما يتعلق بالاحكام لتدقيق اجتهاد حق  
تلك المسئلة فماذا انما الاجماع قلت بعد معرفة جميع ما يتعلق بذلك الحكم لا يستعمل  
عما يقتضيه خلافه لانه من جهة ما يتعلق به ذلك الحكم ولا حاجة الى الباقي في ان الاجتهاد في  
حكم متعلق بالصلوة لا يتوقف على معرفة جميع ما يتعلق بالاحكام المتكلم وحكم في الاثر الثالث  
بالاجتهاد على الظن بالحكم مع احتياط الخطا ولا يجري الاجتهاد في القطعيات وفيما يجب  
فيما لا اعتقاد الجاهل من اصول الدين وهذا من علم ان المصيب عند اختلاف المجتهدين  
واحد وقد اختلفوا في ذلك بناء على اختلاف فهم في ان الله تعالى في كل صورة من ظهوره حكم  
بعضهم الحكم ما ادى اليه اجتهاد المجتهدين فعلى الاول يكون المصيب واحدا وعلى الثاني  
يكون كما يجتهد مصيبا يعقب هذا المقام ان المسئلة الاجتهادية اما ان لا يكون لله  
تعالى فيها حكم معين قبل اجتهاد المجتهدين ويكون وجع اما ان لا يله عليه او يله وذلك  
الدليل لا يقطع في ظني فذهب الى كل احتمال ما عده من مذهب المذهب الاول ان لا حكم  
في المسئلة قبل الاجتهاد وبما الحكم ما ادى اليه راي المجتهد وبما ذهب عامة المعتزلة ثم  
اختلفوا فذهب بعضهم الى استواء الحكمين في الحقيقة وبعضهم الى ان يكون احدهما اقرب







بالجهد والمقدور الذي يظهر انهم كانوا في القسوس من لم يتأدوا في القسوس  
في القسوس احياء والصوم التي منها الاستعداد في القسوس احياء في المدينة في القسوس  
وهو المتخرج من رغبة المتقين من ترجع في القسوس وهذا في المدينة وما يقع في القسوس  
ومن ثم صانه انتهى **باب** فيهم من كان من جملة العامة في زمن الماسيين منهم  
الذين لم يجمعوا على انه لا يجوز العمل الا بغير اذن الله من جملة القسوس في القسوس  
في هذا الزمان وبعد من جملة القسوس من جملة القسوس من جملة القسوس  
اهل البرية والعلانية في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
اجتهدوا في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
المواظبة والاعتبار في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
على تلك القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
مذاهل اهل القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
التي جدها وكان من الاحداث ان الله تعالى لما ابعث محمد صلى الله عليه وسلم  
كافة الناس جميعا منهم وعلمهم وبعثهم اهل نزل وعبداء غير الله تعالى في القسوس  
اهل الكتاب وكان من امرهم صلى الله عليه وسلم في القسوس في القسوس في القسوس  
التي جدها فكانت الصحابة في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
مع ما كانوا فيه من ضلالتهم في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
وسمهم من كان في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
منهم من كان في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
عن مسئلة اوصموا او امر بشئ او فعل بشئ ادعاه من حضرم عن من الصحابة في القسوس  
عند علم ذلك الا ترى ان من القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
رجل من الاعراب من هذا القبيل في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
التي جدها وكان من امرهم صلى الله عليه وسلم في القسوس في القسوس في القسوس

وعلم من باسره وحقيقته من الجاهل ومن الذين ثابتوا في القسوس في القسوس في القسوس  
الذين من الله عنهم فلما مات رسول الله صلى الله عليه وآله واستخلف ابو بكر في القسوس  
فهم من خرج من القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
اهل القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
ما حذر من العمل في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
من القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
وولي اهل القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
فكانت القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
ان من رسول الله صلى الله عليه وآله في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
في تلك القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
المدين في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
وحضر القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
التي جدها في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
بعد من القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
تقدموا من كان من القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
من كان في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
عمر واتبع اهل القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
بن عباس واتبع اهل القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
رحمة الله عليهم فقها رايا في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
ومالك وابن الحنفين في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
سعد بن جابر في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
كان عند هجرته ادهم في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس  
بن عتيق في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس في القسوس















وقال ايضا عبد الله بن علي الخليلي في الكتاب المذكور ما هذا الفقه وخبر صلوات يصلي على  
كل حال حتى كرهه حتى احب صلوة فزيت فيها بقبضها مع غروب الشمس بطل صلوة  
ركعتي الا حرام ولا ركعتي الطواف والفرصة وكسوف الشمس عند طلوعها وبعدها ومن ذلك ما  
اروي به اسناد الى محمد بن علي بن محبوب وهو حديث غريب عن اصل بخط جدي في  
الطوسي بعنوان الله عليه ورايت بعض تصانيف اصحابنا في انشاء عليه هذا الفقه  
علي بن محبوب الا شعره في بعض اصحابنا في القميين في زمانه ثم عيّن فقيه صحيح المذهب  
فقال في كتابه مؤلف المصنف عن علي بن حماد عن احمد بن الحسن بن علي عن عمر بن سعيد  
المديني عن صفد بن صخرة عن حماد بن موسى الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان  
عن الرجل ينام على الخمر حتى تطلع الشمس هو في سكر ولا يصح له ان يقضي بالتيهات  
فلا يقضي صلوة فلو لم يفرغ من النهار ولا يجز له ولا يقبض له ولا يقبضها  
بالليل ومن ذلك ما روي عن الحسين بن سعيد الاخر ابي نصر ان الله عليه السلام وادق  
كتاب الصلوة وهذا الحسين بن سعيد عن ابي عبد الله عليه السلام في كتاب  
الصلوة ما هذا الفقه محمد بن سنان عن ابن سنان عن الحسن بن زياد الصيقل في كتاب  
ابا عبد الله عليه السلام عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام في كتاب الصلوة  
ليست اتم العصر قلت فانه في المغرب حتى صلى ركعتين من العشاء ثم ذكر ان صلاة الصلوة  
ثم يقضي بعد المغرب فلا قلت لم جعلت ذلك حتى الظهر ثم ذكر وهو في العصر  
الاخرى ثم تلت وقت لهذا يقضي صلوة بعد المغرب فقال ليس هذا بل هذا ان العصر  
ليس بعد الصلوة والعشاء بعد الصلوة ومن ذلك ما روي به ايضا عن الحسين بن سعيد  
المشار اليه بعنوان الله عليه في كتاب الصلوة ما هذا الفقه سمعنا عن بعض من  
قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل في انام عن الصلوة حتى مضى وقت صلوة  
اخرى فقال ان كانت صلوة الاخرى فليبدل بها وان كانت صلوة العشاء  
ثم يصلي العصر ومن ذلك ما روي به ايضا عن الحسين بن سعيد من كتاب الصلوة ما  
هذا الفقه حدثنا فضالة والنضر بن سويد عن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال

ان نام رجل او نسوان يصلي المغرب والعشاء الاخرى فان استيقظ قبل الفجر فليصلها  
كلتيهما فليصلها وان خاف ان يفوته احداهما فليبدل بالعشاء وان استيقظ بعد الفجر  
فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس من ذلك ما روي عن الحسن بن  
سعيد من كتاب الصلوة ما هذا الفقه حدثنا عن شعيب عن ابي بصير عن ابي عبد الله  
قال ان نام رجل ولم يصل صلوة المغرب والعشاء الاخرى فان استيقظ قبل الفجر فليبدل  
ما يصليهما كلتيهما فليصلها وان خشي ان يفوته احداهما فليبدل بالعشاء الاخرى وان  
استيقظ بعد الفجر فليبدل ما يصليهما فليصل المغرب ثم العشاء الاخرى قبل طلوع الشمس وان  
ان تطلع الشمس فيفوت احداهما في الصلوة فليصل المغرب ويبدع العشاء الاخرى حتى تطلع  
الشمس يذهب شعاعها ثم يصليها ومن ذلك ما روي في كتاب النسخ عن علي بن محمد  
الاخرى بيت النبي صلى الله عليه واله اما ان عبد الله الحسين بن عبد الله بن علي المهرقي  
بان سئل فقال ما هذا الفقه سئل من ذكر صلوة وهو في اخرى فلا اهل البيت عليهم السلام  
يسمى التي هي فيها ويقضي ما فاتته ولا الشافعي ثم ذكر خلاف الفقهاء الخالفين لاهل  
البيت ثم ذكر في اخر مجمل مسئلة اخرى فقال ما هذا الفقه سئل اخرى من ذكر صلوة  
وهو في اخرى ان سأل سائل فقال اخرى ما عن ذكر صلوة وهو في اخرى ما الذي عجب  
بذلك انما هو التي هي فيها ويقضي ما فاتته ومن قال الشافعي ثم ذكر خلاف الفقهاء الخالفين وقال  
دليلنا على ذلك ما روي عن الصادق جعفر بن محمد الحسين انه قال من كان في صلوة ثم ذكر  
صلوة اخرى فاستد اتم التي هو فيها ثم يقضي ما فاتته يقول علي بن موسى بن جعفر بن محمد  
بن طاهر هذا اخر ما اوردناه من الروايات او ما ياتي ما لم يكن مشهورا بين اهل  
الدرر ايات وصلى الله على سيد المرسلين محمد النبي واله الطاهرين في سلم ورجل في كتاب  
السيد ابو طالب علي بن الحسين الحسين في المراسعة ما هذا الفقه حدثنا سمعنا من  
ابا سجدنا علي بن محمد الحافظ الدقاق في حديثنا عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام  
فهل عبيد بن عبد القادر الصيقل في حديثنا ابو محمد سليمان الرازي حدثنا القاسم بن  
معز حدثنا العلاء بن المسيب بن رافع حدثنا عطاء بن ابي رباح عن جابر بن عبد الله قال



قال رجل يا رسول الله وكيف أتصل بك صلوة مثله قال يا رسول الله قبل ما بعد  
قال قبل قول وهذا حديث صريح وهذه الصلاة هذا الان في الخبر جليل قال الطالبي الى  
الجزء الاول من المختصر من كتاب زاد المسافر وصاحب المسافر في الدنيا في الصلاة الحسن بن محمد  
الطباطبائي في مقدمته حوته وكان عظيم الشأن **صلوات** ورايت وكفاة قضاء  
الصلوة حديثا غريبا رواه حسين بن ابي الحسن بن خلف الكاشغري الملقب بالفضل في  
كتاب زاد العابد بن قتال ما هذا القصة في كفاة الصلوات قال حدثنا شعيب بن محمد بن  
نعمان اخبرنا ابي سهل محمد بن محمد بن الاشعث الانصاري حدثنا ابو الطاهر محمد بن علي بن  
وعنه قال حدثنا ابو الفضل جعفر بن محمد صاحب كتاب العرب من حديثنا عنده عن ابي  
عن قتادة عن عمار بن عمار عن ابي طالب عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه  
واله يقول من ترك الصلوة في جملة ثم لم يدرك ثم ترك فليس عليه الا ان يحسن  
راكعة بياضه الكتاب مرة وقبله الله احد مرة فاذا فرغ من الصلوة استغفر مائة مرة  
جعل الله ذلك كفارة صلواته وتوكلت لها صلوة مائة سنة لا يحاسب الله العبد الذي  
صلى هذه الصلوة ثم ان له عند الله بكل ركعة مائة سنة وكل صلاة عبادة سنة وكل  
صلاة توفيق على الصراط وايم الله انه لا يقدر بقدر على هذا الا من من اهل الجنة في فعل  
استغفرت له الملائكة وسوى في السموات صلوات الله في الارض وكان موته موته  
وكان في الجنة رفيق خضر عليه السلام ومن امانته من الصادقين الذين لا يشبه بشي  
من الشياطين في الواسعة وان لم يكن ذلك مما يجمع به لكنه مستطرف ما وجدته بخط الحنف  
ابو الحسن بن عتوان الله عليه كان رجلا عالما متقيا عليه وايضا ان جري واما رضى الله  
عليه في خلفه مؤقبا ما هذا القصة خط الحنف ابو الحسن المذكور رايت في كتابي ليلة  
الاحياء من شهر رجب في الاخرة امير المؤمنين والحق عليه السلام وكان على امر المؤمنين  
في رجب بن علي بن حجر ثوب الدين سنة فقلت لاميير المؤمنين يا مولاي ما قولك في المصا  
فقال لي سر صاحب الامر واميير المؤمنين وبيته انا والجنة فجلنا في موضع فقلت  
له ما قولك في المصا فقلت لا يجي الاصل فقلت له قول هذا معناه وانتم الخطا

في كتابه في الصلاة  
والصلاة في حديث  
الرسول لا تقبلوا

الذي

الناس من يعمل بها في ربه ولا يتقيا له المصا فقلت لا يجي الاصل فقلت له قول هذا معناه وانتم الخطا  
ابن ادریس بنع الناس من الصلوة قبل اخر الوقت ثم التفت فاذا ابن ادریس احبته  
عنا فتاده للجنة عليه السلام يا ابن ادریس يا ابن ادریس غلام لم يلم عليه ولم يتقلم اليه  
فقال له لم تقسم الناس من الصلوة قبل اخر الوقت سمعت هذا من الشارع فقلت لم  
بعد جريا يا واثبتت في اثر ذلك وصلى الله على سيدنا محمد وآله ورايت ايضا الخطا في  
ابو الحسن ما هذا القصة ليسم الله الرحمن الرحيم رايت في الخبر الملقب بالفضل في  
شوال سنة تسعين وخمسة مائة كان في بعض دورها بالمشهد على كفاة السلام عادل  
عليه السلام في الصلاة حسنة لم اعهد لها بالجملة صبره قد امره جري يا ابن  
شمارخ يا بته وبته قسب ثم ان القصة منه فاجلت على فلما داني قلم واخذ القلم  
فصار فيه رطب مختلف اللون فاعتقدت به جري اذ فقلت له انت اما هي اقبلت عليه  
واقبلت على تعديت بين يدي والكل من الرطب وشكيت اليه صغرته الوقت عليا  
فاخبرني بشي غاي عن بعد الانبياء حقيقة ثم ثمن من ذلك الموضوع فقلت له اني  
ان ورام وابن ادریس فيقولون انهم لا يصلون قبل اخر الوقت فقال يصلون قبل اخر  
ثم قال لهم بوطون في الصلوة فقلت له يقولون انهم لا يصلون قبل اخر الوقت فيقولون ما  
قد علم ذلك فاعادوا القول يصلون قبل اخر الوقت ثم ذكر الفقهاء بكلامه واعلى ان عتب  
عليهم ثم اذن عليهم فضربت القوس ما اتقوا به وصلى بعد انتهت في اثر ذلك وصلى  
على جري واه الطاهر بن ورايت بخط ابو الحسن الحارث ما هذا القصة وكنت استعمل الك  
في الحرام مدة طويلة فنزلت في بعض الاوقات ان اترك استعماله فتركته واتا فارت  
للجنة عليه السلام في منى وهو على موضع عال شرافات وعلى راسه شبر الكحل والناج  
خبري حديث في معنى الك غاب عن بعد الانبياء حقيقة فالتفت اليه قال جبرئيل  
قال لك ان الك غيب او قال لا جبرئيل الاستعمال ارجع الى الك وانتهت في اثر ذلك  
وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين واما امانات عن من لا امير المؤمنين فقلت  
الله عليه في الواسعة من بعض الوجوه ما حدثني به صديق في الزبير بن العوام بن العلق















المسلم الحديث قال في السبل المرقية ان معظم الفقه تعلم الفقه من مذهبينا علينا السلام  
غير بالاختلاف المتعارفين واستفادوا عن رئيس الطائفة من افتقار الاجماع على صحة الاحاديث  
التي عمل بها واستفادوا من كتاب الكافي وعن كتاب من لا يخفى عليه من الحق والحق في حق  
غيرهم وقد وجدنا في بعض من كلام رئيس الطائفة من سر ما يوافق ما نقلناه عن غيره  
من عدم جواز الاجتهاد في احكام الله تعالى على طريق يوجب الى الاختلاف منها ما ذكره في اول  
كتاب نهج زيب الحديث حيث قال ذكر في بعض الاصول انه الله تعالى باحاديث اصحابنا ائمتهم  
الله وما وقع فيها من الاختلاف والتباين والمماثلة والتضاد حتى لا يكاد يتفق غير الاوائل  
ما بعده ولا يسلم حديث الا من تأملته ما يوافق حتى جعلنا لهذا من اعطى الله  
على ذلك هبة ونظر فربما ذلك في ابطال معتقدها انه لم يزل يرد فيكم السبل المرقية  
يطعنون على الفقه بالاختلاف الذي بين الله تعالى وبين الله تعالى ويوشعون عليهم في ذلك  
كلهم في الفقه ويذكرون ان هذا سبب الاجتهاد في تعديهم للحكم ولا يوجب العمل بالاجماع  
وقد وجدنا كما شد اختلافنا من مخالفتكم وكثيرا من مبادئكم ووجود هذا الاختلاف  
منكم مع اعتقادكم بطلان ذلك دليل على انه الاصل في حق من جعلنا منكم من ليس لهم حق  
في العلم ولا بصيرة بوجه النظر وعلى الافتراضية وكثير منهم يرجع عن اعتقاد الحق لما  
اشبه عليه الوجه في ذلك ويجوز من عمل الشبهة **وهنا** ما ذكره في كتابنا بعدة وهو احسن  
الكتب الاصولية التي صنفها الفاضل حيث قال في بحث الاجتهاد اعلان كل امر لا يجوز  
تغييره عما هو عليه من وجوب الاحتياط ومن حسن الترجيح والاختلاف بين اهل العلم المحققين  
ان الاجتهاد في ذلك لا يمتثل وان الحق فيه في واحد وان من مخالفته ضلال فاسق في  
كأن كان فإذ ذلك معنى القول بان العالم قديم ومحدث واذا كان محدثا هله مبادئهم  
لا ان الكلام في صفات الصانع وتوحيده وعذابه والكل في البينة والامانة وغير ذلك  
وذلك ان الكلام في ان الظلم والعبث والكره يوجب على كل حال وان شكر النعم ورحمة الله  
والاحسان حسن على كل حال ولا يجري مجرى ذلك ما نقلناه ذلك لان هذه الاشياء  
لا يغيرها في نفسها ولا من وجهها عن صفتها التي هي عليها واما ما يصح تغييره في نفسه

وغيره من الحسن الى القبح ومن القبح الى الاباحة فاختلاف بين اهل العلم انه كان يجوز ان  
يختلفوا في ذلك لما يكون حسنا من زيد يكون شبيها من غيره ما يقع من زيد في حال  
بينهما يحسن منه في حاله اخرى ويختلف ذلك بحسب اختلاف احوالهم وبحسب اختلاف  
واما ما نقلناه ذلك لان هذه الاشياء تابعة لمصالحه والاطناف واحكامه ولا يتغير  
الحال من هذه العلة حاز الشيخ ونقل المكاتب عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير  
الان مع بقر ذلك في العقل هي ثبت ذلك بالشرع ام لا فقلت اختلف العلماء في ذلك فقد  
اكثر المشككين والفتهاء الى ان كل مجتهد حبيب في اجتهاده وفي الحكم وهو مذهب علي  
وابي هاشم بن الحسين وكثير المشككين واليه ذهب ابو حنيفة واصحابه فيما حاكموا الحسن  
عنهم وقد جرى عليه من العلماء عن جديقه خلافة وذهب الامم وبشر الميمني الى ان  
في واحد من ذلك وهو ما يقولون به وان ما عداه خطأ حتى قال الامم ان حكم الحاكم ينقض  
به ويقولون ان الخطأ غير معد ولا ينفذ ذلك لان يكون خطأه صغيرا وان سبيل ذلك  
سبيل الخطأ في اصول الدلائل وذهب اهل الظاهر فيما عدا القياس من الاستدلال بغير  
الى الحق من ذلك في واحد واما الثاني فان كلامه يختلف في كنهه فيما قال ان الحق في  
واحد وهو دليل قايما وان ما عداه خطأ وربما مو في كلامه ان كل مجتهد قد اوى الحق  
وربما يقول انه قد اخطأ خطأ مروجها قد عنه وقد اختلفت اصحابه في حكمه من مذهبهم  
من يقول ان الحق في واحد من ذلك وان عليه دليل وان لم يقطع على الوصول اليه وان  
ما عداه خطأ ولكن الدليل على الصواب من القولين لما عارض ولم يظهر كان الخطأ معدول  
وسمهم من يوجب لكل مجتهد مصيب في اجتهاده وفي الحكم وان كان احداهما في القبر قد  
الاشبه عند الله والذي اذهب اليه وهو مذهب جميع شيوخنا المشككين المقتدرين  
والمتأخرين وهو ان الاختلاف سيدنا الحق قدس الله روحه واليه كان مذهب شيوخنا  
ابو عبد الله رحمه الله ان الحق في واحد وان عليه دليل من مخالفتكم كان خطئا فاسقا على  
ان الاصل في هذه المسئلة العقل بالقياس والعمل باخبار الاحاد لان ما طرقته القولين  
وظواهر القرآن فاذا خلافت بين اهل العلم ان الحق فيها هو معلوم من ذلك واما اختلاف القولين



بهاذين الصليين فيما ذكرناه وقد عرفت للساعة على عجلان بالقياس وخبر الواحد الذي يخص  
المخالفين وايته واد ابنته لك دلي على الحق في جهة الطائفة المحقة وعلى  
ما اخترته من التولية الاخبار المختلفة المروية عن جهة الخاصة فلا يتقص ذلك لاختلاف  
في هذا المكان ان يبين ان الحق في جهة الطائفة المحقة دون الجهة التي فيها  
وان كان حكمه يختص بالطائفة والاختلاف الذي فيها الحكم الذي من الكلام على  
باب الكلام في الاخبار فلا توافي بين القوانين وهذا الجمل كما في هذا الباب ان يكون  
اعلى الله مقامه وسيا في كلامنا ما ذكره قدس سره في باب الاخبار ان شئت  
فارجع اليه ومعه كلامه هناك ان الاختلاف قاي في بعضها على اختلاف روايته  
الثبات عنهم عليهم السلام لا يستلزم تفضيلا بين تلك الروايات والواحدة حق يكون الحق في  
واحد وذلك لان كل واحد منهم يقول هذه الرواية ثبت ورودها عنهم عليهم السلام  
ولم يظهر عنده الى الان من ورودها من باب التيقن وكلها هو كذلك فيمن لنا العار  
الظهور التام عليهم السلام وان كان وروده في الواقع من باب ضيق التيقن فكل واحد منهما  
حق احدهما عند الاختيار والاخرى عند ضيق التيقن فاختلاف الروايات والحق  
على غير ذلك فانه يستلزم التناقض بينهما لان كل واحد منهما يقول اولاهما حكم الله  
في الواقع حال الاختيار بحسب خلق فيقول كل واحد منهما ان الحق في رواية العلم قطعا  
وبيننا **ما يرد** انفسهم على الامامية الى الاخبار وفي الاصوليين مشهور في كتب الصلوات  
كاخر شرح المرافق حيث قال كانت الامامية او الاعلى مذهب ائمتهم حتى قادي زمان  
ياستلزموا وشعب متاخروا الى المعتزلة والى الاخبارية واول كتابا للعلل للشيخ  
حيث قال في باب الامامية كان في الاول على مذهب ائمتهم في الاصول ثم لما اختلفوا في  
الروايات عن ائمتهم وقادي زمان اختلفوا في رواية فطريقة تضاد الامامية بعضها  
معتزلة امامية واما معتزلية وبعضها اخبارية امامية واما سلفية ائمتهم كما في  
وفي كتب الخاصة كنهاية بحر العلوم للعلامة الخليلي قدس سره حيث قال في بحث العمل بالروايات  
المطهرين العدالة لما في من القرآن الشريف ما ذهب اليه من جواز الاخبار وعلى غير الواحد في

المرجع

الفرق اما الامامية فالاخباريون منهم لم يقولوا في اصول الدين ومنعوا الاعلى اخبار الاحاد  
المروية عن الائمة عليهم السلام والاصوليون منهم كانوا جرحوا بطريق غيره وافقوا على جرح الواحد  
ولم ينكر سوى المرفوع اياها عند التوقي كانه اعلى الله مقامه وفيه عيان ان ائمتهم كانوا  
ان شاء الله تعالى **ما يرد** في هذه المسألة ما ذكرناه ان الله سبحانه وتعالى في كتابه اعلى الله مقامه  
من قبله تعالى حاكما على الامة مسترشدا بالطاعة معصيا عن المعصية ما في المعصية من الشبهة في حال المسألة  
عالمها بكل ما يحتاج اليه الامة لا يوم القيمة فاحمل بين الحق والباطل وما تشاجر فيه العقول  
او غير ما ناطق اعز من الحق لا يشرى وسد باب التمسك بالحق والحقرة الطاهرة عليهم السلام  
مع ان الحديث الشريف المروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله ان ائمتهم ائمة الحق فمن اتبعهم  
فصلوا كتاب الله عز وجل واعلموا ان الحق في ايها الناس اجمعين وقد بلغتكم سيرة وروايت  
لهم في سلكهم فاضلهم في التالين والتملان كتاب الله جل ذكره واول ما ياتي فلا يتبعهم  
فصلوا ولا تفسروهم فانهم اعلم منكم وفي رواية اخرى في قدر تركت فيكم امرين فليقتلوا  
بعدت ان تفسرهما كتاب الله وعرفوا اهل البيت فان اللطيف الخبير قد مر الى انفسها لم  
يترك قاضي في الاعلى الخبير وجمع بين سنية ولا اقول كذا ان جمع بين السنية والوسطى  
فتسقط احدهما الاخرى فتمسكوا بها لا تزلوا ولا تفتلوا ولا تفرقوا فقتلوا باطلا وحقا  
التمسك بكلامهم عليهم السلام لا يوجب التمسك بالحق وهو التمسك بكلامهم لا بالحق  
الله الا التمسك بالمعجم منهم ولذلك قاضي الله عليه والذين يفترون ذلك على  
مثل اهل بيتي كمثل سبينة نزع من كرب فيها انما ومن تغلب عنها غرق وجرى مستغرق  
على ثلث سبعين رواية واحدة منها باقية والباقي ان اراو غيرها من الاحاديث المتواترة  
بين الفريقين وقد يحيرهم من افاضل الفريقين في وجه دلالة الحديث الاخر وحده  
على المطلوب ووجهه ان سياتي في ان بين الفرقة الناجية وبين سائر الفرق تفضيلا  
كلها في العقائد والاعمال الشرعية ومن المعلوم ان هذا المعنى يتحقق بين اصحابهم بنا  
وبين غيرهم نعم انصافا بان اوجبوا السماع منهم عليهم السلام كما سلكه نزهة شريعة ائمتهم  
كانت او فريضة وسائر لطائفها في حق ذلك وهذا الاختلاف انتهى الى الاختلاف







وبني قريظة لم يزلت له انت ربيت الخلف من بعد ابي عبد الله عليه السلام فقال الله وريته مشركا في  
 اولى بيده والمحدث طريقا لثقلنا من موضع الحاجة والسير في هذه الرواية الى  
 رواية الشقة وقع في احاديث كثيرة حتى كان من انقلط منها في الكفاية ان شاء الله تعالى  
 واما القول ما افاده الشيخ قدس سره في غاية الجودة لان خبر الشقة في الرواية من اهل البيت  
 بالقرينة الموجهة للعلم والقطع وكان هذه الرواية كانت منقول عن اهل البيت في العمل بالجليل  
 الشقة وغفل عنها العلامة لم يفتي في خبره في هذه الرواية ووقع في جرحه من حيث  
 اليهم انهم كانوا يعتقدون في عقايدهم ايضا على غير خبر الواحد المطلق للعدل لا ينبغي ان  
 يفتي هذه المسئلة والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب في ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء  
 والله ذو الفضل العظيم وقد رأت في بعض الكتب جملة من جهة في مكة المعظمة في المسام انه قد خطب في  
 من اخبار الاسلام في مقام التولية بقوله تعالى ومن يوفى الجزاء عند الله في كثير من الاشياء  
 الا ان خبرنا على ما فات من بعض المسام في خبره في غفوة في تلك الليلة بعد ان صلى في  
 الليل وصلوة الركن فلبا الصلوة وفتحت الكافي للفتنة في حيث كان في قصدي في ذلك الوقت  
 الصادق عليه السلام في تفسير هذه الآية الشريفة المروية عن اهل البيت عليهم السلام في قوله  
 الذي اخذ من عاقرن واماطت بقرهم في قوله لا يضرهم ما كلفوا من الدين من  
 المسائل الكافية في الاصلية والفقهاء وعبروا من الامور الدينية الى اخبار الصلوة  
 العربية المروية عن الصلوة الطاهرة عليهم السلام في بعض النسخ من بعض النسخ في اخبارنا  
 من اخبارنا على وفق اصطلاح العامة واولهم العلامة عليه السلام في بعض النسخ في اخبارنا  
 عندهم ما على اطلاقها وروى عن المعصوم وكان من باب التيقن واصطلاح القدر  
 تكلم السيد الامام العاقل والفرقة الهامة في المسائل المتعلقة بالاحاديث  
 السيد الاجل الموفق في هذه المسئلة في جواب المسائل المتعلقة بالاحاديث  
 قال ان كثير من اخبارنا المروية في كتبنا اسلمت منقطع عن وجهها اما التواتر في الاشاعة  
 والادعاء او اما في وعلاوة ولت على وجهها واصداق روايتها في وجهها للمعصومين للقطع  
 وان يجدوا ما هو معتد في الكتب بسند يخصص هذا الكلام فقلنا صاحب كتاب المستفيضة او ابل

كافي

وما رواه ائمه كان مع الاثبات والنفى والاحكام الشرعية والفقهاء والعلماء والدينية فهو  
 حجة فيها لا يجوزها في الاولين ورجح في الآخرين وادعى خضعة في من انهم لا يقدروا  
 لاخص من باب الخبرين والذين لا يلتصقوا بالقرينة اهل البيت في تحقيق  
 الاجماع ولا يقدرون على تسلك بهم ومن تلك الابواب الثامن ومنها استنباط الاحكام  
 النظرية عن عموما كتاب الله واطلاقا من غير تخصص عن حال اهل البيت في بعض خبره او  
 تخصصه او في رواية او احواله او لا يسلو لاهل البيت عليهم السلام من ذلك وهو يروي عن اهل  
 من ظاهره شريفة عن محض الاحاديث النبوية المروية بطريق اولم يظهر عن ائمتنا  
 ولا تخصيص لا يقدرون ولا يزلوا لذلك لا يفتي في الخبرين متابعين او غير متابعين  
 تلك الامور وذلك لانها لو كانت ظهرت بعد التأسيس لانه صلى الله عليه وآله في الكفاية  
 به انهم يرون في اخبارهم وعقوبت الداعي على الخبر ونسب ولم يتبع بعد صلى الله عليه  
 والرفقة انتهت الاختصاص ومنها استنباط الاحكام النظرية من السنة النبوية  
 صلى الله عليه وآله من غير تخصص عن حالها كما مر في مسامع من قبلنا ومنها التمسك  
 بالملازمة المتعلقات فيها مثل ان الامر بالشئ فيمنه ان النبي عن احد اصحابه  
 الوجودية ومثل ان تحقق ما خذ الاشتقاق وفي ذلك في زمان كافي في اطلاق  
 المشتق على ذلك الذات بعد زوال ومنها التمسك باستصحاب حكم شرعي مع ضرورة حاله  
 لم يطمع في الخطاب لاهلها التمسك بالاحتسان ومنها التمسك بالمعصومين في المسئلة  
 ومنها التمسك بالبرائة الاصلية في نفي حكم شرعي ظهرت شبهة مخبرية عن الاصل في رواية  
 ضعيفة اولم يظهر ومنها التمسك باستصحاب نفي حكم شرعي ظهرت شبهة زوال اولم  
 يظهر منها التمسك بخبر الواحد المظنون للعدل في نفس الاحكام الالهية ومن ثمة  
 القول بان امر الشهادة اكد من امر الرواية ولذلك احيط في الشهادة بالمعصومين في  
 فريد في شرطها فاعتبرت الشهادة الحرة والذكورة والعدو وعدم القرابة المشهور  
 وعدم العهد والمشهور عليهم دون الرواية لان الرواية ابعد عن اليقينة والقول للمعصوم  
 الذي ينبغي ان يكون الامر بالعكس لانه ثبت بالرواية حكم كل نعم المكلفين في يوم القيمة



وبالشهادتين فثبتت حجة من ثم تارتت الاخبار عن الائمة الالهة عليهم السلام بانهم في باب  
الشهادتين امام الجماعة العادلة الظاهرة وبانه لا ياتي راعى الحكم الا بالحق العصبية  
او من الثقة المأمون من الكذب والارادة ومنها قولهم بان الحكم في الدليل في حق الحكم في الدليل  
دليل على الحكم كما ورد الشرع بان ما لا دليل فيه لاحكام فيه فكان عدم الدليل لعدم الحكم كما  
شرعا لمحض ان عدم الدليل لم يشرع لعدم الحكم للجماع على ان ما لا دليل فيه من شئ  
وذلك بعد ورود الشرع نظرا له قبل ورود الشرع ليس من الممارك الشرعية كذا في الشرع  
العصدي وفي شرح الشرع للعامة الفتاوى في حق من رأت مذهب الامامية ان كل  
ما يحتاج اليه الاشارة اليه في كلامه ما يختلف فيه اثنان وروى خطا في حكم من الله تعالى  
حقا اشر الحشر فخلوا واقع عن حكم من نفس عندهما **فاية** اعلان علماء  
العامة مع كثرة الممارك الشرعية عندهم اختلاف في تحقيق بطلان كل هذا مما عرفت  
كالامري وصدق الشريعة الى عدم تحققه والجب كل الجب في جميع من تاريخها حيث  
نعم في تحقيقه مع عدم اعتبار تلك الممارك عند الصحابة **فاية** اعلان الصوابين  
من الخاصة انفقوا على اطلاق بعض تلك الممارك التي اعتبرها العامة وعلى صحة بعضها  
اختلاف في الباقي وسنشير الى الاقسام الثلاثة ويحقق المقام ان بناء الله تعالى بتوفيق الملك  
العالم وهذا اصل الذكر عليهم السلام **فاية** الصواب عندي واجب قدامنا الانبياء  
وطريقها امامهم فمن كل ما يحتاج اليه الامة الى يوم القيمة عليه لالة قطعية من قبله  
تعا حتى اشر الحشر وان كثيرا من اصحابه وبصلى الله عليه واله من الاحكام وما يتعلق بكتاب  
الله وسنة نبيه صلى الله عليه واله من نسخ وتغيير وتخصيص تأويل فخرت على الشرع  
الطاهر عليهم السلام وان القرآن في الاكثر من نسخ وتغيير والتبديل في هذه الوعيت  
كذلك كثير من السنن النبوية صلى الله عليه واله وانما لا يسيل لنا وفي الاصل من الاحكام الشرعية  
الشرعية اصلية كانت او غيرية الا انما عن الصادقين عليهم السلام وانه لا يجوز استنباط  
الاحكام الشرعية من ظهور كتاب الله ولا ظهور السنن النبوية ما لم يعلم احكامها من جهة  
اهل الذكر عليهم السلام بل يجب التوقف في الاستنباط منها وان الجتهان تفصل احكامها في الخطا

كثير عن اهل البيت في ذلك حجة علانية الاخبار عن شيخنا الصادق محمد بن علي بن ابي طالب  
قدس سره وكل باسطا في القراءات حقا في اول كتاب من لا يخفى في الفقيهان كل ما ذكر فيه  
صحيح وانه حجة بيته وبين الله تعالى وكذلك الامام ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكوفي قدس  
سره وكل باسطا في القراءات حقا في اول كتاب الكافي في المصنفه لان نزول  
اشكال من تحقية الاحكام بسبب اختلاف الروايات وعدم قلده من القيمة بين الصحيح منها  
وغير الصحيح منها وان يكتفي به المصنف والمستند وبان منه معالم الدين في الآثار الصحيحة عن  
الصادقين عليهم السلام ومن المعلوم ان هذا المصنف لم يذكر في كتابه هذا ما عرفت فيهما من  
المرتب الصحيح وغيره فكل من كان ما في صحيح فانه من المتفان في جميع وغيره في احوال  
الاشكال والمسير والمجاورة انما المتعلم به ولقد المستند منه وايضا من الامور المعلومه  
عند من يتبع كتب الجواهر والرجال ان اصول الصحيح والاحاديث المعتمدة عليها كانت في زمن  
الامام ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكوفي قدس سره من غير ما روي عن المعلوم انهم يقع  
من شله في جميع من كتاب واحدة مقام الهداية والارشاد من غير تعقب علامته واية ذلك  
ظن الذين لا يوفون وكذلك رئيس الطائفة قدس سره وكل باسطا في القراءات حقا في  
اول كتاب الاستبصار وما فيها الماصح في كتاب العروة كما حققه المحقق في الاختصار في اصول  
وفي اول المعتبر ما يحصل ان اخباره كانت قواما التي كانت متداولة بينهم وكانوا يجمعون على ربه  
عن المعصومين عليهم السلام في اقسام ثلثة من جملتها ما يكون مضمون الخبر من ان من جملتها  
ما يكون اهل القرآن من جهة القطع بصحة مضمون الخبر من جوده ومن جملتها ما لا يكون  
هذا ولذا وان القسم الثالث ينقسم الى اقسام من جملتها خبر ائمة اجماعهم عن ائمة  
عليهم السلام بمعنى انهم لم يثبتوا عنهم علمهم في باب الاياه او ما يوافقه ومن جملتها خبر ائمة  
لكن ائمة اجماعهم عن جملته يعني رده عن المعصوم مع عدم ظهور ما شرع من اجل  
به وان كان خبره على ان في كتاب الاخبار وغيرهما من الكتب لا يخفى عن الاقسام المذكورة وكذلك المحقق  
المرقد قدس سره وكل باسطا في القراءات حقا في العباة التي تقدم نقلها عن كتاب المعتبر حيث اخذنا  
في العمل غير الواحد المختار من رئيس الطائفة بعينه حيث قال والوقطاصوب فاقبله







وهذا الاصطلاح لم يكن معروفاً بين قدامتائنا من الله أمرهم كما هو ظاهر من ما روي  
كل واحد منهم بل كان المقارن بينهم إطلاق الصحيح على كل حديث اعتدوا به باعتباره  
عليه واقرن بما يوجب الوثوق به والركن اليه وذلك ما هو منها وجوه في كثير من النسخ  
الاصحاح التي نقلها عن شيوخهم بطرقهم المتصلة باصحاب العصر سلام الله عليهم وكانت  
متداولة بينهم في تلك الاعصار وشهرة بينهم اشتغالهم بالشعر في ابيات الجاهل ومنهم من كرم  
فواصل واصلين منها فصاعداً بطرق مختلفة واسانيد عديدة معتبرة ومنها وجوه  
في اصل معروف انتساب الى احد الجماعة الذين اجتمعوا على تصديقهم كزارة ومجلى بن سلم  
والنسيان يسار ابي تصحيح ما يصح عنهم كصفوان بن يحيى ورويس بن عبد الرحمن  
احمد بن محمد بن همام والنفق بن يسار ابي تصحيح ما يصح عنهم كصفوان بن يحيى ورويس بن عبد الرحمن  
العماليق بن يحيى كهم الساباطي ونظر الله من عدمه شيخ الطائفة في كتاب العدد كان متكلمه  
عنه المحقق بل بحث المترشح من المعبر ومنها انه راجع في احد الكتب التي عرضت على  
احد الائمة صلوات الله عليهم فاشتاها على قولها كتاب عبد الله العجلي الذي عرض  
على الصدوق عليه السلام وكما في يونس بن عبد الرحمن والفضل بن ساذان المعروفين على  
العسكري عليهم السلام ومنها اخبر من الكتب التي شاع بين سلفهم الوثوق بها والاعتقاد  
عليها سواء كان موافقاً من الفقه الناجية الامامية ككتاب الصدوق لم يزل من عبد الله  
الصبغاني وكتب ابي سعيد وعلي بن مهزيار ومن غير الامامية ككتاب بعض بني عياض  
القاضي وكتب الحسين بن عبيد الله السعدي وكتاب القسمة لعلي بن الحسن الطاطري  
وقد جرى في بعض الحديث ثبوت ثقة الاسلام محمد بن بابويه قدس سره على معارف المتكلمين  
من اطلاق الصحيح على ما يركن اليه ويعتد عليه فكم يصح جميع ما هو من من الاحاديث  
في كتابين لا يحضره الفقيه وذكر انه استخرجها من كتب مشهورة عليها المصالح والاعمال  
المرجوع وكثير من تلك الاحاديث يعزى عن الانوار في الصحيح على مصطلح المتأخرين  
وتحفظ في تلك الحسان والموثقات بل الضعاف وقد سلك تلك المسلك جماعة من  
اعلام علماء الرجال فكلما يصح حديث بعض الرواة الغير الامامية كعلي بن محمد بن ابراهيم

وباقى سلسلة الخطبة الساسية الى ان ياتي تلك الاصول وله في تعيين العامة باحسانا بان  
احاديثهم ما خفف من اصول قدامتهم وليست بجعقة منقطع بان بعض تلك الطرق من  
مشايخ الاشارة المختصين من غير ما مع من الشيخ وقلة على خصوصيات كل اهل راه فلا يثبت  
على تلك الطرق صحة احاديثها عند التحقيق والنظر الدقيق في الضعفاء الائمة الثانية وغيرهم تلك  
الاعمال واسمهم على تلك الاصول التي كانت متواترة النسبة الى مؤلفيها في ما انهم كان الكتب  
الاربعة كذا في زماننا واثبت حقيقة الاشارة اخبار اجمالى وهي تتم الى اثنين عند التحقيق  
احدهما اخبار اجمالى بامور مضبوطة في كتب شخصية معلوم عند الخطاط جلال الاجارة و  
ثانيها اخبار اجمالى بامور مضبوطة في الواقع لا في عمل الخطاط في حال الاشارة والمفاضل  
صاحب المتيقن والعالم وجه الله صاحب تحقيق علق الكتب الاربعة لا بأس من تلافى في كتاب  
المعالم الاشارة في العرض اخبار اجمالى بامور مضبوطة معلومة ما من عليه من القلط و  
التصحيح من غير ما هو ما هذا شأنه لا وجه الوثوق في قبوله والتعبد عنه بل يخط الجنب وما في  
معناه من قبله الاشارة فيمن مع الفهرية فلا مانع منه ومثلهما في القراءة على ابي  
لان الاعتراف اخبار اجمالى ما عرفت هذا فاعلم ان اثر الاشارة بالنسبة الى العمل فينا يظهر  
حيث لا يكون متعلقاً معلوماً بالمتواتر ونحوه ككتاب اخبارنا الاربعة فانها متواترة اجمالاً  
والعلم بصحة مضامينها اقتضاه استفاد من قرأ من الاحوال لا مدخل للاشارة فيها ابداً  
واقفاً فادبها حقاً واقفال سلسلة الاسناد بالنسبة الى الائمة عليهم الصلوة والسلام  
وذلك ان امر مطلوب مرغوب للتمسك كما لا يخفى انتهى كلامه على الله مقامه وتوكل على  
ان الاشارة قد كان فاعلم ان احد قسميها الاموال في العمل الصلوات في فائدة في مجرم  
البرهان ونحوه **فائدة** ذكر الشيخ العالم المتبحر صاحبها الذين هم العلماء في احوال كتاب  
مشرق الشهابين استقر اصطلاح المتأخرين من اصحابنا رضى الله عنهم على تسمية تلك  
المعتبرة في الجملة الى الانواع الثلاثة المشهورة اعني الصحيح والحسن والموثوق بانه ان كان  
جميع سلسلة رتبة ايامه من حمل وجوب بالتوثيق فصحى او ايامه من مدح وجوب بدونه  
كلوا وبعضهم مع توثيق السابق الحسن ان كل واحد من الايامه غير ايامه من مع توثيق الكل فوثق



وعنه لما راجع لهم من القرابين المتقدمة للوقوف بهم والاعتقاد عليهم وان لم يكن في عداده  
للمعاينة الذين انعقد الاجماع في تصحيح ما يصح عنهم تبين والوقوف على المتأخرين من الله  
مراقبهم على العارفين معارف الكرامة ووضع ذلك الاصطلاح للمبارين ههنا لما طاعت  
الامر منه بينهم وبين الصدور السالفة والمحال الذي لا راس بعين كتب الاصول للمعتزلة  
حكام الجور والفساد والوقوف من انظارها وانتاجها وانضم الى الناجع ما وصل اليهم  
من كتب الاصول في الاصول المشتملة في هذا الزمان والتبنت الاحاديث الماخوذة من الاما  
المعتزلة بالمخوذة من غير المعتزلة واشتبهت المتكررة في كتب الاصول بغير المتكررة وفي  
عليهم قدير الله ابراهيم كثيرين تلك الامور التي كانت سبب وثوق القوم بالكثير من  
الاحاديث ولم يملكهم الحري على انهم في تمحيص ما يعتد به مما لا يركن اليه فاحاجل القوم  
يتبين من الاحاديث المعتزلة عن غير ما هو الموثوق بها عاينوا فقرروا ان لا يشكروا الله سبحانه  
ذلك الاصطلاح للديدان وقروا اليها البعيدة وصغروا الاحاديث الموردة في كتبهم الاصول  
بما اقتضاه تلك الاصطلاح من الحسن والصحة والوثوق واول ما سلك هذا الطريقين  
على اننا المتأخرين نتجنا العلامة جلال الحق والدين الحسن بن العلم الموقر من الله روحه  
ثم انهم على الله مفاهيم ربما يسلكون طريقه الدنيا وفي بعض الاحيان فيصفون من اسبل  
بعض المشاهير كابن ابي عمير وعضوان بن يحيى بالحق لما شاع من انهم لا يرسلون الا على  
يتقون بصدره بل يصفون بعض الاحاديث التي سدها من يعتقدون انه فطري او ناسي  
وسى بالحق نظر المائدة لهم فمن اجمل على تصحيح ما يصح عنهم وعلى هذا جرى العلامة في  
سنة في الحديث قال في مسألة طهر من شام الجماعة ان حديث عبد الله بكير صحيح وقصده  
حيث قال ان طريق الصدوق الذي من لم الاضاري صحيح وان كان في طريقه ابا بن عبيد  
مسند في الكتابين الاجماع العصاة على تصحيح ما يصح عنهم وقد جرى في نسخة التهذيب طلب  
زاد على هذا المتوال ايضا كما وصف في نسخة المروية من الشرح حديث الحسن بن محبوب  
عن غير واحد من الصحابة ومثاله ذلك وكلامه كثير فلا يغفل انهم كلهم رجعوا الى الله تعالى وانا  
ان شئت خفي المقام فما سمع لما تلو عليك من الكلام وبالله التوفيق وبين انهم

فقط

فقط اول ما نتمتع بغير الواحد الخاضع عن القرابين وهذه الاصطلاحات ان ظهرت دلالة  
على حوازم التمسك ببعضها من الواحد الخاضع عن القرابين ولم تظهر لم يوجب ذلك على ان  
لحق في هذه المسئلة ما اختار وعلم الهدى ورئيس الطائفة والمحقق الحلي قدس الله امر واحكام  
سبحي ما فيها ان شاء الله تعالى وانا ان هذا القسم وما يتعلق به من الاحكام كما رتبته من  
في كتب العامة قد عرفت منهم وحاشيهم والبيد في ان عظم احاديثهم من يراجع الواحد الخاضع  
القرابين الموجبة للقطع فو ردة الحديث عن النبي صلى الله عليه واله والفاصل في التقسيم المذكور وما  
يتعلق به من الاحكام وما لم يأتنا قدس الله امر واحكام فلو خلقنا من اخذ الاحكام بطريق  
القطع من الاعتقاد عليهم بل بواسطة ابي واسطة تقي الدين القطع لست قد اوردنا او غيره من القرابين  
ولما ثبت عندهم بطريق الماخوذة عن الصادقين عليهم السلام ابي واسطة تقي الدين القطع  
ان لا يجوز العمل والفتيا بالنظر المتعلق بمسئلة كما قد قلنا لم يكن جائزا لهم سلك طريق غير  
القطع واليقين فذلك لم يلحقنا التقسيم خبر الواحد الخاضع عن القرابين الموجبة للقطع  
ما يتعلق به من الاحكام ثم لما نشأ ابن الجنيب وابن ابي عمير في ابدل القصة الكبرى طاعا  
كتب الكلام واصول الفقه للمعتزلة ونجوا في الاكثر على منوالهم ثم اعلم الشيخ الحسين  
القطر في ما عندنا من نسخة كالسيد الاجل المرتضى ورئيس الطائفة فضاقت القواعد الكلامية  
والقواعد الاصولية المبينة على الانظار العقلية بين متأخري اصحابنا حتى وصلت اليه  
الى الصلابة ومن وافقه من متأخري اصحابنا الاصوليين فطالعوا كتب الصلابة لارادتهم  
التجربة العلمية او غير من الاغراض الصحيحة بعينهم كثير من قواعدهم الكلامية والاصولية  
الفقهية والتسميات والاصطلاحات المتعلقة بالامر الشرعي فادروا بها في كتبهم  
لانهم قد دعوا اليها كما سيجي بيانه ان شاء الله تعالى بالفتاوى عن تلك القواعد التسمية  
والاصطلاحات لا تتغير على هذا واختلافهم عن استفادنا على ان سلك تلك الطريق  
بالاعمال المنصرفة من الله تعالى وبالاثار المنتشرة عن مائة الهدى صلوات الله عليهم  
وكيف لا وقد لا الله تعالى يريدون ليطفئوا من الله باقر احكامهم والله مستوفى ولو كره  
المشركون وثالثا انه من الواضحات البينات في صدر الدين تتبعوا بعين الاعتبار والاختيار



هذا هو الكتاب الذي  
هو في الحقيقة واحد  
ولكنه قد تفرق  
في النسخة

باب الاخذ بالكتب من كتاب الكافي المحقق يعقوب الكليبي ومجتبى الزيادة من كتابه  
العلامة من اصول المحقق ومن كتاب العادة رئيس الطائفة واول كتاب الاستبصار  
واخر شرح المواقف السيد الشريف الجرجاني واخر كتاب التلخيص من اورد في الحاشية واول كتاب  
المعتبر للمحقق الطوسي واول كتاب من الجواهر الفقيه وما استعمله من كلام علم الهدى وغير ذلك  
من كتب الرجال وكتب الاخبار كغيره من رئيس الطائفة وفهرست الجاشي وكتاب الكافي لاسيما  
الموضع المشهور على بيان الاجاعات الواقعة في جميع كثير من صفى الاصول ان كان بين كتاب  
علامة الذين اوردوا بحجته لامة عليهم السلام او من كتبهم كاستند اوله معرفة مشهور بالحكمة  
تلك الكتب من جميع فيما جرت اليه من عقائد وعلوم واعمالهم وان كان في امكان من استعمال  
احوال احاديث تلك الكتب واخر ارجح ما يحتمل ان يكون من باب الاشارة ومن باب التمهيد عنها  
بالبعض على الامة عليهم السلام لم يقع استعماله والعرض في كتب كثيرة فاجابوا عليهم بما لها حق  
ومن العلوم عادة ان شام لا يفضل عن تلك الدقيقة ولا تفرغ فيها فعلم انهم كانوا اطعن  
جائزين بصحة احاديث تلك الكتب وكيف يحتمل عند عقول ان يكون ما في الكتب من جملتهم  
خفي عن العلماء الصالحين من اصحاب الامة عليهم السلام في عقائد وعلوم واعمالهم في سائر العلوم  
من زمانهم المؤمنين عليهم السلام الى اخر الغيبة الصغرى من غير قطعهم بصحة ما في تلك الكتب  
مع تمكن كلهم او جلهم من استعمال حال تلك الكتب ومن اخذ الاحكام بطريق العقيد  
بما فيه اوجه ما ذلك ظن الذين لا يوقنون وراى ان مقتضى الحكمة الروائية ومقتضى  
الاحاديث الواردة في باب الاخذ بالكتب والاحاديث الواردة على جرح الصادقين عليهم السلام  
في املاء الشيعة المقدسة على جميع كثير من علماء الشيعة واسرهم بكتابة ما يسمعون وتاليف  
كتب شاملة على ما يسمعون منهم ويحفظ تلك الكتب وشيئا في عملهم ليعملوا بها الشيعة  
في زمن الغيبة الكبرى ومقتضى اخبار الصادق عليهم السلام بالخصاص على الشيعة بما في تلك الكتب  
في زمن الغيبة الكبرى وبناء تلك الاحاديث في زمن الغيبة الكبرى وجواز عملها بها ومن  
المعلوم ان لا صدق لتلك الاصول الا على تلك الكتب المعروفة في زماننا ونحاسب اننا  
ما سمعنا احد يقول بانها اعتنا بالاصول في زمن الامة الثالثة قدس الله ارواحهم

المستقلة

بعضها

والاستبصار ومدينة العلم والفضائل الامالي وعيون الاخبار وغيرهم اما الكافي فهو في الازمنة  
الاسلام ابو جعفر محمد يعقوب الكليبي الرازي عظم الله روحه في سنة ثمان وعشرين سنة وثلاثين  
بغداد سنة ثمان اودع وعشرين وثلاثين ولجلالة شأنه على جماعة من علماء العامة كابن الاثير  
في كتاب جامع الاصول من المحدثين لمذهب الايام على ائمة المائنة الثالثة بعد ما ذكرنا سيدنا  
وامامنا المخلص علي بن موسى الرضا عليه وعلى ائمة الطاهرين افضل الصلوة والسلام هو المحقق  
لذلك المذهب على ائمة المائنة الثانية كما كان من لا يخفى الفقيه فقهنا في ذلك وليس المحقق في  
الاسلام ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي قدس الله روحه وله طاب ثراه مؤلفات اخرى في  
تقريب ثلثه كتاب في تاريخ سنة احدى وثلاثين وثلثه واما التهذيب والاستبصار  
فهما من المؤلفات شيخ الطائفة ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي عظم الله روحه وله المؤلفات اخرى  
سواء في التفسير الاصول والفروع وغيرها توفي طيب الله ضريحه سنة ستين واربعمائة  
المحدث في الفقه على ما كان افضل الصلوة والسلام في كتاب المحدثين في السنة قدس الله ارواحهم  
هم ائمة اصحاب الحديث من عتبات اصحاب العرفية لا جارية الامامية وقدس الله ارواحهم انهم كل  
اعلى الله مقامه وانا اقول في ذلك الحق الطي واولا المعتبر انه كتب من اجرة رسالة الصادق عليه  
اربعة مصنف لاربعة مصنف سموا اصولا والحجرات تلك لاربعة اخذت من امام واحد  
منهم عليهم السلام وكانت ائمة ائمة الاصول الاخرى غير الاربعاء يشهد بذلك من تتبع فقه رست  
الشيخ الطوسي وفقه رست الجاشي وفقه رست محمد بن شهر اشوب ما رغبنا في نقله بعد ان علمنا  
وقرر احاديث قدما الصحيح وكثرة الاصول الصحيح على صاحبها وعليها يمكن قدما الا فضل  
الاعلام المصنفين من اخذ الاحكام بطريق القطع منهم عليهم السلام بمشاهدة اوجهها في مقام نقل  
على ثلثة ائمة وتكلم من استعمال حال احاديث تلك الاصول وعلمنا علمهم بها في  
ان منهم عليهم السلام وعلمنا انهم في الامة عليهم السلام في علمهم تلك الامة الثلاثة  
اخذوا احاديث كتبهم من تلك الاصول وعلمنا عدم جواز التلقيق بين الماخوذ من  
الاصول الصحيح عليها وبين ما لا يصح عليه من غير نصب علاقة معينة بينهما لانهم احد الا  
امامية تجزيب المذهب الى الامة الثلاثة او القطع بان احاديث كتبهم كلها مأخوذة من تلك



الاسم للمجمع على صحتها هكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع والكلان على التوفيق **باب** ذكر الشيخ  
الفاضل الشيخ حسن بن العالم الرباني الشهير بالشافعي رحمه الله تعالى في كتاب المعالم في العالم  
في انها بعد الامامية الاخباريون منهم لم يقرروا في اصول الدين ومن بعد الاعلى اخبار الامامية  
المؤيدون عن الامية عليهم السلام والاصوليون منهم كما وجهه الطوسي وغيره بافضل على قولنا ان  
ولم يكونوا في التوفيق باتباعه لشيء حصلت لهم انتهى في ذكره في العالم وقيل في الحق  
وجه الله عن الشيخ ان قد علم الاصحاب بحدوثهم اذا طوبوا بغيره اذ في الحق منهم  
عول على القول في اصولهم المعترفون بغيرهم المدة فينبغي لخصه منهم الذي هو في ذلك  
وهو من حيثهم من نزل في الحق الله عليه السلام الى من الامية عليهم السلام لان العمل بهذا  
الاخبار لا ينافي ما قبله ومن العالم يعرفه كونه من وضع اخر من كتاب المعالم وذكر السيد  
المرتضى في جوابه عنه في جواب المسائل الثمانية ان صاحب الامامية بغير الواحد وانما  
خلاف ذلك عليهم وضع المصنوع قال لا تعلم على امره ولا يرد في مثل ريب ولا شك  
ان على الاشقة الامامية يدعون ان اخبار الاحاد لا يجوز العمل بها في الشريعة ولا العمل  
عليها وانما ليست بحجة ولا دلالة وقد ملأوا الطوامير وسطر الاساطير في الاستدراج على  
ذلك والمنطق على صحتها فيهم فيرون منهم من يزعم على هذه الجملة ويذهب الى انه مستحيل من طريق  
العقول ان يتقبل الله تعالى باحد الاخبار الاحاد ويرى على من يذهب في الاخبار الاحاد في  
ظهور في الجواب في التيسر في الشريعة وحظوظه في المسألة التي افرها في البحث عن العمل  
بغير الواحد له بين في جواب المسائل الثمانية ان العلم بالضرورة وحاصل لكل مخالف للامية  
او يوافق بانهم لا يعملون في الشريعة بغير الايجاب العلم وان ذلك قاصدا لشعارهم بغير ذلك  
بذلك ان في التيسر في الشريعة من شعارهم الذي يعلونه منهم كما في الطاليم وحكم في الدنيا  
على التعلق بعمل الصالحات والتابعين بان الامامية تدفع ذلك ويقولون انما عمل الاخبار الاحاد من  
الصالحات المتأصلة في الدين يحتمل الشريعة في الاصل فهم والمخرج عن جهلهم فاسأل الله عليهم  
لا يدل على الرضا بما فعلوه لانه الشك في كرامة الاساك على الرضا ان لا يكون له وجه سوى الرضا  
من تقيته وخوفه وما اشبه ذلك وقد اورد السيد في بعض كلامه من هذا الاخذ في هذه

انما هو

بغيرها من غير غضب عاقلة فيميز بينهما الافاضل من المذكورين فانها ذكر ذلك في مقام  
ترجيح ما احسنه العلامة او غيره من المتأخرين بل كلام ابن بابويه وكلام غيره من يعقبن الكيفي  
وكلام رئيس الطائفة والسيد المرتضى والحق الحق في ابن اديس وغيرهم صريح في خلاف  
ما ذكره بل هو اعتراف بعدم الضياع وعدم الاختلاف في وزن الامية الثبوت المردون المكت  
الا يقر ويقرها ومن المعلوم ان هذا القدر يكفي ايضا العادة فاضينة بانه لو وقع لا يشهد  
وايضاً الفكر الربانية وشققة الحق الطاهرة بالشيعة وخارجهم بان عملهم في وزن العينة  
يكون باعاديها المصطفى في كتبهم تكذيب كلام الافاضل وقد خرج الفاضل الشيخ حسن في  
كتاب المستفي بان اكثر انواع الحديث المذكور في فن رواية الحديث من مستحبات العلامة بعد  
وقوع معانيها في حديثهم فذكرها يصفى ما وقع واقفي جماعة من اصحابنا في ذلك انهم  
واستخرجوا من اخبارنا في بعض الانواع ما ينافي سبب عظمهم ويقفونها على علمهم بحسن الخبر ولا  
يفيق ان البحث عا ليس بواقع وانما عظمهم في انباءنا اصطلاح لم يزل المردى يعني عن الامية  
ومعنى الامية انهم انتهى كلامه على الله مقامه واولئك الذين تقسم الخبر الواحد لما في الشريعة  
الى الاقسام الاربعة من هذا القبيل ومن باب الغفلة ان معاني تلك الاصطلاحات متفقة  
في الحديث لكنها عند النظر الدقيق وسادسا من المعلوم ان عاتلا فاضلا لخالها اذا ارد  
تأليف كتاب لا يرشد للائق وهذا يتهم ولاخذ من ينبغي معاد معالمة منه لا يرضى بان  
يلتزم بين احاديث تلك الاسول المجمع على صحتها المتقطع بين وجه اعتمد عليهم لم يبين ما  
ليس كذلك من غير غضب عاقلة فيميز بينهما بل هو المعلوم انه لا يجوز ذلك بل قولنا بان  
التواريخ اذا امرادوا تأليف تاريخ مع تمكنهم من اخذ الاخبار من كتاب مقطوع بصحة الخبر  
بأخذ الاخبار من موضع ليس كذلك ولو التفت ذلك لخرجوا بحالهم ومعرفة عن غيره فكيف  
يقطن برؤسا العمل والصحة مثل الامام ثقة الاسلام بحرين يعقبن الكيفي ومثل رئيس  
الطائفة ما قطع فان فيه تزييب الذين لا يرشد المسترشدين سيما في اوضاع الصريح منهم  
بما يورد على انهم اخذوا احاديث كتبهم من تلك الاصل المشهور في المعرفة التي كانت معاصرها  
لقد ما اصحابنا في عقايدهم واما المعلوم ان هؤلاء الاخبار لم يذكر في كتبهم قاعدا







فمن يذهب الى ان الاصول هي التي تبنى عليها الحديث لا يكون ذلك في الاصول بل في الحديث  
الاصول وسابها ان يكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
بعض المتأخرين بل في الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
وكذا بل في الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
الصحيح عندهم فلو كان ذلك في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
به في كتاب الحديث وكتاب الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
وجه الله في شرحه ربه في الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
لا يجهل منصف سمعها الاصول فكان عليها اعتمادهم ثم تذاخت لها الى ان يهاب علم تلك  
الاصول وطمع بها فاجتهد في كتابها فاجتهد في كتابها فاجتهد في كتابها فاجتهد في كتابها  
لجهد في تحقيق الحديث والتدوين في كتابها فاجتهد في كتابها فاجتهد في كتابها فاجتهد في كتابها  
الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
فازاحض من الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
لا يخرج عن الكتابين غايته في كلامه على الله تعالى في الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
محل العمل في الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
الاولى في الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
فان علمهم من متبسة من تلك المشكاة وما تضمنته كتب الفاضل من احكام الله عليهم من  
الاحاديث المروية عنهم عليهم السلام في الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
احاديث الفريقين وقد روي في رواه من ان بن قنبر عن امامه واما ما روي في الحديث في الاصول  
بعض من الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
محدثا روي عنهم ما جعل اليهم من احاديث ائمتنا سلام الله عليهم في الحديث في الاصول  
تسري الاصول في الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
تقليدا لا ابتداء وتسهيل لا عسار في تلك الاخبار فاعلم اننا مضطرون الى ان نثبتها  
على الاسانيد المتصلة باصحابنا في الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول

والاصول

اذا سلمنا طريق العمل الاخبار في الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
فقد علم بالضرورة من مذهبنا اننا نثبت على الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
يقول في الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
انما اذا لم يكن في الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
بين الاصول في الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
بالنقل او بالاجازة واما في الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
وان وجدنا ما هو عليه في الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
بين ما عساه الى الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
ان اعتماد المروية في الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
بعيد عن طريقهم وقد روي عن الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
به عتلا في الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
والحديث في الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
منهم ما روي في الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
الاصحاب يومئذ في الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
الفريقين العاضدة لها متبعة كما اشار اليه السيد ولم يعلم انهم اعتمدوا الحديث في الاصول  
مما اقيم لروايتهم وقد قلنا في الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
هنا انه عمل بخبر الواحد اذ كان عالما من الطائفة العترة وروى احتجاجهم من الحديث في الاصول  
فقال وذهب شيخنا ابو جعفر رحمه الله تعالى الى العمل بالخبر الواحد من رواية اصحابنا لكن بشرط  
ان كان معطلا فاعلم ان الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
الاكثر عليهم السلام وروى اصحابنا لان كل خبر يرويه اما هو عييب العمل بهذا الخبر فيكون  
في كلامه ويدعي لجماع اصحابنا على الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول  
عن الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول فيكون الحديث في الاصول







ثم تزعمهم فلما امتلأت الكتب بالاثبات والاحتجاج بها فانها حق وبنينا كلامهم على ما  
زادوا على اقتناء سابقا ليزيدوا الحجة بالحق بصدقه بانه من قبا واحديث تلك  
الاصول التي كانت مرجعا للنضال المتقدم من اصحاب الامنة عليهم السلام وعقائدهم في العلم  
واعتقاد اجماعهم على صحة ما فيها الى زمن الامامة لثقة الاسلام لمحمد بن يعقوب الكليني وزين  
محمدا الصدوق وزين بن عيسى الطائفة بالزينة بن محمد بن ادريس الطائي ومن الحقن الطائي ومن  
انهم اخذوا الاحاديث كهم من تلك الاصول من غير انشاوطبعتها وبين ما ليس من الحقن الطائي  
ذكره في الطائفة قدس موفى في كتاب الاستقصا وشيئا من الاخبار المسطوية في ذلك  
المعرفة بين اصحاب الامنة عليهم السلام التي كانت مرجعا لهم في عقائدهم وعقائدهم وانهم  
اجماعهم على صحة ما فيها بقرينة دلالة انهم كانوا على ذلك وتقريره في كتاب العدة وتقريره  
للطائي في اصوله بذلك ان الاخبار على زينة بن مثنى وغيره من قولهم انهم كانوا  
العلم فاهذا سبيله في العلم من غير قطع شيء يضاف اليه ولا امر يقوى ولا يرجح به  
على غيره وما يجري هذا المجرى لا يقع فيه التعارض ولا التناقض في الاخبار والاثبات والاعتقاد  
وما ليس يتوافق على بينه فيصير منه وجوب العلم ايضا وهو كل خبر يقتضي اليه قرينة توجب  
العلم وبما يجري هذا المجرى يجب ايضا العلم به وهو ما لا يقتضي الاصل والقرينة التي لا يتفق  
ان يكون مطابقة لادلة العقل ومقتضاها ومنها ان يكون مطابقة لظاهر القرآن اما ظاهرا  
او مضمونا او دليل خطاب او غير ذلك من هذه القرين توجب العلم وتخرج الخبر من خبر الاحاد وتلك  
قرينة معلوم ومنها ان يكون مطابقة للسنة المقطوعة بها اما من غير دليل او غير ذلك  
عموما ومنها ان يكون مطابقة لما اجمع المسلمون عليه ومنها ان يكون مطابقة لما اجمعت  
عليه الفرقة المحقة فان جميع هذه القرين تخرج الخبر من خبر الاحاد وتكون في باب العلم  
وتوجب العلم به ولما قسم الخبر في خبر الاحاد من قولهم من واحد من هذه  
القرين فان ذلك خبر واحد وبغير العلم به على شرط فاذ كان خبر واحد لا يوجب خبر اخر  
ذلك يجب العلم به لان من الباب الذي عليه الاجماع في النقل الا ان يقر في خبر واحد  
فيترك لاجلها العلم به وان كان هناك ما يباين خبره فينبغي ان ينظر في المتعارضين في محل

على العمل

على العمل في الخبرين وان كانا مسموعين في العمل الذي عمل اكثر الرواة عنه او ان كانا مسموعين  
في العمل الذي عمل واحد وهما معا يان من جميع القرين التي ذكرناها فان كان من خبر واحد الخبرين  
اسكن العمل بالآخر على بعض الوجوه وتزب من الثاني وكان العمل بالاول من العمل بالآخر لا بد  
يحتاج مع العلم بالاطراح للآخر لا بد ان يكون العمل به عاملا بالخبرين معا واذ كان الخبران  
يكن العمل بكل واحد منهما وجب العمل بالآخر على بعض الوجوه من الثاني ولا بد ان يكون الخبران يان  
خبر يعضده او يشهد به على بعض الوجوه صريحا او تلويحا فخطا او دليل وكان الخبران يان  
ذلك كان العمل به اولين العمل بالاشهاد من خبر من الاخبار واذ لم يشهد لاحد الثاني يان  
خبر خبر كان يتخاروا كان العمل بمحمد بن علي بن ابي طالب واذ لم يكن العمل به واحد من الخبرين  
الا بعد طرح الخبر لثقة لثقة وبعدها ولا بد ان يكون العمل ايضا اختيارا في العمل بالاطراح  
من جهة التسليم ولا بد ان يكون العملان هما معا هذا الوجه اذا اختلفا في العمل واحد منهما على  
خلاف ما علم عليه الا في خطباء ولا يتجاوز احد الصواب اذ روى عنهم عليهم السلام فيهم قالوا اذا  
ورد عليكم حديثان ولا تدران ما ترجون به احدهما على الآخر ما ذكرناه كنتم محضين في العمل  
بهما ولا تدران في الخبران المتعارضين وليس بين الطائفة اجماع على صحة خبر الخبرين  
ولا على ابطال الخبر الا خبر كان اجماع على صحة الخبرين واذ كان اجماع على صحة خبر كان العمل  
بهما جائزا سايا فلو كانت اذا حركت في هذه الجهة وجدت الاخبار كما في الخبرين من قولهم  
الانقسام ووجدت ايضا ما علم عليه وهذا الكتاب وفي خبر من كتب في الفتاوى في خبر  
الطائر والطائر الا في خبر واحد من هذه الانقسام فهو كلامه الله على الله مقامه واستشيت  
تتفق كلامه ليدفع عن جميع اعتراضات المتأخرين وليوافي ما ذكره في كتاب العدة والقرين  
ما فيه الحق للذي صاحب كتاب في العلم والمستحق من كلامه قدس سره فاستمع لما استعملك  
من الكلام والله التوفيق وبالله ازمة التحقيق فاقول في الخبرين كلاهما ان الاخبار المسطوية  
في الكتب التي يعتقد اجماع قديما الطائفة المحقة عليهم وودها عن المعصومين عليهم السلام  
وكانت مرجعا لهم في اخبار الجاهل اليه من عقائدهم وعقائدهم تلك ما من بعض الاثبات  
ويستبرر بعض خبرهم صلوات الله عليهم على ذلك فتخرج انقسام ثلثة **اقسام اولها**



ان يكون متضمنة في متناهية ذلك لا يجوز فيه التناقص **القول الثاني** ان قوله بزيادة ذلك محقق  
مضمون من القولين ان يكون مضمون مطابقا للدليل العقلي القطعي كالميل الى التاكيد  
لا يتعلق بما قبله من مادام غاؤه والميل الى التاكيد الذي هو الوجه الذي يجلي له العلم  
عن العباد من وجع عنهم ما دام ذلك لا للدليل العقلي القطعي كما لا يستحق ان يجعل علمهم  
الميل الى التاكيد على شئ من علمهم بل على علمهم بزيادة ذلك الحكم في الواقع ومن القولين ان يكون مضمون  
مطابقا لمضمون من رواية الذين من قبلهم القرائن وعلى مقتضى ما في التفسير ان يكون  
العلم والقطع بما هو حكم الله في الواقع **والقول الثالث** ما لا يكون هذا ولا ذاك فيقول العلم  
به على شرط راجعة الى شئ واحد وهو ان لا يوجد عارض اقوى منه وجوب انما هذا  
القسام ان لا يكون من مضمون لانه اما من الباب الذي عليه الاجماع في النقل يعني ان نقلنا  
لم يتبين الا بالادعاء انما هو اقتداء من الباب الذي وقع الاجماع على صحة معنى الصحة مما ثبت  
وروده عن المعصوم مع عدم ظهور ما من عن العلم به وهذا التفسير يكلمهم رئيس الطائفة  
موافق لما ذكره في كتاب العدة ولما ذكره المحقق في كتابها في تحقيق كلامه وهذا  
احتمال اخر في تفسير كلام الشيخ وهو ان يقال سراده من الاخبار وسقط الاخبار ورواه علم  
بفعل الدليل لا ينفي الدليل بل العلم الدلالة ورواه من الشرط الشرط المذكور في  
كتاب الاصول من سلك الروي والامانة وعدالته وضبطه لخرج من عليه الجاهلية  
في كتابنا من سلكه من سطره ويحذف كلامه في كتاب العدة ويحذف قصوده في كتابه وله  
هذا من قدرته ثم تشتغل بنقل كلام العادة ويخرج فاقول لصريح كلامه رئيس الطائفة من  
انه لا يجوز العلم بخبر لا يوجب القطع بما هو حكم الله في الواقع او حكم بوجه غير علمهم  
ويجوز العلم بخبر لا يوجب القطع بوجه غير علمهم بل على علمهم وان لم يوجب القطع بما هو حكم  
الله في الواقع وما صرح به رئيس الطائفة هو المستفاد من الاقوال المتقدمة على العبرة  
بظاهر علمهم السليم وهو صرحا علمهم في عند التحقيق فصار التناقض بين القولين  
العلمين المتقدمين دائر الله بهما فليطه لا يمتنع في توجيه الصلابة من زعمه والميل الى  
والقول والميل الى التاكيد والحقق في ما بين ادريس ما اختاره رئيس الطائفة بعينه والافق

عنه

عنا وارجح من قولنا الاخبار عن الائمة الاظهار على علمهم بل يجوز العلم بخبر الثقة وغيره فيقول  
العلم بوجه الحكم عنهم علمهم بل واما توقف عند خبر لا يوجب القطع بوجه غير علمهم بل  
ثم اقول لا يوجب القطع بوجه غير علمهم بل واما توقف عند خبر لا يوجب القطع بوجه غير علمهم بل  
عند اصحاب الائمة على علمهم بل واما توقف عند خبر لا يوجب القطع بوجه غير علمهم بل  
واعلم انهم مع ذلك من اخذوا الاحكام بطريق القطع واليقين ومن استعملوا احوال الاحاديث  
تلك الكتب والاصول عنهم على علمهم بل مع نهاية فضيلتهم واثبات علمهم بوجه غير علمهم بل  
عليهم بل لاسيما الصادقين عليهم السلام في ارشادهم وهدايتهم ثم اقول ان سبب اختلافهم على  
تلك الكتب والاصول لا يخرج من امور منها قطعهم بان الرواية كانت في الرواية ومنها  
استعمالهم كتابا من بعض اصحاب الصحة مثل ان الله عليهم ومنها عن كتابه على كتاب  
اخر مقتضى صحة وان الائمة الثلاثة رجمهم الله تعالى اخذوا احاديث عنهم من تلك الكتب  
والاصول في كذا الفاضل التبريد المعاصر بها والذين هم العاصرون في سرق التفسيرين المعبرين  
الرواية وقت الادراك وقت النقل فيقول الخريف طفا او غيره اما في وقت الادراك او في وقت  
ان كان مستحيضا في شرط النقل قبل ولوليت ان كان في وقت غير اما في وقت النقل  
ولم يكن ان الرواية عند نقلها وقعت قبل التوبة او بعد التوبة فيقولون انهم في وقت النقل  
فان قلت ان كثير من الرواية كقولنا من اسباط الحسين بن جابر وغيرهم كانوا ولا يخرج  
الادامة ثم تاملوا رجوعا الى الحق والاصحاب يعتقدون على جملتهم ويتيقنون بهم من غير فرق  
بينهم وبين ثقات الامامية الذين لم يزلوا على الحق مع ان تاريخ الرواية عنهم غير مضمون بل علم  
انهم كان بعد الرجوع الى الحق او قبل بل بعض الرواية ما نقل على ما هم في العادة من ذلك  
وكانوا مستندين في التصلب فيه ولم ينقل رجوعهم الى الحق في وقت من الادراك اصالا والاحتياط  
يعتدون عليهم ويقتلون احاد بينهم كخبرنا احاديث على بن محمد بن ابي جعفر في الرواية  
الرواية بنعت معتز على ما يرويه وكما قيل في الحقيقة المعجزة دالية على ان جعفر عن الصادق في  
معدله ذلك بان تفسيره ان كان في زمن الكاظم عليه السلام فلا يقدح في نقله وحكم حكم العادة  
في المستحق صحة حيث سمع بن جعفر وهذا الثالث من ادوية التوبة قلت المستفاد من



كتب على المائدة في السر والعلانية والقدور ان اصحابنا الامامية رضي الله عنهم كان اجتهادهم  
عن غير الطائفة وكان من الشيعة على الحق ولا ثم انكر امامهم بعض الامم على علمهم في الحق والرب  
وكانوا يفسرون عن صاحبهم والحكماء من فضلاء اخذوا من عندهم وكان تظاهرهم  
بالصادقة لهم شدة من تظاهرهم بها الصلوة وانهم كانوا ياتون العامة ويحاسبونهم ويتعلمون  
عنهم ويظهرون لهم انهم منهم خرافة من عندهم لان الحكماء الضالين منهم واما في الخرافة  
فلم تكن الاضحية الامامية روية واعية الى ان يسلموا معهم على ذلك المنوال سيما الواقعية  
فان الامامية كانوا في غاية الاجتهاد في العلم والبيان عن حقهم حتى انهم كانوا يصرون بهم بالمعنى  
اي الكلا على ان يصادقوا المطر اقمنا عليهم لم يزلوا يفتون شيعة عن مخالطتهم ومخالطة  
ويامرونهم بالامانة عليهم في الصلوة ويقولون انهم كانوا يرون انهم قد قتلوا انفسهم  
وان من مخالطهم وجالسهم فهو منهم وكتب اصحابنا هذه بذلك ليعلموا انهم كانوا يفتون  
وغيرهم فاذا قيل انهم كانوا من المتأخرين منهم روية رواها عن زينات اصحابنا عن احمد بن محمد  
وعنه ابن ابي عمير واليها وقالوا يصح ما سمعنا من علمهم بما احدثوا فقولهم لها وحق لهم بصحتها  
من ائمتنا على وجه صحيح لا يتطرق به القدرع اليهم ولا في ذلك الرجل الشقة الراوية عن  
حاله كان يكون سماعا منه قبل عدله عن الحق وقوله بالوقت وجد وقت بدور جوهري  
الحق وان النقل الموقوف من اجل الذي احدثوا شيعتهم عند ذلك الوقت اوتوا كتاب الذي  
احدثه بعد الوقت ولكنه اخذ في ذلك الكتاب عن شيعة اصحابنا الذين علمهم الايام ولكن على  
بر اليمن الطائفة فانه كان من اشد الواقعية عن الادامة الى الان الشيعة شذوا في حقهم  
بانه روي كتبه عن الرجال الموثوق بهم ويرويهم في غير ذلك من الجاهل الصحيح في الظاهر  
ان قول الحق طاب ثراه رواه ابن ابي عمير مع شدة تعصبه في مذهبنا فاسمى على ما  
الظاهر من كونهما شقولة عن حملهم وتقليد مشعر بذلك فان الرجل من اصحابنا لا يصح له ذلك  
قول الامانة بصحة روية حتى يبرهن عن الصادق عليه السلام فانه ان كان من اصحابنا الاصل فينا  
قال انما هو الاصل فينا كان قبل الوقت لانه وقع في زمان الصادق عليه السلام فثبتنا  
عن مشايخنا قس الله ارباعهم ان كان من اصحابنا الاصل فينا انهم اذا سمعوا من احد الاثمة

عليهم السلام

عليهم السلام حديثا يامروا بالانابة في اصولهم كما لا يخفى انهم الشيعة لبعضهم بعضا وقادوا الامام  
وقالوا في الشؤون والاعمال والله اعلم بما في القلوب والاشواق والامانة في الله تعالى  
يوم تكلوا بالعلم فقل عند من قوله والذين بعثنا في اخرايتهم على العروة عن عقارب القلوب ووضع  
ذلك الاصل في الجاهل في خرافة كان قائل عن كمال هذا الكلام الاخير لان قوله كان في بيوتهم  
عن صاحبهم فقل عن اخذ الحديث عنهم وقوله فيقول لهم لها وقوله فيصحبها الايد من ائمتنا  
على وجه صحيح فيستلزم ان يكون احاديث الكوفي كلها صحيحة وذلك كل حديث على رر رئيس الطائفة  
فان من كان الكوفي صحيحا في كل احاديث الكافي في تفسير الطائفة صحيحا بانه يعمل الاثر  
ما خرج من الاصل الصحيح عليها ولشغل ذلك الكلام العدة فنقول في ذكر رئيس الطائفة في كتاب  
العدة بعض الاثر المختلف في العمل في الرواية الخالية عن التزوير المعجزة المنطوق بها بعض  
اويان منقول من حكم الله في الواقع فاما ما اخترته من الذهب وهو خبر الاصل اذا كان واردا  
من طريق اصحابنا القاطنين بالامانة وكان ذلك من رواة عن النبي عن واحد من ائمتنا عليهم السلام  
وكان ممن لا يطعن في رويته ويكون سديا في نقله ولم يكن هناك قرينة تدل على صحة ما نقله  
للجواب ان كان هناك قرينة تدل على صحة ما نقله لغيره كان الاثر ارباعية وكان ذلك حيا  
الصحيح عن ذكر القاري في كتابه عن احمد بن محمد بن ابي الذي يروي عن ابي اسحاق الخزاز في نسخة واحدة في نسخة  
بجميعه على العمل بهذه الاخبار الا ان في رويته في نسخة واحدة وهو في نسخة واحدة لان ذلك  
والايد في نسخة واحدة من واحد منهم ادا اتفق في نسخة واحدة من رويته في نسخة واحدة فانما انهم  
على كتاب معروف واصل مشهور وكان روية شدة لا يكرهه سكونا وسلي الا في ذلك  
وقبلوا قوله هذه عادتهم في جميعهم من عند النبي صلى الله عليه واله ومن بعده من الاثمة ومن  
زمان الصادق عليهم السلام حتى بن محمد الذي انتشر العلم عنده وكثرت الرواية من جهة قلة العمل  
بجدة الاخبار كان جازما لما سمعوا عن ذلك ولا يكرهه لان الجاهل فيه معصوم لا يجوز عليه  
الغلط والسهو والادنى يكشف عن ذلك انما كان العمل بالحقاس محض في الحقيقة عندهم  
لم يعملوا به اطلاقا ولا اقل منهم واحد عمل في بعض المسائل او اسهل على وجه الحاجة فثبت  
ولم يعملوا بغيره فتركوا قوله وانكروا عليه وبترأوا من قريته انهم لم يكونوا نقاشا في صفتنا



وإلا لكان عاملا لا قياس فلو كان العمل غير الواحد يجري ذلك لغير الواحد أيضا لكان  
ذلك وقد علمنا خلاف ذلك في كتاب دعوى الإجماع على البرقة المحقة في العمل بغير الواحد  
منها أنها لا ترى العمل بغير الواحد كالمعلوم من جملتها أنها لا ترى العمل بالقياس من  
جوازها أحد جملتها أنها لا ترى العمل بغير الواحد كالمعلوم من جملتها أنها لا ترى العمل بالقياس من  
العمل بغير الواحد الذي يريه القائل في الاعتقاد فيجب فيه تامة ما يكون من العمل بغير الواحد  
وطريقه أيضا يريه القائل في الاعتقاد فيجب فيه تامة ما يكون من العمل بغير الواحد  
أيضا ما كان معلوما من العمل بغير الواحد كالمعلوم من جملتها أنها لا ترى العمل بالقياس من  
فإن قيل ليس هو كالمعلوم من جملتها أنها لا ترى العمل بالقياس من العمل بغير الواحد الذي يريه القائل في الاعتقاد فيجب فيه تامة ما يكون من العمل بغير الواحد  
صحة فلا يخفى أن سهم من قولنا لا يجوز ذلك لأن السهم لم يرد به وما رآه السهم من العمل بغير الواحد  
جواز ذلك ولا يفتقر فيه كتابا ولا أملا في مسألة فليست تدعى أنه خلاف ذلك فيقال له  
الذي أثبت اليهم من المكونين الأخبار الأحكام كالمعلوم من جملتها أنها لا ترى العمل بالقياس من العمل بغير الواحد الذي يريه القائل في الاعتقاد فيجب فيه تامة ما يكون من العمل بغير الواحد  
عن وجوب العمل بما يريه من الأخبار والتصنيف لا العمل بالقياس من العمل بغير الواحد الذي يريه القائل في الاعتقاد فيجب فيه تامة ما يكون من العمل بغير الواحد  
على ما علمناه ولم نجد لهم اختلاف فينا بينهم وانكر بعضهم على بعض العمل بما يريه من الأخبار والتصنيف لا العمل بالقياس من العمل بغير الواحد الذي يريه القائل في الاعتقاد فيجب فيه تامة ما يكون من العمل بغير الواحد  
فلا بد من العمل بما يريه من الأخبار والتصنيف لا العمل بالقياس من العمل بغير الواحد الذي يريه القائل في الاعتقاد فيجب فيه تامة ما يكون من العمل بغير الواحد  
للعلم أن الأخبار لا تتفرق بخلافه فلو كان من جملة ذلك عقلا فمما علمنا في ما مضى على ما علمنا  
قوله بعبارة أن ذلك جائز في أنكره كان صحيحا بهذا المعنى على أن الذين أشبهوا بهم في السؤال  
أقوالهم متفرقة من بين أقوال الطائفة المحقة وعلمنا أنهم لم يكونوا أمة معصومة من العمل بغير الواحد الذي يريه القائل في الاعتقاد فيجب فيه تامة ما يكون من العمل بغير الواحد  
على ما علمناه وعرفنا نسبة وتبين من قولنا لا يريه القائل في الاعتقاد فيجب فيه تامة ما يكون من العمل بغير الواحد الذي يريه القائل في الاعتقاد فيجب فيه تامة ما يكون من العمل بغير الواحد  
الطائفة لما كان حجة من حيث كان فيها معصوم فإذا كان القول صادرا من غير معصوم  
علمنا أن قول المعصوم داخل في باقي الأقوال ويجب المصير إليه على ما علمناه في باب الإجماع كان  
قوله إذا كان العقل بغير العمل بغير الواحد لا يريه القائل في الاعتقاد فيجب فيه تامة ما يكون من العمل بغير الواحد الذي يريه القائل في الاعتقاد فيجب فيه تامة ما يكون من العمل بغير الواحد  
تدوير الطائفة المحقة وبين ما تفرق أصحاب الحديث من العامة عن العمل بغير الواحد الذي يريه القائل في الاعتقاد فيجب فيه تامة ما يكون من العمل بغير الواحد  
وهذا علمنا بالجمع ونقسم من الكل قبل العمل بغير الواحد إذا كان دليله شرعا فيجب عليه

بحر

بحر تارة الشريعة والشرع يري العمل بما يريه وطائفة مخصوصة فلا بد أن تدعى إلى  
غيرها كما أنه ليس لنا أن تدعى من راية العدل إلى راية القاسم وإن كان العقل بغير الواحد  
أصح على أن شرط العمل بغير الواحد يمكن رايه على خلافه وكل من أسند إليه مخالفة  
الحق لم يثبت عدالة بل ثبت فسقه فلا يعمل ذلك لم يجر العمل بغير الواحد فلا يعمل العقل بغير الواحد  
الذي يمكن العقل بغير الواحد من مخالفة الحق إذا علم بغيره من مخالفة الحق من جملتها أنكر  
شبه حكم خلاف ذلك قبل المعلوم من ذلك أنه لا يكون العقل بغير الواحد من جهة من جملتها أنكر  
فإن كان لا يكون العقل بغير الواحد إذا كان ذلك صادرا من غير من مخالفة الحق من جملتها أنكر  
خلافه والذي يفتقر من ذلك أيضا أن من منع من العمل بغير الواحد فيقال له هنا أخبارنا  
كثير لا يجمع بعضها على بعض الإنسان فيها تغيير فلو أن اثنين اختاروا أحدهما جاء  
العمل بغير الواحد بغيره فيكون الذي كان مخالفا من جهة ما حق علم ذهب هذا القائل في كتابه  
أن المعلوم خلاف ذلك ويبين ذلك أيضا أنه قد روي عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن اختلاف الصحابة  
في المواقف وبغير ذلك فقال عليهم السلام أنا ما كنت بينهم فسرروا لا كما لا اختلاف فيهم فأنشأوا اختلاف  
الإنسان منهم به فلو أن ذلك كان جائزا لما جاز ذلك منه عليهم السلام فلو أن كل الطريق التي  
ذكرتها في وجوب العمل بغير الواحد يجب عليكم بتبليها فيها طريقة العلم لأن الذين أثبت  
اليهم إذا علموا فلا خلاف في العلم من الحق وحده والنبوة والامامة وغير ذلك فلو  
عن ذلك لا يريه القائل في الاعتقاد فيجب فيه تامة ما يكون من العمل بغير الواحد الذي يريه القائل في الاعتقاد فيجب فيه تامة ما يكون من العمل بغير الواحد  
حجة في وجوب تبليها فيها طريقة العلم وقدا فرمتم بخلافه ذلك قول الحسن الأنصاري في  
تدوير الطائفة المحقة وبين ما تفرق أصحاب الحديث من العامة عن العمل بغير الواحد الذي يريه القائل في الاعتقاد فيجب فيه تامة ما يكون من العمل بغير الواحد  
العقولة أن طريق هذه الأمور العقل وما يوجب العلم من أدلة الشرع فينا يمكن ذلك في غير علمنا  
أيضا أن الإسلام المعصوم لابد أن يكون قابلا لغيره نعم لا يجوز أن يكون قول المعصوم داخل في  
قول القائلين في هذه المسائل بالإخبار وإذا لم يكن قولهم داخل في جملة أقوالهم فلا اعتبار بها  
وكأننا في اليهم في ذلك مطروحة وليس كذلك القول في أخبار الأحاد لأنه لم يدل دليل على أن  
قول الإمام داخل في جملة أقوال المكونين لها بل يبين أن قول عليهم السلام داخل في جملة أقوال الصحابة



بها وعلى هذا سطر السؤال على ان الذي ذكره هو مجرد الدعوى من الذي اشترطه من وجوب  
الاخبار في هذه المسائل فلا يكون سادس وان كان ذلك بعضه فغلبه  
اصحها فيكون ذلك لا يلتفت اليه على ما يراه فان قيل كيف نقول بهذه الاخبار ونحن نعلم  
ان روايتها اكثرهم كروها ورواها ايضا اخبار الجبر والتشهير وعرف ذلك من النقل والتنازع  
وعرف ذلك من المناكير فكيف يجوز الاعتقاد على ما يرويه امثال هؤلاء قيل لهم ليس كل الشرائع  
حادث بل هي التسمية وغيرها من مسائل السؤال والبرهان فقلنا لم يرد على ما كان معتقدا  
بما يقتضيه ذلك لا يمنع ان يكون انما رويوا ليعلم انه لم يشترطه شي من الروايات الا انه  
يعتقد ذلك ونحن لم نعتد على مجرد نقلهم بل اعتدنا على العمل الصادر من جهةهم وان قيل المانع  
فيما بينهم فاما مجرد الرواية فلا حجة فيه على ما كان قيل كيف نقول بهذه الاخبار  
اكثر روايتها الجبر والتشهير والمعتدرة والرافضة والتفخيرة وعرف ذلك من نقل في الشبهة  
المتعلقة للاعتقاد الصحيح من جهة الواحد ان يكون رواية على عدد من وجوب العمل به وهذا  
منفرد في هؤلاء وان عرفت على عملهم دون روايتهم فقد وجدنا في عمل الجاهل في هؤلاء  
الذين ذكرناهم في ذلك لا يرد على الجاهل اخبار الكبار والناسق قيل لهم بعضا نقول ان  
جميع اخبار الاحاد يجوز العمل بها بل لها شرط ونحن نذكرها فيما بعد ونشير من الاجابة من النقل  
فقد رآنا ما يرويه النقل لما يعتقدون الحق فلو طعن على ذلك بهذا السؤال واما ما يرويه الجبر  
من نقلها الصحيح الذي اعتقدوا ان المتكلم الحق وان كان خطايا في الاصل معتقدا ولا يمكن  
صدايقه الناسق في الذين على هذا ترك ما نقلوه على ان من اشاروا اليه لاسلامهم كما هم متكلمون  
بل لا يمنع ان يكونوا عالمين بان ذلك على جليل الجاهل كما تقول لاجتماع العمل ليس في كثير من أهل  
الاسواق والعامة والذين من حيث يتعد عليهم ايراد الجبر في ذلك ينبغي ان يكون غير عالمين لا  
ايراد الجبر في المناظرة صاعدا ونصير فيقتضون المعتبر على صواب كما قلناه في بعض النقل ليس  
لاحد ان يقول ان هؤلاء ليسوا من اصحاب الجبر لانهم اذا سئلوا عن التوحيد والعقل والصفات  
الالهيّة اوضحوا البيرة قالوا كذا رويانا ويروون في ذلك كلمة الاخبار وليس هذا طريقة اصحاب  
الجبر وذلك انه لا يمنع ان يكون هؤلاء اصحاب الجبر وقد حصلت لهم المطابقة بالاعتقاد فيهم

لما تقرر

لما تقرر عليهم ايراد الجبر في ذلك احاد ان اعلم بان كان سهلا عليهم وليس يترتب ان يصح ان  
ذلك لا يصح ان يكون وليا لا يحد ان يتقدم المعرفة بالله وانما الواجب عليهم ان يكونوا عالمين  
وهم عالمون على الجاهل كما يراه فينا يتقدم عليه للنظر في لا يجب الكفر ولا التسليم في  
اما الفرق الذي اشاروا اليهم من الواقفة والتفخيرة وغير ذلك فمن ذلك جواز ان احادها  
ان ما يرويه هؤلاء يجوز العمل به اذا كان اقتات في النقل وان كان الخطأ في الاعتقاد  
اذا علم من اقتادهم تشككهم بالدين وتخرجهم من الكذب ووضع الاحاديث وهذا كانت  
طريقة جماعة عاصروا الائمة عليهم السلام عن عبد الله بن بكير عن جابر بن مهران عن بعض بني فضالة  
من المتأخرين عنهم وبني جابر عن سالكهم فاما علماء هؤلاء الذين اشاروا اليهم والذين  
خطئين في الاعتقاد من النقل بالوقت وغير ذلك كانوا اقتات في النقل فليكون طريق هؤلاء  
جواز العمل به ولعل بالثاني ان جميع ما يرويه هؤلاء اذا احتضن بروايته لا يعمل به ولما يعمل  
به اذا انصف الى روايتهم ورايه من هو على الطريقة المستقيمة والاعتقاد الصحيح يجوز العمل  
به فلما اذا تقرر فلا يجوز ذلك في حاله على هذا سطر الاعتقاد فاما ما رآه العقلاء من  
هو مطعون عليه في رواية وشبههم في وضع الاحاديث فلا يجوز العمل بروايته اذا تقرر  
فاذا انصف الى روايته رواية بعض المتأخرين جاز ذلك ويكون ذلك لاجل رواية الشبهة  
دون روايته ولما اتفقوا والمبشيرة فاول ما في ذلك ان لا تعمل انهم محققون ولا مشهوروا كثر  
ما معناه انهم كانوا يروون ما يقتضيه الجبر والتشهير وليس روايتهم لها ولا على الحكم فها  
معتقدون بعضها بل يبين الجبر في روايتهم لها وان غير الاعتقاد لثقتهم ولو كان معتقدا  
الجبر والتشهير كان الكلام على ما يروونه كالكلام على ما يرويه الفرق المتقدم ذكرها وقولنا  
ما عدا ما في ذلك وهذه جملة ما قيد في ابطال هذا السؤال فان قيل ما انكرتم ان يكون الذين  
اشترعوا اليهم لم يعملوا بهذه الاخبار لمجرد ما رآنا عملوا بها الذين اقتربت بها علمهم على  
صحتها لاجلها على ما يروون وما عدا ما في ذلك لاجلها فان ذلك يمكن الاعتقاد على علمهم بها  
قيل ان الذين الذين تقرر في الجبر في رواية على صحة اشياء مخصوصة تذكرها في جرد من الكتاب  
والسنة والاجماع والذين ائروا عن تعلم ان الذين في جميع المسائل التي استعملوا فيها اخبار الاحاد ذلك















العمل على كل حال لو كان القول بغيره مذهباً معتقداً والمعتقون ان كان هذا ما يعتقده  
روايته وروايتهم وروايتهم على ما يجب العمل به وان لم يكن هناك ما يشهد به واثبتهم بالحق يجب  
التوضيح في اخبارهم ولاجل ذلك توفيت المسألة عن نصيبا وكثيره حتى صرنا في ما لم يردوا  
واستوفوا في ما رتبهم من جهة ما يروونه من التفسيرات فلما كان في الخطأ في بعض  
الاحوال انما ساقا بفعل الجرح وكان ثقة في رايته حتى رايها ان ذلك لا يرجح  
حينئذ ويجوز العمل به لان العادة المطلقة في الرواية حاصلها في ما لا ينسحب في بعض الجرح  
ينبع من قولها بانه في ما ينع من قول الجرح ولاجل ذلك قبلت الطائفة اخبارا عامة  
هذه صفتهم فلما ترجم احد الخبرين على الاخر من حيث ان احدهما يقتضي الخطأ والآخر الا  
والاخذ به يقتضيه الخطأ في الرواية فلا يمكن الاعتقاد عليه على ما ذهبوا في الوقت  
لان لفظه والاختصاصا عندنا مستقامان بالشرح فلا ترجم بذلك ويقتضي لنا الوقت  
فيما جعلا ويكون الانسان بينهما غير في العمل ايما شاء واذا كان احد الروايين يروي  
لفظه في نفسه والآخر يرويه حال الذي يرويه بالحق فان كان هذا بطا عارفا بالثبات  
فلا ترجم لاحدهما على الاخر لانه في الرواية بالمعنى واللفظ فان كان اسهل عليه  
دواه وان كان الذي يروي الخبر بالحق لا يكون هذا المعنى ويجوز ان يكون هذا المعنى  
فيبقى ان يترجم خبره من رايه على اللفظ واذا كان احد الروايين اعلم بالثقة والاضيق  
الاخر فيبقى ان يقدم خبره على خبر الاخر ويرجح عليه ولاجل ذلك قدمت الطائفة ما يروونه  
زراعة ويجوز ان سلم ويريد ابو بصير بالقتيل بوجاهة ونظرهم من لفظه انما كان  
على ما يروونه من الرواية التي كان احد الروايين يرويها في رواية الاخرين من حيث  
غلبة وبيان ونعني الاموات فيبقى ان يترجم خبره ايضا بطا الحقيقة على خبره صاحب لانه  
لا يروونه ان يكون قد روي خبره عليه بثقة او غلط في رايته وان كان عارفا لم يترجم ذلك  
وذلك لا ينافي في العمل به واذا كان احد الروايين يروي ما عارفا ورواية الاخر يروونه  
اجازة فيبقى ان يقدم رواية السامع على رواية المستخير اللهم الا ان يروى في المستخيرين  
اجازة لصلحهم فما او صنفنا منهم ان يفسد قبح الترجمة واذا كان احد الروايين يروي

جميع ما يروونه ويقتول انه سمعه وهو ذكر السامع والآخر يروي به من كتابه في حال الرواية من  
كتابهم فان ذكر ان جميع ما في كتابه سمعه فلا ترجم روايته غير على رايته لانه ذكر في الخبر  
الاسم مع جميع ما في فقهه وان لم يذكرنا فاصله وان لم يذكرنا اسم جميع ما في فقهه وان لم يذكرنا  
في نفسه او وجد سمعه عليه في حديثه في نفسه فلا يترجم روايته الا ان يرويه بوجه خبر غيره  
عليه واذا كان احد الروايين يروي خبرا والآخر يروي خبرا مع خبر المرفوع على الخبرين لا يترجم  
يؤمن ان يكون الخبرين على صفة الخبرين معهما في الخبرين واذا كان احد الروايين يروي خبرا والآخر  
ما ليسا فليس ذلك ما يترجم به خبره لان الذي يرويه هو ان يذكره باسم او صفة غير ان يترجم  
لا يقبله او صفة خبره لان معروف فكل ذلك لا يجب ترك خبره واذا كان احد الروايين  
مسندا والآخر يروي خبرا في حال المسند فان كان من غير ان لا يروى الا من ثقة موقوف  
به فلا ترجم خبره عن خبره ولاجل ذلك ميزت الطائفة بين ما يرويه خبره في الخبرين  
صغاران يروي خبره عن خبره في الخبرين غيرهم من الثقات الذين عرفوا بانهم لا يروون  
ولا يروون الا من موقوف به وبين مسند غيرهم ولا ذلك على ما يرويه اذا اخرج عن رايته  
غيرهم فلما ان لم يكن كذلك ويكون من يروى عن ثقة وعن غير ثقة فانه تقدم خبره  
عليه واذا اخرج وجب التوقف في خبره الى ان يرد دليل على وجوب العمل به فلما اذا اخرجت  
المسند في خبره على الشرط الذي ذكرناه وفيه لنا ذلك الا انه الذي يرويها على  
حيث العمل باخبار الاحاد فان الطائفة كما علمت بالامسند فبطلت بالامسند فبطلت فاجل  
منها يطقن الاخر وما اجاز احد من الاخبار فلا يترجم به على حال واذا كان احد الروايين  
ازيد من الرواية الاخرى كان العمل بالرواية الزائدة او في تلك الزائدة في خبره ايضا  
لا يترجم عليه فلما كان مع احد الروايين عمل الطائفة باجمعهم فذلك خارج عن الترجمة  
بل هو بل يطلع على خبره وابطال الاخر فان كان مع احد الخبرين عمل اكثر الطائفة في خبره  
ان يترجم على الخبر الاخر الذي يعمل به في خبرهم واذا كان خبر احد المسلمين مثالا لخطأ الآخر  
مثالا لا يترجم خبره في الخبر الاخر الذي اخترناه في الوقت يقتضي الوقت فيها لان الحكمين جميعا  
مستقلان شرعا وليس لهما العمل الا من الاخر وان قل انما انما لم يكن هناك ما يترجم به خبرها



على الاكثر من غير من كان ذلك ايضا جازا كما قلناه في القريتين المستدين سواء هذه جملة كافية  
في هذا الباب انتهى كلام رئيس الطائفة في كتاب الصدقة على الله مقامه وذكر الحق في  
اصوله وما رايته في اصول اصحابنا كتابا قريبا الى الحق بعد كتاب الصدقة لرويس الطائفة الا  
وهي في الحقيقة اختصار كتاب الصدقة مع بعض زيادات وابداعات من قبله رجع عنها في  
اول كتاب المعتمد بوافي رئيس الطائفة بعد ان خالفه في بعض النواحي وفي بعض النواحي  
الى العمل بغير العدل من رواية اصحابنا لكن نقطه بان كان مخالفا عن التحقيق فيكون انه لا يعمل  
بالجهر طائفا بل بهذه الاخبار التي رويت عن الانبياء عليهم السلام ورواها اصحابنا لان كل خبر روي  
اما في العمل بهذا الذي ثبت في كلامه ويذكر على اجماع الاصحاب على العمل بهذه الاخبار  
لورادها عن الامام في كتابه في بيان ما عارضه من المعاصير في هذه الكتب الدار بين  
الاصحاب يعمل به وراجع ذلك في وجود ثلثه الاول دعوى الاجماع على ذلك فانه سبحانه الله ذكر ان  
قديرا لاصحابنا وحديثهم اذا اطلوا على ما اتفقوا عليه من الحق منهم عول على المتقوله في الصميم  
المعتد به فيهم المروية فيسئل لم يخصه منهم الدعوى في ذلك وهذه بحججهم من النبي  
عليه السلام في زمن الامم عليهم السلام في اول الامر وهذه الاخبار جاز لا تكونه وتبرأ من العمل  
به الوجه الثاني في وجه الاختلاف من الاصحاب بحسب اختلاف الاحاديث يدل على ان  
مستندهم اليها ان كان العمل فيها ساطرة في قطع لرجح ان فيهم كل واحد في العمل  
منه في رتبة في نفسه فاما العمل بما يدل على ان مستندهم في الخبر وعلى جواز العمل به لا يات هذا  
دليل على انهم غير متعاضدين على العمل به وعدم التعاضد لا يدل على كون هذا الاختلاف في جواب  
عن ذلك من غير من احدهما ان العرض في جواز العمل بهذه الاخبار انما هو ارتفاع النسق  
وارتفاع العقاب والثاني انه لو كان العمل بها حظا لمجازا لا اعلام بالحق في ذلك  
يكون اغراض التبع الوجه الثالث في غشاة للطائفة بالرجال وفيهم العلماء من المخرج المشد  
من الضيق والفرق بين من يفتد على حديثه ومن لا يفتد وكيفية ان اختلاف في خبره  
في سنة ذلك يدل على العمل بهذه الاخبار لانهم لو لم يعملوا بها لما كان لشيوخهم في ذلك  
وذكرنا في خبر الواحد قراين مثل على صديق في خبره وان كانت خبره في خبره في خبره

لجواز اختلافه مطابقا لما في القريتين والقرين اربع اعم من ان يكون موافقا للاكثر او  
الكثا في صوته او مجموعا او مخالفا له او السنة المقطوع بها لما حصل الاجماع وانما جرد عن  
القرين المذلة على صدقه ولم يوجد ما يدل على خلافه في خبره فافتقر العمل به الى اعتبار شرط  
مذكرها في سياست متعلقة بالخبر فيها مسائل المسئلة الاولى الاعان معتبر في الروي  
واجاز الشيخ رحمه الله العمل بخبر الظهير ومضاهيهم بشرط ان لا يكون منهم الكاذب  
ومنع من رواة العلوة كابي الخطاب وابن ابي عمير في رواية عنهما فانسق بنا فيقتل  
اصح الشيخ رحمه الله بان الطائفة عملت بخبر عبد الله بن بكير ومجاهد وعلي بن ابي حمزة  
وعنه بن عيسى وما رواه بنو فضال والطائفة والجلوب انما لان الطائفة  
عملت باخبارهم في المسئلة الثانية عدل الروي شرط في العمل بخبر وقال الشيخ في رتبة  
متمم عن الكاذب في الروية وان كان فاسقا لم يجرده داعي عمل الطائفة على اخباره  
هذه صحتهم ونحن نضع هذه الدعوى ونطالب بالبيان ولو سلمنا انها لا تقدر على المراقعة  
عملت فيها بالاحسان خاصة ولم يجر التدقيق في العمل الذي فيها ودعوى القراين من الكاذب مع امور  
النسق مستبعدا ان الذي يظهر في قوله لا يفتق بما يظهر من خبره عن الكاذب في رواة  
ارسل الروي الرواية قال الشيخ رحمه الله ان كان من عرف انه لا يروي الا في ثقة فليست  
مطلقة فاما لم يكن كذلك فليست بشرط ان لا يكون له ما عارض من المساند الصحيحين في خبره  
ان الطائفة عملت بالمسائل عند سلامتها عن العارض كما عملت بالمسند فاما العمل  
اجاز الاخر انهم كلهم على الله مقامه وانما القول في هذا ان القرين صمد في رتبة تدرب  
على ان مضمون الحديث حكم الله في الواقع وقرينة تدل على ان الروي لم يفتقر في رواة ولا  
على ان مضمون حكم الله في الواقع لاحتمال بوجهه من باب التيقن ومن المعلوم عند الروي الا  
انا قطعهم وحق كثر من الناس في رتبة احصاء عند المعاشرة او احصاء رتبة في خبرهم بانهم لم  
يرضوا بان يفتروا في باب الرواية وقد نقلنا عن الشيخ في من مرق في المعتمد في باب الرواية  
قطعا بان يكون الروي ثقة في الرواية لا يكون مطلقا العدالة في الجملة كون الروي ثقة  
منع من القرين المصنف انما لم يفتقر الى رواة وتلك القريتين خبرها موجودة في كثير







من الاضاح حركات ان تقبل اطلق المصباح في طبع الصالح والجملة اول من قسم احاديث  
اصحابنا التي كانت مرجعهم في عقايرهم واعمالهم في زين الائمة عليهم السلام وكان بعضهم يخط  
صحة نقلها كلها عنهم عليهم السلام الى الانقسام الاربعة المشهورة بين المتأخرين العارضة الحياوية  
رجلا اخر قريب منهم من جهة بعدد وافدة كاشهدها الاول والفاضل الشيخ علي الشهد الثاني  
وهو له صفة كافي العالم والمحقق المتبحر صاحبها الذين يحد العالم في السبيل  
ذلك غفلة من احد عن كلام قدامنا والسبب في غفلة الفتنة وهذه جاني كتب العارضة  
السبب في الانقسام لما كانت ارباب الادب من اصحاب الضلالة وكانوا المتأخرين في المداينة  
طريق الضلالة في بعض طرق الاحاد والاشاعة في كتب العارضة فادراوا بعض النسخ  
لم يكن لهم من قراءة كتب العارضة على يد رسلها والله الموفق للصواب اليه المرجع والمآب  
**فائدة** في علمنا من الروايات البيئات في بعض الروايات التي تنوعت كتب الرجال وكتب  
الاحاديث وفي بعض اصحابنا اصحابنا كتاب الكشي وغيره من النسخ وفي بعض النسخ في  
فهرست محمد بن شهر اشاورى ما زلنا في واللاستبصار واما كتاب الاخبار في بعض النسخ  
وكتاب العارضة في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
ادرس في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
فتنة الاسلام في اول كتاب الكافي وكلام شهيد الثاني في شرح رسالة في رتبة الحديث  
وكلام صاحب كتاب في العارضة والمحقق صاحب كتاب في شرح التبيين في رتبة الحديث  
في رتبة الحديث في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
الى الاخباريين والاصوليين ان كان عندنا اصحاب الائمة عليهم السلام كتب صورا  
مرجعهم في عقايرهم واعمالهم وانهم كانوا متكئين من استعمال احوال احاديث تلك  
الكتب والاصول ومن اخذ الاحكام عنهم عليهم السلام بطريق القطع واليقين ومن القيرين  
الصحيح وغير الصحيح وكان منها غير صحيح ومن المعلوم ان سلمه ليعمل عن هذه الدقة  
ولا يصح في رعايتها وان عاقل فاضلا في اذا اراد تأليف كتاب ليكون مرجعا للشيعة  
في عقايرهم واعمالهم او في احاديث الارضين ان يلقن بين الاحاديث الصحيح وغير الصحيح

نصيب عارضة في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
مع تمكنهم من موضع يقدر عليه فكيف يظن تخيل العلماء والافقياء والصلحاء في الاخبار  
الامام فتنة الاسلام محمد بن يعقوب الكشي ورسل الطائفة ومحمد بن علي بن بابويه وقد علمت  
وقد علمت في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
بن يعقوب الكشي في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
محمد بن ادريس الحلي في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
قراين من جهة القطع العارضة في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
ادام القليلة في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
وان كان فاسد المذهب او فاسد الجاهل وهذا النوع من العارضة وافر في احاديث كشي صاحبنا  
ومنها تعاضد بعضها بعضا ومنها مثل العالم فتنة الوجود في كتابه الذي ذكره الله في الدنيا  
ولان يكون مرجع الشيعة اصل رجل ادريته مع قلعة من استعمال حال ذلك الاصل في تلك  
الرواية واخذ الاحكام بطريق القطع عنهم عليهم السلام ومنها تسكده باحاديث ذلك الاصل ان  
يتلك الرواية مع قلعة من ان يتسك بروايات اخرى صحيحة ومنها ما يورد في بعض النسخ في بعض النسخ  
الشيخ في الكافي وفي بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
ما حوزة من كتاب الاصل الصحيح على صحة ما فيها انهم في بعض احاديث كشي صاحبنا  
العصاة على صحة ما فيها من روايته من الجماعة التي ورو في شأنهم من بعض  
الائمة عليهم السلام فتات ما يورثون اوخذوا عنهم مع العلم في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
ومخوف لك **فائدة** في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
بطايق الجواب والسؤال وتارة في ساجزاء الحديث وتارة في فائدت في احتلال  
لم يدرهم وهو احتلال الماردة خاوين القاهر قلت من المعلوم ان الحكم في علم ابن النعمان  
لا يمكن بكلام يريد به خلاف ظاهره من غير وجود قرينة صريحة في رواية الاسيا من احتجعت  
في نهضة الحكمة مع العجوة ولا يدري ذلك في النسخ كلام الله ولا في النسخ كلام رسول الله صلى الله عليه وآله



بالنسبة اليها قولهم عليهم السلام لما يفرق القرائ من قولهم به وقولهم عليهم السلام الذي  
شركوا الله في الاكثر من الشايع والمنسوخ وقد يكون علما خاصا وقد يكون مولا لا  
يوجد لنا الا من حيث اننا نطابقون بها عارفين بما هو المراد منها وايضا متفق في حكايات  
الائمة عليهم السلام بالفرق بين كلامهم وبين كلام الله كلام رسول الله صلى الله عليه وآله  
وجوه مختلفة وبما يوافقون لنا في المنسوخ وبما يوافقون في الاكثر مما يجب التمسك به  
الى هذه الرعية ويرى بصدق عقول الائمة عليهم السلام في خلاف كلام الائمة عليهم السلام فانه يحصل  
ان يكون منسوخا وان لا يكون بقدر ادراك الرعية وهم يخالطون به ان يكون كلامهم عليهم السلام  
خاليا عن ذلك الاعتناء هكذا ينبغي ان يثبت هذه المواضع وذلك بفضل الله في تميزه من غيره  
والله ذو الفضل العظيم **الفصل الاول** في ابطال التمسك بالاستنباطات العقلية في  
احكامهم وفيه وجه اولها عدم علمهم ولا قطعهم على حجة الاعتقاد على الظن المتعلق بنسب  
احكامهم وانما التمسك في الظن في حق الله عز وجل مع انه معارض لقوله من الايات المحترمة  
في النهي عن العمل بالظن المتعلق بنسب احكامهم والروايات الصحيحة في ذلك وقيل ان  
المتعلق بالامور الباهرة اذا لم يوجد اليقينة او الاصل الصادر عنه او غيرها من الامور التي  
من باب احكامهم في التمسك بالروايات وانما راد الصريح بالمريض وعدم الرخصة  
الصادرة عنه في تعيين صحة التمسك بغيره يعقل مع ظن الفارق ما دللوا على اعتبار الظن في مسائلها  
وكذا في دفع طرح الدين والروايات العقلية في احكامهم لا في الادلة العقلية بل في المسائل  
وتوضيح المقام ان قتالهم في الامور العقلية بالاستنباطات العقلية في نفس احكامهم غير متحقق  
الصادرة من حجة متعينة في المسائل اعترف بالخصاوص في جوارحه في الاجماع وانما في ما دللوا ذلك  
الاجماع لما سألوا في الروايات والروايات المانعة من ذلك في الشرح العقدي في الحق المأجور في  
مبدأ الاجماع التمسك بالظاهر لما يثبت بالاجماع ولو لا وجوب العمل بالادلة المانعة من اتباع  
الظن في كلامهم وشواهدهم العبارة المذكورة في التبع للعامة التمسك بالادلة العقلية في المسائل  
كلام العالم من اصحابنا ان التعويل في الاعتقاد على ظن المجتهد المطلق المأجور في حقهم وهو حجة  
الاعتناء والادلة من المعلوم ان ثبوت اجماع في هذا الموضع مفيد لقطع العمل بالتمسك

ماورد في كتاب الصادقين عليهم السلام من حجة الاجماع من معتزلات العامة ومسندة الخيرية  
توزعت الاضمار عن الائمة الاطهار عليهم السلام بالخصاوص طريق اعتقاد العلم في السماع عن عظمائهم  
برسطة او بدونهما وسند الاثر لا يثبت في الاجماع عن عظمائهم بل لا يثبت في نفس الحكم  
الشريفي بالنظر في الكتب والنظر في الاختلاف في الامور في الاصلين وفي الفرق الصغيرة  
كالتمسك بالروايات والروايات والقصاص في المعاملات كما هو الحال في معتزلات العامة في قوله بطلان  
وازال الكتب انما قام بها كما هو المذهب من بين علماء الاسلام دفع الاختلاف ليعتد بالعلماء  
وايضا على ما يؤيد في الاختلاف يورد في الخطوط الانتفاع اجتماع التمسكين وتعليم الحقائق  
عزيمته الى من كان بين شريعتهم على ان يؤيد في الخطوط وقد تمسك الائمة بآية الاسلام في  
او كتاب الكافي والسند الثالث في ابطال الادلة العقلية في المسائل العقلية لا يثبت  
لا يثبت في زعمهم باليقينة لا انقول لو كانت يقينية لما دلت الاختلافات اقر القوم في  
الكلام وفي اصول الفقه وفي المسائل العقلية وندنا فادوا واجا والحق في حقهم في ادلة  
كتاب المختبر حيث قال ان مختبره حال في الروايات عن ربك وناطق بلسان شريفها اسعدك  
ان اخبرت بالجزم وما اخبرك ان يثبت على الوجه فاجعل وجهك قائما في ذلك وان تقول  
على انه ما لا يعلمون وانظر الى قوله قل انهم ما انزل الله لكم من رزق فجعلهم منكم مرابوا  
حالا لا اقل الله انكم لم على الله معتزون وقطع كيف قسم منكم في النسخ فاقم  
الاذن فانت معتز من قبل احسن ما وجد من طائفة يسمونها المعتزلة الطاهرة عليهم السلام حيث  
قال في موضع من كتاب العدة موافقا لما نقلناه سابقا من كتاب تهذيب الاحكام لم يثبت  
العدة ولما الظن فقتلوا وان لم يكن لصلاة الشريعة في الاحكام فانه تفتت احكام  
كثيرة عليه نحو تنبيه الحكم عند الشاهد من نحو حجاب القبلة وما يجري مجرى هذا في وضع  
امر من كتاب العدة ولما القياس الاجتهاد فقتلوا انها ليسا بدليلين بل انفسا لاسرارها  
نحو بنين ذلك في جعل التمسك بالادلة العقلية مقامه وانما في بعض ما نقلناه عن رئيس  
الطائفة حيث والحق عندى فيه ما نقله صاحب العالم عن عالم الهدى رضي الله عنه حيث قال في حق  
الحكم على القاضي بعد ثبوت ادلة الدلائل ليس من حيث انها لا ترجح حصول الظن بل من حيث ان الشارع



جعلها سببا للرجوع بالحكم على الثاني كما جعل عقل الوقت سببا للرجوع بالصراحة وإنما لم يلحق  
فيه ما زاد على التهديف لانه قد رتب الطاعة لغيره من قدامه لان كونه لا يحصل الا بغيره  
لذلك لم يمتنع له المعاضدة في رتبة حاله من وجوب الحكم على الثاني مع وجوب الحكم على الاول  
ان متعلق هذا الظن ليس من احكامه تعالى كما ان فاعله ليس بالطاعة بل هو الله تعالى الوجه الثاني في  
تعلق الظن بغيره عليهم بيان الحكم لا يتوقف على الله لا لغيره مع قوله وان كان الظن لا يتوقف  
على شيء من ذلك ولا يتوقف على شيء من ذلك بل هو على الله تعالى لانهم لا يتوقفون وان لم يكن  
وقوله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرين وفيها من الايات الشريفة فيمنع  
تلك الايات اصول الدين كما وضع من الله ليعلموا بانهم على الحق والبرهان في التمسك بالحق  
الظن ما لم يتوقف على شيء من ذلك بل هو على الله تعالى لانهم لا يتوقفون وان لم يكن  
ومن الغيرة الكبرى كما هو مجموع من تاسخري احكامنا وبن بعد من الامام عليه السلام في من  
كان هو الناصر المصدق للشيخ علي ومن وافقه من تبعته خالفوا في شيء من ذلك بل هو  
افشاء الله تعالى الوجه الثالث ان خلاصته ما استرأت به الامامية على وجوب صحة الامام و  
هو انه لو اذلت ذلك لزم انه قد عاود بانواع الظواهر وذلك يقع عقلا جارية في وجوب اتباع  
الظن المجتهد فعلم ان ظنه ليس واجب الاتباع وان لم يكن وجبا لم يكن جازيا في الاقدام على  
وبعبارة اخرى ان الظن لا يوجب الاتباع باجماعهم بل في كتاب الحسن رسالة مشهورة  
عن الصادق عليه السلام فيها استدل بالصدق عليه السلام بهذا الدليل على اتساع العمل بغير المجتهد  
ويجوز الواحد الخالي عن اقرار من المبدعة للقطع واشباهها وهذا يقتضيه اربعة الفخذ الذي  
على الامامية ووجهه ان هذا يقتضيه لا يرد على الاخباريين لانهم لا يوجبون الاعتقاد في احكامه  
تعالى على الظن ويرد على الاخباريين وليس لهم بعد الله عن ذلك معنى الوجه الرابع في المسلك  
الذي مدارك من مضطربة كثير ما يقع فيها التعارضات وانما طرأ الانسداد رجوع كثير  
من يفتي العلما عاينوا لاصح لان جعله تعالى من احكامه من المعلوم ان اعتبار الظن  
المجتهد المتعلق بنفس احكامه بطلان استدلال تلك المخدرة لانه لا يتوقف في كثير من المسائل  
بالاجماع من اهل الاستنباط انواع من الترجيحات وفي جميع وفوق ذلك وقت والاهلية

بذلك في كتب اصولنا في الشرح العصفري المختصر لما جاز في بحث التماس من شرط العدالة  
ان يكون مصفا طاهرا منضبطا في نفسه حتى يكون ضابطا في نفسه الحكم لا يحكم به  
وهذا لانه كما لا يخفى في الفقه فينبط يصح الحق في ضابطا في نفسه الحكم لا يحكم به  
انضباطا كما لا يخفى فان لها مراتب لا يخفى في ذلك والاحكام لا يتناولها اعتبارا عظيما  
ثم ليس كل مرتبة ضابطا ولا يمكن تعيين مرتبة منها اذ لا يلحق بالمرتبة اذ لا يتناولها اعتبارا عظيما  
في نفسها فينبط بالسنن الوجه الخامس ان المسالك الذي يشكك باختلاف الازهار  
والاحوال الذين داخلها لا يصح لان يجعله تعالى من احكامه مشتركة بين الامم الى يوم القيمة  
الوجه السادس ان الشريعة السهلة الميسرة لا يمكن ان يكون مبنية على اعتبارات صعبة  
الوجه السابع ان هذا استنباط احكامه تعالى على الاستنباطات الظنية اكثر من ان يتوقف  
ومن جملة ما ان يتوقف على جواز الدين والمجرب بين المسلمين وهذا الباب يؤول الى انهم  
والواقعة ثبتت في الامم الشرعية المظهر للحق واليقين لا يتوقف على العادة والبرهان  
المؤيدة شرع نصح البلاغة وكذا في مقام الاعتذار عن المذهب الواقعة بين الصحابة والعلماء  
الاختلاف السبب فيها اختلاف اجتهادهم في احكام الله تعالى ومن جملة ما ان اذرا وقلت صحة  
دنيوية مبنية على اختلاف اجتهادهم في ما لا يخرج او هم لزم ان لا يجوز لاحد من  
ياخذ بغيره من الاختلاف في صحة حكم الله تعالى وما قاله علماء العامة من انه اذا كانت متفق  
المتحامين في قضية شخصية مبنية على اختلاف اجتهادهم في احكام الله تعالى في الامم من  
من جهة السلطان فاما قال القاضي حكمت بانما يجب اتباعها بالارضى والارضى المستقيم  
السليم فكيف يرضى به العظيم الحكيم ومن جملة ما ان يتوقف على المجتهد في نفسه او يطلق  
القاضي حكمه اذ احاطوا على قطع مخالفت ائمة السابق الوجه الثامن ان الظن المجتهد  
فان صاحب الملك المخصوصة التي اعترضها في حق الفقيه والمجتهد ايضا المجتهد عنده  
من ذلك الوجه في تفصيل الظن المجتهد من ذلك بمحض حسنه ولا يخفى على اللسان الملك  
المذكورة والقوله المشار اليه من ذلك الوجه من ذلك الوجه من ذلك الوجه من ذلك الوجه  
اعتزوا بان مثل ذلك لا يصح ان يكون ضابطا احكامه تعالى الوجه التاسع ان الظن من باب التماس



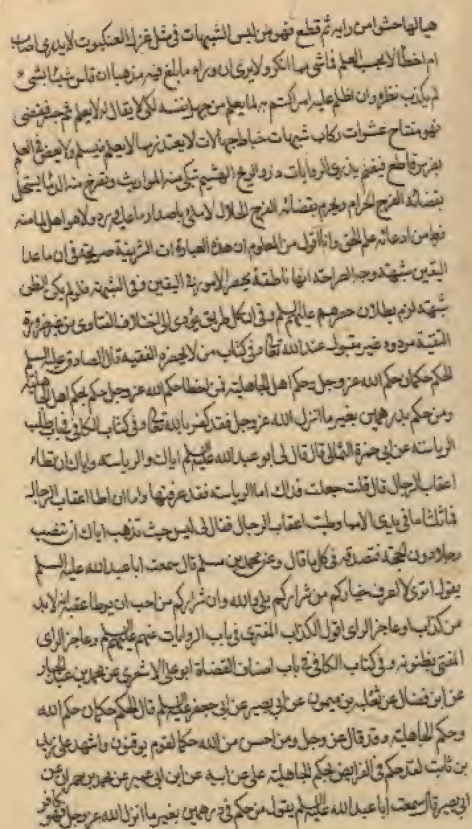




والوجه الثاني من كثرة البراهين في القرآن على صحة ما ذهبنا اليه من ان الله عز وجل يحبكم على ما كنتم  
ويدينكم بعدكم العداوة والفضاء بالحق فيؤمن بالله وحده يعني تبارك وتعالى  
الذي يدينكم من اول ما كنتم من الامم يوم القيمة الذي كنتم بها شركاء من قبل وقالوا انهم  
من عند الله انما نؤمن به في اليوم الذي ياتيكم يوم القيمة ولكن بعضكم بعضا يفترون  
بعضا على بعضكم من بعض ومن كان منكم على غير ما كنتم عليه من الله انما كنتم  
الله ايم عيدا لانه الله على نفسه فاستمر الخوف من قبل الخوف من غير ما كان عليه  
قالوا بعد الفتن يوم النازل به فتم على نفسه البعد وهو الذي كان عليه من قبل  
فاستكثر من غلب من غلب فابت سجات له من امره وشرب بها الاوسان سبيل ارجع  
فانتم سبيل الشهوات وتخرج من الهوس الاما احدا انتم من فخرج من صفة العشي  
اصل الهوى وصار من مناقج ابواب الهدى صفا لى ابواب الرضى قد انصرف من ذلك  
سبيله وخرج من ماله وقطع عاره ولا سقى من العرش باوقته اومن الجبال ما تنهض  
من القوم على شغل من الشجر فغلب نفسه سحابة في ارض الامم من بعد ما كان عليه  
وقد خرج الى الصلح صياح ظلمات كشاف عشوات مقام بهمات وقام مضلات  
دليل في ليلات يقول فيهم وفيك فليس من ذلك فليس من ذلك فليس من ذلك فليس من ذلك  
ارضه قد انتم من نفسه الصلح كان ارضه في الهوى من نفسه صفت الحق ويصلح الاربع  
لغير غايه الا انها ولا تظن الاقصرها وقد اسكن الكتاب من تبارك وهو تبارك وامامه  
يحل حيث حل في قوله وحش كان منزل والحق قد تسمى علما واليس في فاقب جهايل  
من جهل الضاليل من ضلال وضل للنازل انزل كما من جهل العزير في قوله في قوله في الكتاب  
على ابراهيم وعطفت الحق على ابراهيم من من العظام ويهون كبر الهام يقول الله عند  
الشهوات ويهون وقع من قبله على الداع وبها الضبط فاصور صورا الانسان والقلب  
قلب الحيوان لا يعرف باب الهدى في جهل ولا باب العبيد عنه فذلك من الاما انما  
تدعون ما في قلوبكم من الاما فابتدوا ابواب دحضه والناظر من صوته فابتداه بكم  
بالكف يهون ويهون بكم عتق بكم من امة الحق والسنة الصادق فانزلهم باحسن

وروي في الهوس العواش ايها الناس قد رويها من غايه النبي صلى الله عليه وآله  
انه يورث من مات من اهل البيت ويورث من يورث من اهل البيت من قبله لا يتولى ما لا يتولى من قبله  
اكثر الحق وانا نكون واعلم وان لا تفتنكم على ما انا هو الما عمل فيكم الا انكم لا ترون  
فيكم التفتل الصغر في كنتم فيكم رايه الايمان وقد فتنكم على صده والخاله والكرام اليكم  
العاقبة من عدله وفترت لكم المعروف من قبله وفيكم ايديكم كرايا الا انكم من فتني  
فلا تفتنوا الذي فيكم لا تفتنوا فتمم البصر لا تفتنوا اليه الفتن من كان له عليه من صفة  
من يتصدى الحكم من الائمة واليس لذلك اهل ان يفتنوا من قبل الله تعالى واهل ان يفتنوا  
وكله الله للفتنة فهو جابر من يتصدى السبيل يشعرون بكلامه وادعاه فاعلموا من فتنة  
لم تفتن به من الله من هدى من كان قبله من قبل الله في فتنة من بعد وفاته من خطا  
عنه ومن خطيت له من خطي شجر لا موضع في جهل الائمة غارت اعاش الفتنة عمره في  
عند الهدى قد حاه اشبه الناس بالانسان الذي يكره ان تفتن من جميع ما قبل من خطيها اكثر  
حتى اذا ارتقى من اجن واكثر من خطيها باليس من الناس فانيضا خاضنا الخطي باليس  
على عتق فان تزلت به احد في الممات خطيها حشوا من انهم اريدتم قطع من من الخطيها  
في مثل جميع العداوت لا يدرى اصاب ام اخطا ان اصاب خاف ان يكون قد اخطا وان  
رجا ان يكون قد اصاب جاهد خطيها اذ عاشت كباب عشوات لم يفتن على العلم برب  
قاطع بينه في احوال ان ذراه البرع الهوس لا يفي والله باصدا وما روي عليه لا يجليكم في  
شيء مما انكر ولا يورث من وراي يبلغ منه مذمبا العتق وان اعظم علم امر كنتم به ما  
يعلم به من جهل نفسه تخرج من جور قضائه الدماء وتخرج من الما ريت الى الله اشكر من  
مستور يفتنوا بها الا انهم في ضلال لا ليس فيهم ساعة ابر من الكرامة التي ترون  
ولا ساعده انفق جهايل فينا من الكتاب اذا عرف عن مواضعه ولا عزم انكم المم  
ولا اعرف من الممك ومن خطيتكم لم يواكل في قلبه بل يلب ولا كاذبي سمع بكم ولا كاذبي  
ناظر جبريها عجايب الى عجب من خطاهم الفرق على اختلاف فيهم في انهم لا يتصورون  
الشيء ولا يتدبرون يعملون لا يواكلون يعيبون ولا يفتن عن عيبهم في انهم لا يتدبرون





في الشهوات المردية فيهم ما عرفوا بالترك عنه وهو ما انكروا من غيرهم في الفضائل التي انعمهم  
وقد يولمهم في اليكبات على انهم كانوا احرس منهم امام نفسه تراخا عنها ما امر به في  
ويثبات وسباب محركات ومن كلامه عليه وسلم في حديثه لا يظن من علم بالحق ومع القلة ما الاثر  
للغالب وفيما انكشف واسك عن طريق ذلك اخفت هذا الكتاب الكتم عن عديد من الفضائل  
خير من كوابي الهمم والاعمال ما ينبغي ان احب ما كنت اخذه الامن ويصير قوتوا لله والاعتناء  
على امره لله عليه والخلافة ما عني عليه الاولين ما بان بالخاص من مزاياه بل قد قام  
لم يدعوا ان نظرا لانهم لم يكانوا تافهين ومكررا وكانوا متفكرين ثم امره انك لا تخذ بنا  
عزوا والاسان على ان يكونوا فان ابنت نفسك ان تقبل ذلك دون انهم كما كانوا فاعلم انك  
طابقك بينهم وتعلم انهم الشبهات وعلى الصلح ما بان في انك لا الاستعانة  
بالهمم والقرعة التي ترفقك وتزكك غائبة او محتملة وفيها او اسلك في الفضائل  
فاذا التقت ان قصدا قلبك فتمسح وقرها بك واجتمع وكان همك في ذلك ما احسنه انظر  
الامر اضرب لك وان انت لم تسمع لك ما تحب من نفسك وذرغ نظرك في ذلك فاعلم انك  
تخطب الضمير في توبته الظلمة وليس طالب الدين من غير ان يسلط والاسان عن ذلك  
فتمم ما ينبغي وصيحي انهم وصلوا الله عليه في الكافي باب السماع والرواية للقايس محمد  
بن يحيى عن بعض اصحابه وروى عن ابراهيم عن هرون بن مسلم عن سعد بن ربيعة عن ابي عبد الله  
عليه السلام عن ابي ابراهيم عن ابيه عن ابن عباس عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي الحسن  
العضد الخاقاني في الله عز وجل ارجل من جهل ولا يلهي الله عنه فهو ما يريد من السبيل  
مستوفى بسلام بدنه قد تسمع بالصوم والصلاة عن غفيرة من اجتنبت به صلاوة هرون  
كان قبله بصل ان تقرأ في حبيبه وتدون من حاله اصابه من ربه فليطبع في حبه  
فمن سئل في وجهه الناس عاروا بابا في الله تدها واشبه الناس عالمه ما يعرفه في ربه  
سألا بكروا فاسكن من ربه ما تقي منه غير ما كثر حتى اذا انزل من اجن واكثر من غير ما  
جل من الناس انصبا ما فيها خبايا الخلق الصبر على عزيز وان خاف قلبا سبقة  
لا يمان في شغره من ان يترك كماله في انك قد انزلت به احاديث المصداق



















يتاح إلى الأبد من تهنيد الله عز وجل لم يزل يترقبه ذلك الله عز وجل من كتاب  
الله عز وجل في كل يوم من قديم الأمان وتعالى عن كل شيء فيها اختيارهم في الأمانة  
أول قدر وأعطاهم شأنًا وأصلًا مكانًا وأمنع جانبًا وأعدوا من إيمان بتلك الناس من قبلهم أو  
أن يتألفوا برأيهم أو يقتلوا ما يبتغيهم من الأمانة تحض الله عز وجل بها إبراهيم خليل  
عليه السلام في قوله تعالى وثمة ثالثه وقضية شريفة بها وأشار بها ذكره أن الأمان إلى الأمان  
الثاني وقوله الساب إلى الأمان تمام الصلوة والزكاة والصيام والحج والعمرة والقرآن والصدقة  
وأمنه في هذه الأحكام ومنع الشقاق والأطراف الأمان بحول الله ولا اله غير الله  
ويتم حله والله يدبر عن يمين الله ويدعو إلى يمينه بالله كونه والموعظة لمسته والحق  
الصدق الأمان واحد وهم الأمان واحد والأمان واحد والأمان واحد والأمان واحد والأمان واحد  
محتصون بالفضل كله من غير طلب منزلة ولا كتاب بالاختصاص من الفضل الزائد أو  
أمانه الإمام يعقل ما يراه ويرى فاقصده وأمره مصلته فلم يزد وأمانه الأمان فأنهم الله  
أن في كل يوم من قديم الأمان وتعالى عن كل شيء فيها اختيارهم في الأمانة  
الأمان عن يمين يمينهم الشيطان أمانهم فصد عن الجبل وكان في استعزيت  
يعني عن قضا الله واختيار رسول الله صلى الله عليه وآله وآله في يومه وربك يخلق ما يشاء  
ويختار وما كان لهم الخيرة سبحان الله تعالي عما يشركون أن العبد إذا اختار الله عز وجل  
لا من عباده شيء صدق ذلك وأودع قلبه يتابع للحكمة والهدى العلم الهام فما لم يجد  
يجرب ولا يجسر منه عن الصواب وهو معصوم مؤيد من فوق مسدود من كل خطأ وتزلزل  
والضمان الله بذلك ليكون حجة على عباده وشهادة على خلقه وذلك فضل  
يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم والقدوس الشهاب بطول مذكورة كتاب المجلس  
تعالى طرقت منه وفي كتاب المجلس في باب من أزال الله في القرآن بيننا وبينكم شيء عن  
بين يمين فضائل عن تقليد من يمينه عن حادثة عن المعنى في ختم قال قال أبو عبد الله  
عليه السلام ما من امرئ غفلت فيه إثنان الأول أصل في كتاب الله ولكن لا تلتفت عن الرجال  
أول من المعلوم عند الله في الآيات هذه الأحاديث الشريفة ناطقة بأن كل واقعة تحتاج

الحقا

الهيالة إلى يوم القيمة ومن من باخطاب قطعي عن الله تعالى من قول في يوم القيمة  
الأصلية فالله تعالى في الأصلية لا يجوز في أحكامه شيئا ثم أتى بحججهم على ما في  
الوقت في كل قطع حكم الله تعالى فيه ولا يمكن رد عنهم عليهم السلام ما جاز الله في  
في أحكام الله بالبراهة الأصلية لما ارجعوا الوقت والحديث النبوي المتواترين في  
المتن من حكم الأمر في تلك أيضا ناطق بحجج الوقت في كل حكم بيننا وبينهم  
بما جاز الله في الأصلية فلا الاستصحاب ومن شرط التمسك بما عدم بالبراهة خطاب  
مخرج عنها الاخطاب خاص ولا علم في دليل الحق في تفسيره أن الزيادة في الحديث القدر  
روايات كثيرة ناطقة بغير خصه من جهة ما عني بحججهم عليهم السلام في حديث طويل والله  
كذلك لم يستعمل الله بحيث نذير قال فإن قلت لاقتضيه رسول الله صلى الله عليه وآله  
والمرتب المحجب الرجال من أمته قال السائل ما ليكم في القرآن قال بل إن رسول الله صلى الله عليه وآله  
قال ما فسره الرسول صلى الله عليه وآله قال بل في ذلك رسول واحد وهو لا يمتد  
ذلك الرجل وهو على من الوطأ عليه قال السائل ما لي بغيره كان هذا أسرار الخلق  
العامنة قال صلى الله عليه وآله إن تجدوا الأسوياء إلى أمان الله الذي يظهر فيه دينه وفي كتاب  
الاحتجاج للشيخ في احتجاج الحق صلى الله عليه وآله عليهم وآله يوم القدر على تفسير كتاب الله وآله  
اليه إلا أن الخلال والحرام أكثر من أن احصيها أو يعرفها فأسر الخلال والهدى عن الحرام  
في مقام واحد فأمرت أن اختار البيعة عليكم والعقيدة منكم يقول ما جئت به من الله  
عز وجل على خير المؤمنين والأئمة من بعدهم يا معاشر الناس تدينون القرآن وأهملوا آياته  
وانظروا في حكمة ولا تفتروا ما يشابه من الله أن يبين لكم ربه وولا يوضح لكم تفسير الآية  
أنا اخذ بيدي من كل واحد عليكم المقولة في نفع البلاغة وأمره إلى الله في رسول ما يطالعان  
من الخطوب وينتقد عليكم من الأمور فقد قال سبحانه نعم أحب أراهم يا أيها الذين  
استواطعوا الله وأطيعوا الرسول وأولاهم من كان سارعة في شيء فردوه إلى الله  
والرسول قال إن الله اخذتكم كتابه والرد إلى الرسول الأخذ يستند لما معناه  
غير المشرقة وفي كتاب المجلس في باب لقاء ميس والرواية عنه عن أبي الحسن عليه السلام







































احاديثهم عن ابن ابي عمير قال كنت في الارض اعلم لم كتابا فكان في بعض ما كتبت قال الله عز وجل  
اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وقال الله عز وجل ما كان المؤمنون ليغفروا كاذبة قالوا لا نعلم من كان في  
منهم طائفة يستقيم في الدين وليست باقرهم هذا ارجع اليهم اعلم عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير  
عليهم السلام في حديث عن علي بن ابي طالب قال قال الله عز وجل ما كان المؤمنون ليغفروا كاذبة  
يذهبون اهلهم ومن اهل من اهلهم هو اهل الله عز وجل ما كان المؤمنون ليغفروا كاذبة  
وما استهتروا كتب اصول العباد وكتب اصول الملائكة من اهل الجنة يا ابا عبد الله في كتابه في  
وقت الحاجة انما يتبعه علي بن ابي طالب في حديثه عن علي بن ابي طالب في كتابه في  
الى اخذ بعض ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله في كتابه في حديثه عن علي بن ابي طالب في  
الناظر في اسرار المسئلة ومن المعلوم ان هذه الرواية الشريفة المتواترة مع كل فتوة في  
منهم علي بن ابي طالب في باب الفتنة فاطمة بطول تلك الفتنة الصولية وكم من قاعة اهل  
ابطلها باحدوث متواترة عن الصريح الطاهر عليهم السلام في التوفيق لا يقال البيان  
من باب الفتنة في من البيان لا انا نقول ولا معنى للفتنة بيان ما هو الواقع وتأنيده  
قالهم من منهم علي بن ابي طالب في جواب اصلا فينا فيلزم المخرج على شيعتهم لا انا نقول  
الاختصاص بملك واسع والناظر في حديثه عن علي بن ابي طالب في كتابه في حديثه  
كتاب صبار لا يجرى له في الحديث عن علي بن ابي طالب في كتابه في حديثه  
بما نحن بصده في بيان الفتنة عليهم السلام في حديثه عن علي بن ابي طالب في  
عليه وآله وسلم في حديثه عن علي بن ابي طالب في كتابه في حديثه عن علي بن ابي طالب  
اذينه عن النبي بن ابي طالب في حديثه عن علي بن ابي طالب في كتابه في حديثه  
كان قبلنا او كانا حديثا في حديثه عن علي بن ابي طالب في كتابه في حديثه  
كان الاخذ على الراي الظن منفي الا لفظا من اصحاب العترة ويكون في غيرهم بطريق  
الاولى منفي الا لفظا والناظر في كتابه في حديثه عن علي بن ابي طالب في  
وجه الله قال حديثا سعد بن عبد الله قال حديثا في كتابه في حديثه عن علي بن ابي طالب  
محمد بن سليمان الرازي عن عبد الرحمن بن كثير عن ابيه عن الصادق جعفر بن محمد عن ابيه عن

عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله في حديثه عن علي بن ابي طالب في كتابه في حديثه  
يا ربكم ولا يدرى عن لوطايب ولا فتنة ولا فتنهم وليكم ولما كنتم من بني ابي طالب في حديثه  
ولا فتنة رقبه فتقنوا ان الله جعل لاهل البيت عليا عليا بن ابي طالب في حديثه عن علي بن ابي طالب  
مؤمننا ومن افضله كان منافقا ان الله جعل لاهل البيت عليا عليا بن ابي طالب في حديثه  
موضع سرى وبجيتة علي بن ابي طالب في حديثه عن علي بن ابي طالب في كتابه في حديثه  
رسولهم في حديثه عن علي بن ابي طالب في حديثه عن علي بن ابي طالب في كتابه في حديثه  
حديثا في حديثه عن علي بن ابي طالب في حديثه عن علي بن ابي طالب في كتابه في حديثه  
عن ابي عمير عن الصادق عليه السلام قال قال ابا عبد الله في حديثه عن علي بن ابي طالب في  
مهيض جليل وغيره من علم الله في حديثه عن علي بن ابي طالب في كتابه في حديثه  
هذا صفا على الله عز وجل ومن خطيب امير المؤمنين علي بن ابي طالب في كتابه في حديثه  
وناظر في الباب بغير ايراد وعرفت حديثه عن علي بن ابي طالب في كتابه في حديثه  
واستمر الراي في اخذ احاديث الفتن واخذوا بالبدع ورون السان واخذوا بالمشهور  
ونطق الضالون المكذوبين عن الشعار والاصحاب المخرجة والايدي ولا تفرق البيوت  
الامر يا ايها الذين امنوا من غير ان ينهايكم اسباب اقر الله من الذي سيد المرسلين  
ومن الراي امير المؤمنين صلى الله عليه وآله في حديثه عن علي بن ابي طالب في كتابه في حديثه  
منهم علي بن ابي طالب في كتابه في حديثه عن علي بن ابي طالب في كتابه في حديثه  
او يظهر ان كتاب الله او يظهر منه نبيه صلى الله عليه وآله في حديثه عن علي بن ابي طالب  
مستوحها وعامها من خالصها ومقيد لها من مطيعها واولها من غير ما يراها من عترة  
عليهم السلام من نفسك بركات الامور كان سارقا وهذا الحديث في حديثه عن علي بن ابي طالب  
يا نعم منوع عن ذلك في الكافي في باب تذاكر الاخلاق محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين  
عن محمد بن اسمعيل بن زعيم عن عاصم بن عتبة بن يزيد بن عبد الملك عن ابي عبد الله  
عليهم السلام قال قال رسول الله في كتابه في حديثه عن علي بن ابي طالب في كتابه في حديثه  
بعضكم على بعض فان اخذتم بهما رشتكم وبغضتم وان تركتمهما ضللتكم وهلكتم فخذوا بها















احد الخصمين ادى بداهة مقتضى مادة المراءى في ما بها وبين عليهما ذكره فالحكم الاخر ارجح بانه  
ففيها الراسل على مقتضى مقتضى ما بين عليهما ذكره او منعت مقتضى ما ان احد الخصمين منهم من  
كلام خصمه غير مراده لم يخطئ بالمراده فاعترض عليه ولو خطئ بالمراده لوجب عطف ذلك  
وبالجهة سبب الاختلاف اما الجرح المطلق يجري القطع والادعوى والفتنة عن بعض الاشياء  
او التردد والمطيق في بعض المقتضى ولا خاص من الكل الا التمسك باحدا الوجهين على ان لا يرد  
سائرهم عليهم والمطيق بمقتضى ما ان ينضم به في هذه المواضع وانما الاستقام به في صورة الا  
قطر **الفصل الثالث** في اثبات تعدد الجتهات المطلق اقول بوجوبها احطت خبرا  
بالايات والروايات المتقدمة لا يرد على الجتهات المطلق وتزويك بيانها ونقول في كثير  
من الوقايع لا يجري التمسك بالبراهة الاصلية ولا الاستصحاب لانها غير متينة الكتاب  
والاصح مما لا يتقدم ولا اجماع هناك من الاشياء وتبين الدلائل كما مر من ان ما يلزم  
باستعمال الدلائل والخبر في التفسير المبراهة لا يجري البراهة الاصلية وعندها فان قلت  
كيف يجمع عاقل تحقيق الجتهات المطلق مع كون الكتب المتقدمة الخاصة والعامة مشتملة  
بقول المتقدمين في هذه تدور وما يشهد من العبارات قلت زعمهم ذلك مبني على قدامات  
تقدمت وهي ان الله تعالى نصب دلائل طيبة على المسائل الاجتهادية لا القطعية في  
ليس شيء من الدلائل المصنوعة من قبلنا متينا محض عند احد بحيث يمكن اعتدالها  
بالاتباع وان سبب تردد الحقيقة في بعض المسائل يتعارض الدلائل المصنوعة من قبله  
تعالى في نظر وان حكم الله في حقه وحق متقدم ما دام ذلك التغيير في الجبهات كمال العجز  
من تاسيرها بها بحيث قادوا بهدوء القديسات مع اندوارت الاخبار عن الامنة الاقدام  
على الجهم بطايرها فانها مبرجة في ان لا تتأكل في كل واقعة خطا باصحابها فليعلم ان الجتهات  
وفي ان كثير منها لا يفتق عن فهم عليهم لم وفي انه يجب التوقف في كل واقعة لم يفرح حكمها  
ومن قطن بقدر الجتهات المطلق لا يرد من ان لا نصية وصل اشرية من الحقيقة  
مع كثرة طرق الاستنباطات الظنية عندهم فالجبهات كمال العجز ما لم يجمع عندهم  
مع فاعطى في الاستنباطات الظنية عنده **الفصل الرابع** في ابطال التسمية المذكورة

وقد تقدمت

وقد تقدمت الوجوه الدالة على علمه ومن ذلك بياننا فيقول يجوز لنا في الملكة المعركة في الجتهات  
ان يتسلك في سلك مختلف منها فيخرج من حاله عن المعاد لم يبلغ صاحب الملكة او بلغ  
ولم يطلع على حقيقته ولا يجوز له ان يتسلك ويحل بغير صاحب الملكة المبني على البراهة الاصلية  
او على التمسك بالاصح او اطباق **الفصل الخامس** في بيان ان في كل موضع من المواضع  
يحصل الظن على وجه العادة ومن خاصة اقول الوجه في ذلك انهم لا يصدقون ان كل ما  
هو الصحيح في الله عليه والظاهر عند اصحابه وما حصل من تعليمه وترويض الدواعي على الخلق  
وشره وتم تقصده على الله عليه والتم قسمة انتمت الاختفاء عند تقديم اطرافها  
الملكاة المعركة في الاجتهاد بعد التمسك على دليل يخرج عن البراهة الاصلية وعلى التمسك  
وتخصيص وتداول الامة او سنده وجوب خطه وعدم وجوده في الواقع ولذلك انعقد  
اجماعهم على ان علم ظهور المدرك لم يرد في ذلك شيء من تعليمه وهذه الخرافات باطلة على صاحبها  
**الفصل السادس** في سداد الروايات التي تخرج العامة للاستنباطات الظنية الاجتهادية  
يجوز تفصيله فان الوجوه الاجتهادية قد تقدمت في الروايات المتقدمة وغيرها في قوله والله  
التوفيق ويرد انه التحقيق لما التمسك بالاجماع المعنى الذي اخرجته العامة وهو ان لا يجوز في  
عصيان ائمة مسلمة بطول من وجوه الاول ان لا يكون في التفسير بغير التمسك به ولا  
لا ان عقليته قطعية على ذلك والادلة المذكورة في كتب العامة مدخولة وذلك لانه اعترف  
علماء العامة بذلك عمدة الادلة على جتهات الاجماع انما وقع اتفاق الصحابة والتابعين اتفاقا قطعا  
على ذلك وعلى تقديره على القطع وان سائر الادلة المذكورة في كتابات جتهات الاجماع مبني على  
الظواهر بجواز العمل بالظواهر مبني على الاجماع فيها دور والظاهر ان جتهات ائمتهم واضح في  
الشرح العناء في التمسك بالاصح وهو احسن كتبه الاصولية وقدرة ائمة في اواخر ايامهم في دار  
العلم شيرا زعمنا ان الله عز وجل افاض على عظم العباد الحقيقة من وجوه عدمه وقدره في  
السداد والعامة لا احد سدد العمل بالحقيقة من تدوة الاخصاء المتدبرين الشاه في الدواعي  
عجز الشاهة قد مر الله سورة في مرة الاربعة من قوله بحث وتحقيق ونظر وتدين فيهم  
على القطع بتفصيله في الدلائل المأخوذة من الروايات العادة حكم بان هذا العدد الكثير من



العلماء المحققين لا يجمعون على القطع في شيء يخرج من طائفة ما واطن بل لا يكون قطعهم إلا على ما  
فيجب الحكم بوجوده قطعاً بل في ذلك يكون مقتضاه وهو خطأ الخائف لخطأ وهو  
يتحقق حقيقة ما عليه الإجماع وأورد عليه نقضاً إجماعاً الفلاسفة على عدم العلم بالإجماع بل هو  
على أن لا يجمع من غير إجماع الفلاسفة على أن يجمع عليهم قد قيل والجواب أن إجماع الفلاسفة  
عن قطعهم في شيء لا يشهد بانعدام الجمع بالناسد فيه كغيره وأما في الشكيات فالعقود  
بين القاطع والظني بين لا يشهد على أصل الأمر في إجماع الجمع والنسار على أن الإجماع  
لأما إذا لم يجمع في شيء من العادة لا قبله بما لا يرد ذكره والمجلة لا يورد نقضاً إذا وجد فيه  
ما ذكرناه من التيقن وإنشائه ظاهر لا يدل على أصل الدليل أنكم إذا قلتم بجمعهم على قطعهم  
فيكون مقتضى مقتضى الإجماع الإجماع عن ذلك قسم الإجماع على نوعين أحدهما قطع في قطعته التي لا  
فقد انشتم الإجماع بغير توقف على الإجماع ولا يفتي ما يضمن المصادر على المطالب لا  
نقل المدعي كون الإجماع حجة والذي ثبت به ذلك هو وجوده في العلم وإعلاء وجوده  
من الإجماع يتبع عادة وجوده بدون ذلك سواء قلنا الإجماع حجة أم لا ثبتت هذه الصفة  
من الإجماع ولا لها العادة بل هو وجوده لا يثبت على كون الإجماع حجة فما جعلنا وجوده  
دليلاً على حجة الإجماع لا يثبت على حجة لا وجوده ولا لا لا تارة فأنه يقع الأمر في الإجماع  
على أنه يقدم على القاطع وجمعهم على أن غير القاطع لا يقدم على القاطع بل القاطع على القاطع  
على غير ذلك كما أن غير قطعهم لا يثبت على الإجماعين وأنه عارضة انتهى كلامه ثم بعد هذه القصة  
نحكم على ما يرد أنه يقول القائل بالظواهر أنها ثبتت الإجماع ولو لا أنه ليس العمل إلا بالإجماع  
من إجماع الظن انتهى كلامه وقول بعد أن نطوئهم من الإجماع الشرعية المنع على العمل بالظن  
في نفس الأحكام الإجماعية لوظيفة من البرزخ على أنه عليه بالبحصول تلك الآليات بالوصول  
لأننا نأثباتها إلى أصل أهل الدنيا التوفيق الذي يحد من ذلك ويصلح بطله ويشوبه  
يقطع بالاعتقاد الخاص من فعله إنشائه في الواقع الوجه الثاني أنه تواترت الأخبار عن الأئمة  
الأطهار عليهم السلام بعدم جواز التمسك به وبأنه من معظم تدابير الإمامة وقد تقدم طرق من  
لأنه لا يثبت الوجه الثالث أنه من بعض غير منضبط ومثله لا يصلح أن يكون مناط الحكم

تفادى اعترفت به العامة في عدة القياس وما الإجماع بمعنى اتفاق اثنين فصاعداً على حكمي  
مسألة فترى أن يعلم من قول المصنف في جعلهم على الإجماع أنهم من أصل قطع جميع من تأخر  
أصحابنا وقد اعترفوا بالحق للذي يعرف من المحققين بأنه من الذين انفصلوا عنه واثباته  
على تقدير تسليم بشرط مرجح الاختيار فيسبب إلى المصنف إجماعاً لا من جهة على الإجماع المنسوبة  
إليه فغلب لا كجرت به عادة المتأخرين من أصحابنا غير معتقلاً كما أنهم زعموا أن اتفاق  
اليد في ضمن الإجماع قطعاً لا يقتضي ذلك بل هو من زعمهم هذا غير علم وأما من جمعا  
من أصحابنا أطلقوا لفظ الإجماع على معنيين أحدهما الأول اتفاق جميع من قد أشاء أصحابنا  
الأخباريين على الالتزام بروايتهم وترك الاعتقاد بروايتهم وأوردوا في الإجماع بهذا المعنى  
معتزلاً فلا تارة قريبة على رده ما جعلنا به من باب بيان الخلل بينه وبين مقتضى وقوع  
التميز بهذا المعنى ويجوز أن يكون مقتضى قبوله من مقتضى الإجماع المستند على قولنا لا يثبت  
لكل الأفعال صحيح على الغير المصنف بقولهم إجماعاً اتفاقهم على حكم في اصطلاح العامة لفظاً  
اتفاق جميع من الأخباريين كالصنفين وهو من ينصوب الحكم في الشيء الظني أيضاً فإنه  
سليم عند التحقيق ولا زعم الصائفة أنه ليس منهم حكم لم يظهر فيه من عندنا ولا خلاف  
بما ذكره وهذا النص أصح عندنا لأن فيه دلالة قطعية على عدم حصول إجماعهم بقطع الدليل  
الدليل المطلق على أصل العلم وأما القياس فقد قال به ابن الجوزي صاحبنا ثم خرج عن ذلك  
قيل ما أنزل لجمهور التمسك به لأنه الأول علمهم بل لا تارة قطعية على جواز التمسك به في  
أحكامهم بل الدليل الثاني عدم انطباقه الدليل الثالث أنه قد لا يخلو عن إجماع كثره والاعتقاد  
المذكورة في بحث القياس الدليل الرابع الوجوه المذكورة سابقاً لا يثبت التمسك بالإجماع  
الظنية في نفس حكمها بل فيها الدليل الخامس أن بطلانها صار منزهة وروايت من جهة  
لنوازل الأخبار عن الأئمة الأطهار عليهم السلام بذلك وأما السبب في الأحكام المنطوق من قولهم  
الله من غير سؤال أهل الذكركم لم يزلوا من كونها منسوخة أم لا منسوخة أم لا ولا منسوخة أم لا  
فقد خرج من مجموع من تأخر أصحابنا وعملوا في كتبهم المقتضية مثل التمسك بجمع قولهم تعالى  
أوفوا بالعقود في إثبات معتد العقود المختلف فيها وهو أيضاً مجازي وذلك لوجوه من جعلها







المتقدمين مشتملة على ما بين مجموع مترتبة من الترتيبات ومع فقهارة رخصنا انما يكون  
عليهم بل فيها الخلف من جهة التسليم وسلكوا في لم يرضوا بالارجح الوقت وسجى في  
كلوا ان شاء الله تعالى فحق المقام على العمل بوجه وانما تفصيل وتحقيق موضع الرخصة من  
موضع الوقت واما التمسك بالبراءة الأصلية في فقهكم شرع لان الأصل في الممكنات العدم  
سواء ظهرت شبهة معتقده عنها ام لم تظهر فلهذا قال به كل علم العامر وكل المتأخرين من اصحابنا  
حقا لا المحقق الحق اصوله اطلاق العلم على ان مع عدم الدلالة الشرعية على إبقاء الحكم على  
ما يقضي به البراءة الأصلية وقال ايضا اذا اختلف الناس على القول بركان بعضها بوجه  
بعض كما اختلفت في حد البراءة فقال قوم ثمانون والحرمون اربعون او في ذلك اليوم في فقهكم  
المسل وقيل ثمانون وقيل على التسف وقيل على التمسك هل يكون الاخذ بالبراءة في حكم ذلك  
قوم وانكم لغرض من اطلاقنا في ذلك فقالوا من حصل الاجماع على وجوب الاخذ بالبراءة  
مجمدة واختلاف في الزيادة والبرائة الأصلية نافية له فيثبت الاخذ بالاجماع وينتج الزيادة في  
لان التمسك بغير عدم الزيادة الشرعية وقد بينا ان مع عدمها يكون العمل بالبراءة  
الأصلية لازما لا سيما في هذه المسئلة فيجوز وقد اختلفت في ما قبل في البراءة وفي الاخذ بالبراءة  
الاكثر بغير البراءة فيها اصحاب الاخذ به امتثال البراءة الا اننا نقول لاصل اشتغالنا  
مطلبا لان اصل ما لا يخلو فيها فلو اشتغلنا بالاجماع قيام الدليل وقد ثبت اشتغالنا بالبراءة  
فلا يثبت اشتغالنا بالبراءة الاكثر في اشتغالنا بالبراءة الاكثر معارفا لاشتغالنا بالبراءة  
لا الاصل فيكون الاشتغال بالبراءة الاكثر في اشتغالنا بالبراءة الاصل لا ان كان لم يثبت  
ولا في الاكثر فانه من الممكن ان يكون هناك دليل لا يرد من عدم الظاهر به عدم ذلك  
العمل الاكثر لاصح لانا نقول في ذلك الدليل العمل بالبراءة الاصل لانا نقول ان مع عدم  
عدم الدلالة يجب العمل بالبراءة الأصلية وذلك برفع ما هو من العمل بالبراءة الاصلية كلامه  
اعلى الله مقامه في كتاب الاصول وقد جمع المحققون في التمسك بالبراءة الأصلية  
في غير ما يجمع به البلوغ في اوائل كتاب المعبر وانا نقول في التمسك بالبراءة الأصلية ونحتمل في  
انما يجمع في كل الدلائل وما ابعاد ان العمل بالبراءة وقد تزلت الاخبار عن الأئمة الاطهار

عليهم السلام كان قاعدة يحتاج اليها الامة اليوم القيدة وكل قاعدة يقع فيها الخلف في  
وجه وفيها خطا فيكون من قبله فحقا حتى ارشادنا في ذلك فاجب قطعها كيف يجب في ذلك الوقت  
الاخبار عنهم عليهم السلام لم يوجب الوقت في كل قاعدة لم يخل حكمها مع العمل بالبراءة الاخذ  
الدين لا يخلوا واقعة من حكم قطعي او من الله تعالى ان من حكم بغير ما ان الله تعالى  
هم الكافة ومن ثم ان هذا المقام مما اريد في اتمام من فقهنا لا اعلم بغيري بان فقهنا المقام  
وقد يصدق بتوفيق الملك العالم وقد لا تزل اهل الذكر عليهم السلام فقهنا التمسك بالبراءة الاصلية  
انما تم عند الاشارة للمؤمن الحسن والنجاة الذين في ذلك الشافعي عن من قبله بها  
ولا يخلو بالاجوب والحرمون الذين في ذلك الشافعي عن من قبله بها  
ثم على هذه المذهبين انما يتم قبل الاخذ بالبراءة الاصلية من قبل من العلم بالبراءة  
واقعة عن حكمه وان من الله تعالى الاخذ بالبراءة الاصلية من قبل من العلم بالبراءة  
الله تعالى من قبل البراءة الأصلية لان فقهنا هذا الكلام به الارض واليبس وذلك لان فقهنا  
تقام مع الحكم والمسلم ومقتضى الحكم والمسلمة قد يكون فيها ما قد يكون فيها  
وقد يكون فيها من غير ذلك ومنها الاصلية الاصولية بطلانها في قوله هذا الكلام في فقهنا  
ان يقال الاصل في الاجماع في البراءة اصلية طلبها الى جهة العمل والعلوم من العلم  
بطلان هذا المقام فاما في الحديث المتواتر بين الفريقين المتشغل على وجه الاصل في قوله  
امر بين رسله وامر بين عبيده وشبهات بين ذلك وحديث دع ما يريك الى الاصل  
ونظايرها اخرج كل واحد لم يكن حكمها بغير ما عن البراءة الاصلية واصحابنا في قوله  
فرايت في اخرجهم من اخرجهم وشرحه من كتب اصول الشافعية حكاه في حصة وهذا المقام  
لها في جميع الوجوه انما اضطررنا الى ان نقول في ذلك ما كان ماضيا في ذلك من الوجوه  
كان متبعا فاما في ذلك من الشك في انما امرنا ان من متبعا فاسك في شرحنا في  
من الدلائل التي في القسم الثالث ان تفتك في كونه ماضيا او متبعا فالحاجب الى ان  
القول في ذلك علمه والردع ما يريك الى الاصلية وانما افتقر السنف على هذه الاحوال  
التي لا يخلو العلم وعليها ما في رضى العمل وقد يخلو عن بعض الامة انه راي في انما امر



في تمام الله عز وجل ما لم يرد به من غير الله تعالى فلو علم ان الله تعالى قد علم ان الله تعالى  
المسائل التي كانت فائقة على غير الله تعالى فلو علم ان الله تعالى قد علم ان الله تعالى  
انما اشار اليها انما اشار اليها انما اشار اليها انما اشار اليها انما اشار اليها  
امور يشهد بها العباد انهم لا يدرى الله تعالى انهم لا يدرى الله تعالى انهم لا يدرى الله تعالى  
بالفهم من حيث لا يدرون انهم لا يدرى الله تعالى انهم لا يدرى الله تعالى انهم لا يدرى الله تعالى  
مثلا وقد يكون في غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى  
المتأخرين من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى  
بما العلم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى  
او يحاط به في ان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى  
به في غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى  
بالبرهان الذي علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى  
بغيره ولا يجوز ان لا يكون في غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى  
ويستند بما لا يدركه علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى  
اعلم ان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى  
فقد اخرجنا من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى  
المعامات في غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى  
حاجد وانما العلم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى  
الحكم عند الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى  
مذهب الصائفة في الحق في غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى  
في غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى  
التوقف ولا يكون في غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى  
انما هو كونه اعلى الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى  
الشريعة فاذا ادعى من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى

لو كان ذلك الحكم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى  
الايان من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى  
ويبين عدم كونه اعلى الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى  
الدلائل لانه لو لم يكن علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى  
يطابق في ذلك العلم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى  
الاحكام في ذلك العلم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى  
اعلى الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى  
يكون حكمه بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى  
تتم كلامه في كتاب الاصول وفي كتاب المعبر وكلامه من غير الله تعالى من غير الله تعالى  
ان الحديث المأثور في الاحاديث المروية عنهم عليهم السلام في مسألة كان في حكم  
تختلف للاصول في غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى  
قطعا علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى  
كلامه في كتاب المعبر في غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى  
فيهم وهو لانه علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى  
يحتاج اليه في غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى  
رسول الله والامة عليهم السلام في غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى  
المقدمة في غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى  
على عدم ذلك الحكم في غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى  
معينة عند قراءة البسملة وجوب نية المخرج من الصلوة بالنية وقد ينزل عن المخرجين  
عليهم ما يدل على ما ذكرنا حيث قال في غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى  
الا فلو كان العلم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى  
يعود في ذلك الحق وانما العلم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى علم بان الله تعالى  
الخصم المأثور في غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى



العامه القايين انقصوا عليهم والاطم عند اصحابه كل ما جاءه وتوفرت الدوا على الخوف  
ونشره واصلوا على تعليمه حتى لا يظهر عند غيره ولم يقع بعد على الله على ان تصدق اقتضت  
اخباره بعض ما جاءه واما القسك باستحقاقه ثم شري من مخرج طرات ويدها على الصلوة  
الحكم الاول قاله من حق الصلوة بقبولهم لتقديرها ثم جرد المثلث في انائها قبل الركوع والوقوف  
ومن ثم على اقامة عشر ثم جرد على الصلوة واحدة ثم اوجدها فتدركه - الثانية  
وبعض أهل الاستبانات من اصحابها كاهلته على تدريس في احد قلوبهم والشيخ المفيد و  
الكثرة الخفية واكثر أهل الاستبانات من اصحابها على الخوف من ذلك الا انه في ذلك اليوم الاول  
علم ظهوره لا على اعتباره بها وما ذكره على الثانية من واقعه وهذه القصة  
حصوله في البقاء ومن جرد على ذلك الظن ثم ما من ومن جرد على اولها ان يكون الظن  
فيه من غير ان يكون من المصلحة الثانية من قبل المصلحة الطارئة ومن من المصلحة  
مفيد يتفق تلك المصلحة فيكون يقين بقاء الحكم الاول وانها ما حقت به الامور فاصححه  
من ان الظن المتعلق بنسب حكمه انما هو من غير ان يكون من المصلحة الثانية انما هو من المصلحة  
في بعض الصور حكمه بوجوه الاستصحاب الذي اعتبره في بعض احكامه في قوله تعالى في علم ان  
الاستصحاب المعنى الذي اعتبره هاهنا من غير ان يكون من المصلحة الثانية انما هو من المصلحة  
الذي جرد المثلث من خواص الصلوة في حكم المسافر الذي جرد على اقامة عشر ثم ما لا  
في قوله خلت من بعد الركوع في قوله جرد بعض اصحابها بارة بعصر المصلحة في قوله خلت من بعد الركوع  
فذلك ما لا يتطوع على من عشر ايام قال فارها القابل ومن يظن انه بعد ذلك في قوله  
فاحتمل فقال بعض هذا من دم الحيض قال بعض هو من دم العذرة قالوا عز ذلك فقهاؤهم  
كان حنفية وعنه من فقهائهم فاما هذا في قوله خلت الصلوة فزينة واجبة فالتوضا و  
لصلاة وليس معها رويها حتى تروا لياض فان كان دم الحيض لم يضرها الصلوة وان كان  
دم العذرة كانت قد اذنت الفريضة ففعلت الحارثة ذلك وحجبت في تلك السنة في امرنا في  
بعث الى الحسن من مري بن جرد على انما فقلت جعلت فداك ان لنا مسألة فاصفها  
ذرعان ما رايت ان تأخذ في فائتلك واسلك عنها فبعث الى اذ اهرات الرجل انقطع

الطريق

الطريق فاقبل ان شاء الله فخلت فرغيت الليل حتى اذا رايت في انصافهم فصرحت  
البحر في ذلك الوقت فاما انما بأسوه فاعاد على الطريق فقلت من الرجل فقلت من الرجل فقلت  
ما سلك فقلت خلت من حماره قال اصل بيرون فقلت اسقى ان اقتضت منها فاما اقتضت فقلت  
فقلت وصليت في السلام وهو جالس على ارضه وجرد ما في النسيطة فغيره فلي صرت بين يديه  
سالي وسالت عن حاله فقلت ان رجلا من مواليك تروج حارثة معك لم يصبها فقلت في اقتضت  
سالي الدم فقلت ما لا يتطوع على من عشر ايام وان القول بالاعتناء في ذلك فاما بعض  
دم الحيض قال بعض من دم العذرة فاما بعضها ان تقنع قال فقلت الله فاما كان من الحيض  
فالتصديق عن الصلوة حتى تروا لياض وليس معها رويها وان كان من العذرة فقلت الله فقلت  
فقلت في انائها بعلمها ان احب ذلك فقلت له وكيف علم ان جعلها ما هي حتى جعلها ما ينبغي  
قال فقلت بيوتها في النسيطة فقلت ان يسمع كلامه بعد قال ثم في ذلك فقلت  
سر الله سر الله فقلت في قوله ولا تعلى هذا المثلث اصول دين الله بل انما هو من المصلحة  
من ضلال قال ثم عفا بيده اليسرى فقلت ثم قال فقلت من المصلحة ثم دعا بيوتها  
احزابا رقتا فان كان الدم سطوفا في القطنة فهو من العذرة وان كان سقفا في القطنة  
فهو من الحيض فقلت فاصحح الفرج فكيفت فلما سكن بكاني فالتصديق ان قلت جعلت  
فداك من كان يحسن هذا غيبك قال فرج فقلت الى السها وقال والله اني ما اخبرك الا عن  
رسول الله صلى الله عليه واله عن جرد على الصلوة عن الله عز وجل في قوله تروا لياض في قوله  
قال السلي الوحي جرد على من جرد انفق اسر الله او امته فقلت ما كثيرا لا يتطوع منها بارة  
نقصن بالصلوة قال عتلك الكرسف فان خرجت القطنة مطوقة بالدم فانه من العذرة  
تتسلى في ذلك معها ففطره في ان خرج الكرسف ففطره بالدم فهو من العذرة  
الصلوة ايام الحيض في قوله تروا لياض فان قلت لا يرد الله عليهم فتاها بارة فغيره في  
والدم سالي الا في مري ومن دم الحيض او من دم الفريضة فقال مريها فالتصديق على علمه ترفع  
رجلها وفتت في الصلوة الوسطى فان خرج الدم من الجا بين الايدي فهو من الحيض وان خرج  
الجانب الايسر فهو من الفريضة وقها وري بعد طرق عن الصادق عليه السلام في قوله تروا لياض







قلت فلو علم ان شكت في انصافه عن ان انظر فيه قال لا لك ان ترى ان يذهب اليك الذي  
وتع في نفسك قلت ان رايت في ذبي وانا في الصلوة قال تنقص الصلوة وتعيدك اشكت في حق  
منه عن رايتك وان لم تشك ثم رايتك رجلا قطعت وعسلته ثم سببت على الصلوة لا لك لا ترى  
لعله شيء وقع عليك فليس ينبغي ان تنقص الدين بالشك وصحيتي على من مبراة اكتب  
اليه سلمان بن مرشد جبر الله بالصلوة الدليل وانصاف كذا من نقطة من البر للصلوة  
الله اصابعه لم يره وان لا سمح فرقة ثم نسوي في صلته وفتح يدهن فمكث في راسه  
ثم خضعا وضوء الصلوة وحلي فاجابه بحجاب قرأته يحفظه اما ما نعت بها الصابرين  
فليس شيء الا ما حققت فانه حققت ذلك كنت حقيقا ان تعيد الصلوة التي كنت تلتزم  
بذلك الوقت بعينه ما كان يحسن في وقتها وما فات وقتها فلا عارة عليك لها فمكث  
ان الرجل اذا كان قريبا من الصلوة الا ما كان في وقت واذ كان جنبا لم يصح عليه  
وضوء فغير عادة الصلوات المكتوبات الواطئة فانتبه لانه التوب خلاف الجسد  
على ذلك ان شاء الله تعالى اقول الحمد لله المحدث غير حكم النجاسة فان كان بدنه نجسا  
يكون حكمه نجاسة التوب ومنها قوله مير المؤمنين علي الصلوة والسلام اما الى الرجل  
اصابني ثم اذا لم اعلم وقول الصادق عليه السلام في نجاسة اللبى اذا احتلم الرجل فاصابني  
من فليس للرجل ان يصاربه فان طهره لم يثبتين ودمه مكانه فليست نجاسة  
وصحيتي عليه من سنان قال الرجل با عبد الله عليه السلام وانا احذر ان اغير الذي  
توفي ان اعلم انه يشرب الخمر وياكل لحم الخنزير ويغيره على غسله قبل ان يصلي فيه  
فقال ابو عبد الله عليه السلام لا تغفل من اجل ذلك فانك عرفت اياه وهو طاهر  
ولم يثبتين نجاسته فلو لم يصب على يده حتى يثبتين انه نجسه وصحيتي بعينه  
بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الثياب السابرة يعلها الجني من هم اجازت  
وهي يشربون الخمر وتساوي على تلك الحال الصلوات الا غسلها واصابنيها قال نعم قال  
معيته فقطعت له قميصا وخطبت له رقتا له ان ربه ورد من السابرة ثم بعثت  
بها اليه في يوم جمعة حين ارفع النهار وكانه عرف ما رايت فخرج بها الى المسجد وصحيتي

عبد الله بن علي الجعفي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الصلوة في يوم الجوع فقال  
يرش الماء وصحيتي ابراهيم بن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في الخطا في الصلوة  
او في ثيابها وانت تخطيها في يوم الجوع قال لا بأس بصحيتي عن رجل كان في  
قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الصلوة في يوم الجوع قال لا بأس بصحيتي عن رجل كان في  
انه قد خططه للرجل فقال لا بأس اياها لم يقبل فكل حتى يعلم انهم وصحيتي عن رجل كان في  
ابو عبد الله عليه السلام ان سئل انا احذر من جري وضع من تحت يدي فقلت وانت عظيم  
ثم استخذه رجل في غم فخرج لم يقبل فكل حتى يعلم انهم وصحيتي عن رجل كان في  
تقرئه واما الاخر في خبره في يوم الجوع في كل الاثني عشر وصحيتي عن رجل كان في  
عبد الله عليه السلام قال قال ابو عبد الله عليه السلام في رجل كان في حلال فقبل حلالا  
ابدا حتى تعرف الحرم مند بعينه فتدعه وموتته مسعدة بن صدقة عن رجل كان في  
بزعج العاخرة كذا من عنده والافاق انها صحيتي كذا حتى تعلم انهم وصحيتي عن رجل كان في  
سمعتي عن رجل كان في حلال حتى تعلم انهم وصحيتي عن رجل كان في حلال حتى تعلم انهم  
وهو رقة او المملوك عندك والصلوة قد باع نفسه او ضاع فبيع او تغير او امرأة غداك  
وهي احقك او جنتك والاشيا كلها على هذا حتى يثبتين ذلك او تقوم اليك البينة  
ورواية معوية بن وهب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يكون في داره ويغيبها  
تلتين سنة ويدع عنها عيال ثم ياتيها هلاكه من لا تدري ما احثت في داره ولا تدري  
ما احثت له من الولد الا ان لا تعلم انه احثت في داره شيئا ولا احثت له لا لا لا تقسم هذه  
الدار بين ورثته الذين ترك في الدار حتى يشهد شاهد عاين ان هذه الدار داره وان  
بنه لا من ماتت كما ميراثا بين فلان وفلان فشهد على هذا ما لم تلت الرجل كان  
له الصلوة والامة فتقبل ابق غلا في اقتسمت في البلد في كنفه القاضي البيهقي ان هذا  
الغلام لم يزل لم يبعده ولم يصبه فتشهد على هذا ان كنفه ومن لم يفعل احث شيئا  
قال كل غايب عن بلد المرء المسلم غلاما وامته او غار عنك لم تشهد عليه ورواية  
بن غياث عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال الرجل رايت اذ رايت شيئا في رجل الجوز ان



७५

[illegible]















وحيث من شأنه **السؤال الثاني** فإنه لا يقدّر لأحد من غيري عن العمل بالظن المتعلق بتسليم الحكم  
أو منعه ما يرد ذلك لأن الحديث ولو كان صحيحاً باصطلاحهم وهو المنقطع لهم رده عن أصل  
الذكر عليهم لم يرد قبل التمسك بما يرد من دلالة ظنية وعلى التقديرين لا يحصل القطع **وجواب**  
أن يقال لا يرد ما يرد من شأنه في نفسه أصارت دلالة الظن قطعية بصورة التمسك بالظن  
أو المحالته والفرق بين التمسك بها أن الحكم في نفسه اليان والتمسك بالحكم يريد به  
مخالفة ظاهره لا سيما من اجتمعت به نهاية الحكمة مع الصحة وقد مر رتبة توضع لذلك في  
كأنه لا يرد من جهة اقتضاء الأخبار بعضها ببعض من جهة خصوصياتها أجزاء بعض الأجزاء  
ومن جهة اقتران السؤال والجواب لا لأنه لا يرد قطعية بصورة التمسك بالظن لا يوجب الحكم  
عندهم ولذا فوجب التوقف ولما احتال التمسك فيه فراجع فيما احتماه لما سبق من أن يكون  
أحد الطرفين ومن أن ساد العمل بأن الحكم ومن عنهم عليهم لم لا يظن بأنه حكم الله ولو كان  
وصالحاً على الفرق بين التمسك بما ذكره الفاضل الشيخ حسن بن شهيد الثاني رحمه الله  
تعالى في كتابه لما حيث قال في مقام الرد على من فسك وجوب العمل بالظن بأنه يرد الظن  
يكون معتبراً كما اعترفوا به في شهادة العدلين لأن أدلة الظن ليس الحكم في الشيء أو سوطاً  
بالظن بل شهادة العدلين فينتج ما استأنى فهو كما استأنى إليه الموقوف على الله عند من يرى  
الأسباب أو الموقوفات الشرعية كروا لا خمس مطلقاً فيجب بالنسبة إلى الإحكام المتعلقة بها  
بغلاف محل التمسك فإن لم يرد من غير كون الكفاية سوطاً بالظن أن يكون كلامه أعلى الله تعالى  
ولذلك لا يتوقف عند من يعمل بالآلات الظنية والاجتهادات الشرعية يجوز به الحديث  
الوارد في من أحكم في أصل المسحوق الانتهاء بأطلاق لفظه تارة ويتبين بحسب الفرق بين  
بغالب الأصول ولا يجب لاختلاف آراء المجتهدين في كل بعد على مقتضى فائدة من يرجح أحد  
الاجتهادين على الآخر وعند الأحباريين المستكينين بالوقف أو التمسك بغير الألفاظ  
بالمن الذي لا يلفظه عليه قطعية بوجوب التمسك من التمسك والعمل في القدر الزائد  
على ضرورة من يرجح من أصل الاجتهاد جارية إطلاق اللفظ بوجوب التمسك ولو كان من العمل  
أقل أو مساوياً لظن العمل التمسك ولم يرجح عندنا إلى أن لا يجازى في المسحوقين يكون كما في

المجمل

المجمل لهم من لا يفتيهم فيضيل السيل فيقوم من التمسك وهو واقع جري السيل وعلى قرآن  
وجواب التمسك في العمل في المسرة المرفضة ويحكم التمسك وعلى قرآن في العمل لأن  
في نظر جيب الوقت عند بعض الحكم التمسك عند بعض على طريقة الأحباريين يجب الوقت  
عن تعيين أحد الاجتهادين لا يمكن ذلك من خارج تعيين أحد جاريين بصدق الوقت في بعض  
الموضع ترك الاحتال بالوجود في بعض الموضع الجمع بين الفعلين بالوجوديين وفي  
بعض الموضع الاحتال بالعدم بالوجود مع الإطلاق في نفسه أو مع ترويضه بالعدم والاحتال  
وأحد أو مع الاحتياط في نفسه وبالكل واحد كما سيجي الحقيقة في كلاهما في شاء الله تعالى  
والمعنى من قبل الثاني لا أن التمسك اشتغال الذمة بأحد الفعلين بالوجوديين ولا العمل  
بعينه والعمل بغيره بل العمل بهما معصية بما إذا علمنا العمل بالوجوديين فإن قلت  
كيف تكون بينهما قلت فصد التمسك في المطلقة في العبادات كاتمة في التمسك بالعدم والتمسك  
فلا يصدق وجوب المطلقة في واحدة منهما ومن المطلق ما يجب الواجبية لهما في كل  
من باب المقدرة ولذا لم يقل في عمل جاري الفصل بل وجوبه من جهة وجوبه  
الواجب من المعلوم اجزاء العمل عن التمسك فإذا اعتقل سقط عند التمسك بالعدم  
لأن مقتضى الأمر عدمه لا دعوى لا يفي في العمل ويعين التمسك في العمل بالعدم فلا يرد  
من الجمع بينهما يحصل اليقين ببرزاة الذمة وأما غير التمسك في وجوب صدق الحق عليه  
في غير التمسك وجوباً عينياً أو وجوب صدق الظاهر بل لا يجب عليه الوقت من تعيين  
أحد الاجتهادين كما هو مقتضى الأحاديث وصدق هذا التمسك بظاهر النظر أيضاً الجمع  
بين الفعلين بالوجوديين أو وجوب صدق الحق بطلان العمل اشتغال الذمة بالعدم  
ولا علمنا بعينه أو تعلم أن الاشتباه ليس مستطال وجوبه أو وقطعه على من لا يمان  
حرمة الجمع بينهما محض صواباً إذا علمنا ما هو الواجب بعينه على أن ما عاين الشبهة  
المقدرة المستندة من قولنا يجب لم إذا أصبحت مخالفة لآدته وروى فعلكم الاحتياط حتى  
تستقروا وتعلموا ومن حديث طابق الدم المتضمن بوجوب الاحتياط بأن على الجمع بين  
الاجتهادين من جهة ومن جهة أخرى بوجوب الاحتياط بالجمع بين الفعلين بالوجوديين وفيه



















صالح الامور القضايا فتشاققها بها بين رغبتاها في انما ما بالمرصاد ولذا  
وسماها شقة من ذلك ان كل من يتبين حتى يلقى شقة **الثانية** ان كل من  
يطلب لم يقع طاعة الله على غير طاعة الحق سبحانه انما انما بالمرصاد  
الترقى ووقع طاعة الله على اهل فقه من المسئلة والمجاهل بالمعنى لا يجب  
الاحتياط الا في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
ابراهيم عليه السلام في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
كان لها في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
الجانب من اهل البيت في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
اهل من اهل البيت في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
في اهل البيت في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
متعددا في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
ان لا يكون له في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
او لا يتم في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
عليه السلام في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
الصحة الطاهرة في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
والثبوت في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
جاء به في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
اصحابه في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
ومن اهل البيت في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
مروية من اهل البيت في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
والرد في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
اذ وقع في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة

ويجوز ان يستدل ان لا يتكلم من نفسها بان لا يتكلم من نفسها ويوجب على الزوج احد الامور الثلاثة  
اما طاعتها ربه العبد الجديد والامانة في طاعتها ان رغبته في طاعة الله وطلب اهل البيت  
الاطلاق والعقد الجديد ويجب عليه وانما من ذلك ان لا يجب عليه من باب الامر بالمعروف  
التي هي المستكبرين من باب الاقامة وهو ربه في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
يستدل من قوله صلى الله عليه واله في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
ان طاعة الله في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
الحق في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
من باب الحسب في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
بالحسب في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
الصحة في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
عالم في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
بكل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
كما في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
يا هو في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
فقد الحاد في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
عن المفسر في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
مكان في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
المستقيم في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
يوجب في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
بعضها في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
بكل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة  
الاجنبية في كل من يتبين حتى يلقى شقة وهذا المعنى صحيح في كل من يتبين حتى يلقى شقة























لکھنؤ

يكتسبوا بانتمهم في صحة العمل ومنها علم رعايتهم القوانين الصولية المذكورة في كلامهم عليهم السلام  
ومنها انفسهم اذ هم باخبارات عقلية اصولية عظيمة حسوها هذه عقلة فليس يتخير بين  
العلم بين ما يوجب الضرر بالصحة والعيشة ومنها عقلة تفكرهم في كل قول لما يشاء علمهم في  
الزمان التي يحصل من تغير الزمانات ومن اجتماعها في الزمان فوجوب القبح العادي في كثير من  
الاصناف وسماحها في دهن بعضهم ومنها عقلة يضاد بعضهم ومنها عدم استعمالها بعضهم  
واحد المتصان والمحروب رجالا والمزلة رجالا كل ميسر لما خلق في العلم فقلنا كذا في العلم  
والجواهر ما يستلزمها اختلاف قدامنا الانبياء في بعض التاوي وفيه اختلاف التام  
من اولادهم عليهم السلام وهذا النوع من الاختلاف لا ينافي في اقامة احاد في الخطا على  
ما هو من غير ضرورة القصة بل حقيقة رئيس الطائفة قدس من السوال العشر في ايراد  
رئيس الطائفة في طرحه في كل الخبر وفيه بعض الروايات التي تظهر من الزمان انها  
منزلة الروايات المأخوذة من اصول الصافي علما بانصنيف حواشيها ليس الى اربع  
انصنيف في كلامهم من تصديق المعنى المروي منها عند الصلاة التي هي من اصول الصافي  
عليهم السلام ثلثة معان احدها ما قطع في زوده من الصلوة ثانيا ما قطع في يده واما  
فيظهر ما قطع في اقرى منه في يارب العمل ثالثا ما قطع في يده في الزمان كذا في  
الاصول لم يقطع في زوده عن العمل بل كذا في الصلوة عند ثلثة معان متباينة ذلك  
على التامة في هذا بل كذا في العيب المنصف وتوضيح المقام ان الصافي الطوسي رحمه الله  
قد روى ان كل من صلى على راسه ثلثة احوال التي تقع اجتماع الطائفة على راسه  
ما يضاف من الروايات التي سماها الصفة عليهم السلام على معنى صحيح ويصح بانه قد طرح العقل  
فيها لان معاضدة اقرب منه الى العمل انه ساقط في روايات كثيرة في اهل البيت من ذلك  
اجماع وبين قريه قدس ورواه من الصافي هذا المعنى لا ريب في زوده عن غيرهم عليهم السلام  
بل كذا في ما يعلق هذا الحديث في ضعيف الاشارة في خلاف الحديث اخر في السوال  
دعوى العشر انهم قد منحت ذلك القصد الصولية المتقدمة في التقدمة في كلام الله  
عليهم السلام قدامنا ومن اولادنا العقلية ان يكون العلاقة التي هي من اصولها واحدة



في ايدى المشركين وكانوا ينادون بالشيخ عموما والشيخ صالحا والشيخ فالحا والشيخ  
منه والشيخ صالحا والشيخ فالحا والشيخ منه والشيخ صالحا والشيخ فالحا والشيخ منه  
المشركين مع ان كلامهم لا ينافي المشايخ المعظمين الكبارين الصالحين الذين هم من المشركين  
لما تاملنا اهل الارض من اهل السنة والجماعة الموقنين بالشيخ فالحا والشيخ صالحا  
الكلام من الفقه في الاكل والشرع في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول  
الشيخ من الفقه في الاكل والشرع في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول  
الشيخ من الفقه في الاكل والشرع في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول  
والصالح ورجل ان الامور بين المشركين من سنة الفقه والمعرفة في الاكل والشرع في حقول  
المشركين في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول  
احد من المشركين الثانية ايدى اهل السنة والجماعة الموقنين بالشيخ فالحا والشيخ صالحا  
واقل قسما كمالا من رضى اهل السنة والجماعة الموقنين بالشيخ فالحا والشيخ صالحا  
يظهر الى ان اهل السنة والجماعة الموقنين بالشيخ فالحا والشيخ صالحا  
فاظهرت فان ربه جل جلاله في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول  
الكلام في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول  
والرد على محمد بن ادریس الذي ورد على الحق في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول  
نسب الى جميع اهل السنة والجماعة الموقنين بالشيخ فالحا والشيخ صالحا  
العدالة التي هي من الاعراب في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول  
في شأنهم انهم لا يسمون الله في ايدى اهل السنة والجماعة الموقنين بالشيخ فالحا والشيخ صالحا  
الله عليهم وقالوا لا يسمون عن هذا الذي يسمون به اهل السنة والجماعة الموقنين بالشيخ فالحا والشيخ صالحا  
رئيس الطائفة ذلك ايضا وتخرج عن ذلك تافهات وكلام رئيس الطائفة ذكرها المتأخرين  
كالشيخين الذين في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول  
لقد والشيخ الفاضل الشيخ حسن بن الشيخين الذين في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول  
كلام رئيس الطائفة في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول

في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول  
منه والشيخ صالحا والشيخ فالحا والشيخ منه والشيخ صالحا والشيخ فالحا والشيخ منه  
المشركين مع ان كلامهم لا ينافي المشايخ المعظمين الكبارين الصالحين الذين هم من المشركين  
لما تاملنا اهل الارض من اهل السنة والجماعة الموقنين بالشيخ فالحا والشيخ صالحا  
الكلام من الفقه في الاكل والشرع في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول  
الشيخ من الفقه في الاكل والشرع في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول  
والصالح ورجل ان الامور بين المشركين من سنة الفقه والمعرفة في الاكل والشرع في حقول  
المشركين في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول  
احد من المشركين الثانية ايدى اهل السنة والجماعة الموقنين بالشيخ فالحا والشيخ صالحا  
واقل قسما كمالا من رضى اهل السنة والجماعة الموقنين بالشيخ فالحا والشيخ صالحا  
يظهر الى ان اهل السنة والجماعة الموقنين بالشيخ فالحا والشيخ صالحا  
فاظهرت فان ربه جل جلاله في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول  
الكلام في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول  
والرد على محمد بن ادریس الذي ورد على الحق في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول  
نسب الى جميع اهل السنة والجماعة الموقنين بالشيخ فالحا والشيخ صالحا  
العدالة التي هي من الاعراب في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول  
في شأنهم انهم لا يسمون الله في ايدى اهل السنة والجماعة الموقنين بالشيخ فالحا والشيخ صالحا  
الله عليهم وقالوا لا يسمون عن هذا الذي يسمون به اهل السنة والجماعة الموقنين بالشيخ فالحا والشيخ صالحا  
رئيس الطائفة ذلك ايضا وتخرج عن ذلك تافهات وكلام رئيس الطائفة ذكرها المتأخرين  
كالشيخين الذين في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول  
لقد والشيخ الفاضل الشيخ حسن بن الشيخين الذين في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول  
كلام رئيس الطائفة في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول الفقه في حقول



عليهم اعداواك ومن اعداواك جميع منهم انهم يقولون في كثير من الاحاديث الواردة في الحديث الكراميا  
خالفته عن فكر احد الاعداء لثلاثة امكنة يعرفون فينا المذخور والخاصة مع القرينة  
شائع فيهم وفيها دلالة على انهم في تشييد الاحاديث وفي تعيين ماهي المراد منها والدلالة  
عزلة ان كل انما سمع احاديث هذا الباب هكذا اذ اركان عمدة في دواعي وشعره عند وجوب الا  
انهم سمعوا اربعة اشياء في الحديث في الاخرين فلم يبق الا على ان يكون الحديث في حكم المذخور  
مع وجوب هذا الاحتياط وانهم سمعوا الحديث الشريف ان المراد من احد المذخورين في الحديث  
الحق ومن الاخر السعة ومن المعلوم عند كل ابيس غير غافل ان معنى السعة مجموع الطوائف  
فانها جند الى القول بالحرف ومن له حق معرفة بالسلب كالمعرب يعرف انهم يتصلون  
بقرينهم ثلثة في ثلثة في الاخرين شهد ان كل واحد من هؤلاء وعنده ثلثة وعنده من  
الحق في الابرار وشبهها على كل واحد من هذه وعنده ثلثة وتوضيح المقام ان الكفر في الاصل  
مكيا اهل العرافة وانما جرت عادة الائمة عليهم السلام في ذكر لفظ الكفر في معنى من كان المصارعين  
المثاليين فيجب خروج ورد في التماسه عليهم ومن مقدار الماء الذي ليس له ان يخطا عليهم  
كان من اهل العرافة ومن المعلوم ان الكرم في مثل البر من المعلوم ان المناسب باستد  
الماء وان يذكر قطره وان يذكر بركة وغير مناسبة ان يذكر طوله وعرضه وعمقه ومن جملة  
اعراضهم منهم ان بعضهم زعم انهم من اسمعيل الذي هو من عند الكلبين هو من يرمون  
زعموا ان كل حديث في طريقه الكلبين من محمد بن اسمعيل ومن يروى من ذلك ان يكون الحديث  
ثقة الاسلام وذا في هذا الباب وان بعضهم زعموا محمد بن اسمعيل هذا هو السليمان  
الصومعي ان كتابا لكثير من عبادنا طاعة بانه انشا من يروى من جملة اسرارهم انهم لم يروا  
كتاب العرف ولا اصول الحق ولا اذكار في اواياا العترة لم يطلعوا على اهل السطون في احوال  
احاديث كتبها ما خرفة من اصول جمعية الطائفة الصفة على انها معتد عليها وسمعت  
على جوار اهل البيت في بعض ايامهم ولم يسمعوا النظر فيما ذكره اهل ائمة الاسلام في ارباب  
كتاب الكافي فان احاديث كتابها صحيحة ولا في ما ذكره رئيس الطائفة في اول الاحاديث  
والاجلة وقع ترتيب الذين يسمون من مرقوم في الحديث صلى الله عليه واله ومن يوم اجريت

القول الاصيل في العامة والاصطلاحات التي ذكرتها العامة في الكتب الاصيلية وفي كتب ائمة  
الحديث في احكامنا واحاديثنا وناهيك ايها اللبيب ان هذه الجماعة يقولون في الحديث  
في الفتاوى ومن ابتدا واحدا على طريقة الشيعة ويقولون في الحديث كالتسعة من الزوار  
الاضمار عن الائمة الاطهار عليهم السلام بان حالنا يجوز في الله عليه واله حلال الخيرون الشيعة  
وحرامه حرام الايام الشيعة ولا اختلاف بينهما ابدا ومما يوضح هذا المقام ما في كتابنا في الحديث  
لرئيس الطائفة قيس بن ابي ابياب النخاعة سعد بن محمد بن عبد الله عن ابي الحسن بن علي بن  
فضال عن ابيه عن ابيان بن عثمان عن ابي سريته عن ابي جعفر عليه السلام قال قال ابي جعفر عليه السلام  
بين رجلين بفضيلة ثم عدا الى من قال بل انهما على القول الاول لا في الحديث في ابياب  
الشيخ والرواية المتأيد من كتابنا في الحديث عن ابي جعفر عليه السلام قال قال ابي جعفر عليه السلام  
عن الصادق عليه السلام قال قال جعفر عليه السلام في الحديث في الحديث وحرامه حرام اولي  
يوم ائمة لا يكون غيره ولا يجوز غيره وقال قال ابي جعفر عليه السلام ما احداث في يد ائمة الارزاق بها  
سنة وفي ابياب بعارة الدليل ابياب عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال سمعت يقول ان الله  
تبارك وتعالى لم يدع شيئا يحتاج اليه الا ان لا تتركه في كتابه وبيده رسول الله صلى الله عليه واله  
وجعل كل شيء حذرا وجعل عليه ولا عليه وجعل علي بن ابي طالب في ذلك الحذر والحيطة  
عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول ما من شيء الا في كتاب سنة ومن  
المحلي خفيث قال قال ابو عبد الله عليه السلام ما من امر يتعلقت فيه امان الا في كتاب سنة ومن  
الله ولكن لا تاتخذ عتق الرجال وعن ساعدة عن ابي الحسن بن علي عليه السلام قال قال ابي جعفر عليه السلام  
الله وسنة نبي صلى الله عليه واله لا تاتخذ عتق الرجال وعن ساعدة عن ابي الحسن بن علي عليه السلام قال قال ابي جعفر عليه السلام  
كم من رجل يحب الله صالما فلما ذكرنا عن هذه الاحاديث يحول عليه عرق الغضب في السعد  
وما نذكره ابرامنا في القصور اربعة من ائمة الموقفي **الفصل التاسع** في فضيحة احاديث  
كتبنا بوجوه تقطعت بها طريق الملك العالم ولا اهل الذكرا اهل البيت عليهم السلام  
بها الكيفية متواترة في النسخة التي في ابياب النخاعة الشريفة التي وضعوها عليهم  
الحاصل من الحديث في ابياب الاحاديث المتأصلة بالغة حد التعادل وفي ابياب العترة وفي







































وقوله في الشك في الكتاب والسنن من الثاني الأصل في الحقيقة ومن الثالث تعارض الأصل  
والظاهر ومن الرابع قولهم لنا الأصل وهو الأصل المتقدم على الظاهر وقولهم الأصل في البيع  
الذي هو الأصل في صفات المسلم الحقيقة أو القواعد التي يضع عليها البيع بالذات حكم المسلم  
بالذات الذي هو صحة صفته لأن وضع البيع شرطاً للتعاقد بين المتبايعين إلى الأبدية فلو  
المسلم من حيث هو مسلم على الصحة وذلك لأن في نفسه دليل على كونه كوضع للبايع البيع ويخرج  
مبدأ الفعل المسلم بقدرة الظاهر على الأصل في مخرج وأما قولهم الأصل في ذلك العلم فيجب  
كونه من هذا القسم وهو لا يثبت بأن يكون من قسم الاستصحاب انتهى كلامه الله سبحانه  
وأما قوله استثنى تحقيق المقام بالأمير عليه فاستعملنا على ذلك من الكلام بقرينة ذلك  
العام فقول سرادهم من الرابع ما يتبعه من ذلك إذا دخل الكلام ونفسه  
أنه يمكن قرينة صراحة على مخاطب على المعنى للشيء لأنه راجع إلى المبدأ من الأصل في قسم  
الأصل بآية الآية هذا المعنى وكذلك من قولهم الأصل في المبدأ عدم تحسده ويمكن أن يكون  
المبدأ من الأصل في هاتين الصورتين المستحبات الحالة السابقة وأما قولهم الأصل في كل  
ممكن عدم فبذلك يمكن جعل الحالة الراجحة ويمكن جعل الحالة السابقة لكن الثاني لا يجمع  
عن قولهم يقول بعضهم بعض المكاتبات وجه من الثاني وسنذكر ذلك على التفصيل المشهور  
في كتب الفقه والكلام والأشاعة وأما قولهم الصفات البيع في حجة ثانياً على أن المذكور  
في شرح المختصر مكان الاستصحاب الصحيح وهو يفتي لما وهو من جملة دعوى الأصل في المبدأ  
الشبهة الثاني وجه الله عنه لأن من جهلة الأدلة انشعبت الاستصحاب الصحيح على ما  
لا يتفق وأما ما في المتن شاع راجع ومثال دعوى الأصل في الظاهر في الخصام والرجح  
الحجرات فإن الظاهر في الظنون هو عدم الجحاسة عليها الأصل في الحالة السابقة على  
ويمكن جعل الأصل في الحالة الراجحة كما لا يخفى على اللبيب وأما قولهم الأصل في قسم على  
ضعف معنى المستحب بمعنى الحالة الراجحة وهذه النزاعه موافقة لتصورات كلامهم على أنهم  
لكنها عند التحقيق والنظر الدقيق يثبت في الواقع المبرزة في الكلام الله تعالى لا يثبت  
الأخبار عنهم عليهم السلام بل لكل واقع حكماً معاً فلهذا أجاز من الله تعالى حتى لا يثبت

والظاهر

والظاهر بعينه يجب على التوقف إلى أن يطلع عليه وأما قولهم الأصل في البيع الذي هو  
أن الأصل فيه ليس بمعنى الحالة السابقة ولا بمعنى الحالة الراجحة إذ دخل الشيء ونفسه لثبوت  
خير المجلس فلهذا جعلنا على النزاعه وكذا لما يتسك بذلك النزاعه فيها وإنما صحة  
بيع شغل على شرط اختلت في صحة وتلك القواعد ليست موافقة لإحاديثهم على أنهم  
بالأخبار عنهم عليهم السلام في الحقيقة بطلانها وإن اعتبرنا الشك في البيع بعضها ببعض  
فأسد بهان التفسيرين ما شوطا إلى جامع عنهم عليهم السلام عازين بما يوافقون في كونه  
ومالها منه في كتاب الله وأما قولهم الأصل في صفات المسلم الصحة فبذلك النزاعه من جهة  
للأخبار في الواردة في أبواب تفرقة نفخ معاذة الإخفاء وبين فقهاء وأما القول عن الفرق بين  
أقول أن المسلم وبين الضال فان في الأول يجب التوقف وأما قولهم الأصل في ذلك الظاهر في  
فيكون أن يحصل على الحالة الراجحة سواء ضربت الظاهر بمعنى عدمها وقضت بمعنى وجودها فظهر  
ذلك قولهم الأصل في الكلام الحقيقة وكان أن هناك الحقيقة منزع الوضع هذا الظاهر منزع  
الشرع والمبدأ الخلية كما علمنا من وضعها من وضع أو شرع ويمكن أن يجعل على الحالة السابقة  
ويمكن أن يجعل على الحالة وهي موافقة لتصورهم على أنهم كانوا على ما هي تفتقن التفرقة  
وقولهم عليهم السلام كل ما طاهر حتى يتبين أنه قد **الفصل الثاني في بيان غايات**  
المعتبرة والأشاعة ومن وافقهم في تعيين أول الواجبات ونزوح المقام أن كل من يتكلم في  
مسألة أول الواجبات وقضية أصل الشرع والأطفال وأخبارها يقتضي عقابهم للمعتبرة  
والأشاعة جميع قليل من أفاضل أصحابنا تزلت قلوبهم ومن بعدهم الذين السما والأرض ومن  
عسك بينهما وفي غيرها أصحابنا بالصحة العاصمين لا يرون من المبدأ في المسائل النظرية فها هم  
الأخباريون من أصحابنا المقتضين للمعتمد بكلام الصفة الطاهرة عليهم السلام في مسألة  
من صواب ربات الدين والباحث لآثارهم ذلك أمران عقل وفكر أما العقلي فما حتمناه بقا  
من أن المخطئ غير عاصم عن الخطأ في موارد الكرامة العاصم عند صاحب الصحة وأما العقلي فما  
معتد به كما لو كانت فواترت الأخبار عن الأئمة الأطهار عليهم السلام بأنه يجب التسك بكلامهم  
عليهم السلام في كل مسألة لم تكن من جهة ربات الدين وتسلطوا من كلامهم التزم ثم فشتغل بذلك







































الحق

ان من قدم على الاخبار بالاصل محمد بن حريز في التبع جري من اخبر به بعد ما لم يخبر  
على ان من اخبر به على واحد او اذا ثبتت ذلك فقد ان الامة على من هذه الاخبار  
فقط بل حتى ان خبر كذا في نسخة واحدة من ذلك فحينئذ يقع الالزام عليها فان قيل بل من  
يقبها الا انها لا تنسخه بل هي الاصل فما مضى ذلك ليس له اجابة في حقها من اجل ان  
العلم والكتب والبشر وغير ذلك ولو كانت نسخة واحدة للامانة في العلم ان يعلمنا  
ذلك والواقع المكلف فلهذا دل على انها واحدة ذلك ولا بد من اعادة  
ولا لا ينسخ ان يتناقض المسند باطلا من جهة النقل على العقل فيقال لو كان من المصلحة  
لما نقلت وقت ذلك والاشك ويحتمل على واحد من الآخرين وان لم تكن تنسخ تنقل المصلحة  
فيكونوا المسند باطلا من جهة النقل بل من جهة اعانة على كل واحد من ذلك من سقوا على  
تعلق الصحة والاعلام والمفسدة بالاشك فيجب الاعلان وذلك متوقف على السمع وليس  
الاحسان بل هو كذا الذي يقتضيه وما بعد علمه مرة وتعدو في النقل المتداول ان لا يكون  
اولا لكن كذلك ان كان ثابتا فيكون كذلك الامة والمفسدة في ذلك فيجب ان كان في  
قصة مشروعة بين النوايا ان كانت تحت احسن فانه قد ثبت ان ذلك لا يصلح وذلك العقل  
كما قال الخليلون ان لا يكون شيئا الا بالذكي كذلك وفي لا ينسخ ان يكون المكلف حاد الفهم  
يتعلق بها المفسدة والحكمة وفي هذه الحالة التي تنطبق فيها على جهة النقل على العقل وذلك ان  
ذلك حاد من انفسنا ورد النقل ونفسه بين التبع وليس من راجعنا ان نرجع الى المكلف  
ففي وجهنا الى الصلح فقلت واسلاما من جهة النقل وجهنا الى مقتضى مقتضى الحلف في ذلك  
وجوب الاصل ذلك ويكون فخره الوقت والاشك وهو الذي يقتضيه ان نأمن من حيث  
فانه ينقطع بعد العدم في اولهم فيقول ان ينسخ من كثر من الذين يتكلمون فيقول الالام  
ما يابو ويحق كماله من ينقطع الاصل وقيل في وجه الصواب وذلك فان قيل في كماله  
ان ينقل احسن هذه الاشياء ويحق فخره ومن حسن التمسك في الهبة تارة ما يوقم  
بالطريق على هذه الشريعة ومن هذه العالم وايات الصانع وبيان صفاته على الحق في  
الدين في هذه الاوقات من اعان وغير ذلك وذلك في قوله لا يتقدم وعظم من ذلك في



علم بطريق قوله صريح في قوله اما النسخ فهو ما لا يثبت له انما كان في ذلك من غير  
خارج عن هذا التفسير فان فرضنا انما زاد على قوله بالاجرة فلا يثبت له ذلك بل وما كان فيها على وجهه  
التمسك لا بد من اقراره فيه ولا يثبت في ذلك بغير ما لا يثبت في تلك الا في تلك  
الاحوال ليس بغير ان يعلم من هذه الاشياء ما لا يثبت له الا في تلك الا في تلك  
اذ اعرف الله تعالى جميع صفاته وان يثبت ان يعلمنا ما نعلمنا وما سألنا فاذ العلم بجميع ذلك  
خلق فثبت بان يعلم هذه الاشياء على قدر ما لا يثبت له الا في تلك الا في تلك  
يقدم الا على قوله ما يسلك وقد يتصور به وجهه ومن احب ان يثبت في هذه الاحوال لا يجوز له ان  
يقول ان هذه الاحوال لا بد من ان يعلم الله تعالى ذلك ليعلم بعدد الله تعالى ان ذلك لا يثبت له  
يجب ان يعلم على قدر ما لا يثبت له الا في تلك الا في تلك وعلى ما قرره من الدليل الا في تلك الا  
اذا فرضنا خلق المخلوقة والمنطق بها الى المخلوقة لم يثبت ان يعلم ذلك زمانا كثيرا او يكون من  
يتركه الوقت وانما لا يقتصر على قدر ما يسلك وقد صيغته وهذا الدليل الذي ذكرناه  
هو المعتمد في هذا الباب والذي يثبت في ذلك في الفترة ان يقال ان الله تعالى لا يخلق على قدر  
الاشياء وعلى ما يجب الوقت في كل واحد من كل واحد من الاشياء والاسرار والبرهان في كل واحد من  
نوع ان ما يتعلق في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من  
ان الاشياء على قدر ما لا يثبت له الا في تلك الا في تلك وعلى ما لا يثبت له الا في تلك الا في تلك  
ملك الحق لا بد من ان يعلم على قدر ما لا يثبت له الا في تلك الا في تلك وعلى ما لا يثبت له الا في تلك الا في تلك  
الطريقه بان قالوا انما يثبت في الشاهد ان الله تعالى لا يخلق على قدر ما لا يثبت له الا في تلك الا في تلك  
ما الاضطرار في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من  
الافتقار منها واخذ ما يثبت في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من  
فعلنا ان الذي قد مر من ذلك انما يثبت في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من  
على ان يثبت ان لا يثبت في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من  
في الموضع التي قد مر من ذلك انما يثبت في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من  
ليس يثبت في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من

وكان

وكذلك القول في المصباح فاما اخذ ما يثبت في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من  
يقصر من ذلك وان يثبت في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من  
من اعتبار ذلك في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من  
ذلك وان يثبت في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من  
ان ذلك في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من  
الضرر حاصل وليس لهم ان يثبت في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من  
وذلك انما يثبت في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من  
شق عليه وانما يثبت في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من  
العقل الذي لا يثبت في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من  
لم يثبت في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من  
يستدل به على انما يثبت في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من  
ليس على قدر ما لا يثبت له الا في تلك الا في تلك وعلى ما لا يثبت له الا في تلك الا في تلك  
لنا على الله تعالى انما يثبت في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من  
عليهم في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من  
وهذا لا يثبت في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من  
وجوبها في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من  
والكذب والجهل وحسن الاحسان والفاصل وعرفه لك فثبت ان الله تعالى لا يخلق على قدر ما لا يثبت له الا في تلك الا في تلك  
وتنفي انما يثبت في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من  
عن هذا الباب ومنها ان الله تعالى لا يثبت في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من  
علاه جميع صفاته التي لا يثبت في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من  
بعد انما في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من  
لا يعلم في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من  
الاجابة في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل واحد من





فيما حكمت من سائر جناس الحيوان فانه اذا شاهد جناس الحيوان يتناول تلك الاشياء ويصلي  
عليها اجسامها اذ يستعملها في غذائها واستلوا عليها حازمها ان يعتبر في ذلك وان لم يتناولها  
المكث اصلا ويمثل هذا الجاهل المحال من قولك عن الفرق بين السموم والافعة بان قال  
يرجع لاجل الحيوان التي ليست مكثفة اذا شاهد يتناول اشياء يستعملها في الغذاء لا يتناولها  
الفرقة وان ذلك ما يصح عليه ايضا جسمه وذلك مثل ما اجابته عن السؤال الذي  
اوردته في هذا الباب واستلوا ايضا بقوله تعالى قل من رحمهم رزقه الله التي اخرج لمعادته و  
الطيات من الفرق وفي قوله واحد لكم الطيات وما شاكل ذلك من الايات وهذه الطريقة  
مهيئة على الجمع ونحن لا نستمع من ان يرد دليل السم على ان الاشياء على الاوجه بعد ان  
كانت على الوقت بل عندنا الامور على ذلك واليه نذهب وعلى هذا سقطت المعارضة بالاشياء  
واستلوا كثير من الناس على ان هذه الاشياء على المراتب والوقت بان ما اورد على ان الفرق بين  
المضار والحب في العقول فاذا كان ذلك واجبا لم يحسن من ان ندم على ان لا مالنا لم  
يكون ساءا لا يميز بين ذلك الى العصب لانا لا نفرق بين ما هو مضر وما هو غذاء وانما  
فرق لنا على الله تعالى لانا ما هو غذاء والفرق بينه وبين السم القاتل واعتبر من  
خالف في هذا الاستلوا بان قالوا اننا ان نعلم ذلك بالفرقة فانا اذا شاهدنا الحيوان  
الذي ليس يحكم يتناول بعض الاشياء فيصلي عليه جبهه على انه غذاء واذا تناول شيئا  
يؤذي عليه انه مضار فاعتبرنا بالحق اننا نعلم ان هذا الدليل للحيوان ان يختلف  
طباعه فليس يصح للحيوان المستعمل يعلم انه يصح للحيوان ان يتناول من هذا الاشياء كثر  
بعض كثر من الحيوان ويصلي عليها اجسامها وان كان متناولها اياها ابن آدم هل كان منها  
ان الطبايا والجم الغضال فيؤذي به ولو كان ذلك ابن آدم لهلك في الحال وكذلك الثور  
تأكل النار وتقتل في معزيتها وراكب ذلك ابن آدم لهلك في الحال وكذلك يتناول النار  
تأكل البشري فتقتل من رزقه ذلك فليس كذلك فليس طبع الحيوان على ان يتناول  
لم يكن يجلد واحد لم يجر ان يعتبر باحرار غيره الا غفونا ولم نعلم في ذلك ان  
احسب انه لا يمكن ان يعتبر باحرار الحيوان المستعمل احرار الحيوان من البشر البشري اقدم

سوء على ان يتناولها او يلطم على ما يذهب اليه على ان لا يذوقه الاشياء يعرف بذلك الخطاء  
لهو غدا ودرق بينه وبين السم فيبقى النجس في جوفه او يمتزجه ويحرقه بعد ذلك فيشرب  
منها وان لم يدر سم لانه قد افسد العطب والى ذلك فاعلم ان هذا الباب ما ذكرناه الا في  
صدر الكتاب هذا الباب فهو جلة كاذبة في هذا المعنى ان شاء الله تعالى انتهى ما اوردناه  
من كتاب الفقه فليس لطيفة قد مر من وانا انزل ان شئت فقل المقام ما سمعنا لما نزل  
عليك من الكلام بتوفيق الملك العالم ولا نزاله الا على علم لم نذكر في كتابنا من غير  
الايات الكريمة وتصريحات الاحاديث الشريفة بطريق الوجوب والحرمة الا في ما بين يدي  
الدليل العقلي فاعلم على ذلك بان نقول لو كان الوجوب والحرمة بمعنى احتقاق العقاب لكان  
لكنا جاريين في انفعالنا ومن العلوم المتفق عليه بطالانه والشيخ الذي هو العمل الذي  
يتصف بصفته اذا علم ان الحكم يتغير عند كفاية سلطان العقاب من غير ان يبين الطريق  
وجه الله في الفصل النصفية وكل من قال بالتبع الذي بهذا المعنى قال بان فاعلم ان  
الذم في نظر الحكيم اذا انفصل مع العلم باقتضاها من الضمة ومنهم من زاد على ذلك  
بان قال على التحقيق العقاب ايضا ثم انفق على ان فاعلم مع الفعل من اقتضاها تلك الصفة  
معرفة رعت الحكيم واختلعا في فاعلم مع الرد في اقتضاها تلك الصفة هو معزلة  
ان لا تفهم من قال بان مدعى رويهم من قال بان مدعى رويهم من قال بان مدعى رويهم من قال بان مدعى رويهم  
ثم القائل بان في الفرق بين الفرقين في حكم المتردد في قوله قالت بالوقت وذوقه قالت بالخطر  
ولما اقول بالقول بالخطيئة حق المتردد باطل قطعا لانه لا يجوز المتردد في غير فعله لان  
شرط التميز المنكر العلم بان سكر ولا يجهل ان يطبع الفطنة بعض الصور على الميطاع  
على المتردد في غير رقيب عنه ولو كان محط الجواز لان الحكم في الخطيئة لا يتصل بالخطيئة  
الا بما تادي ثم اقول من المعلوم ان من قال بالمدى في احتقاق الذم بين احتقاق  
العقاب مع العلم باقتضاها تلك الصفة يلزم ان يقول بالمدى في جميعها مع المتردد في اقتضاها  
بذلك الصفة والحق الذي لا ريب فيه عدم المدى في جميعها كما قلنا من ان لا يمتنع ان يمتنع  
ان الحكم المتردد والوقت لانه من اليد هيئات النظرية ان الحكم المتردد ومن لم لا الخطيئة







بسبب من يباينه واقل ثلثا ان سيد الاجر المرتفع رئيس الطائفة والفاضل المدرك  
ابن ادريس الذي لم يلق الا بعد وفاته على غير الواحد العدل الخالي عن الغربة المرتبة القطع  
الهادي يراق خصم تدور عن الغربة المرتبة القطع الهادي نور وروعن المصوم وطريقهم  
وطريق الاخباريين من اصحابنا واحدة في هذا الباب والجللة ما سجد الاكثر على اننا  
اليه العارضة للوهم من مبادئهم ووجهة قليلة كاشفهم عن الفاضل الشيخ نعمي  
لهم ايضا علة في العالم الدقيقة ولم يكن عارفين مستطعين بمعاذ الامامية الواردة في  
الاصول من اصحاب البصيرة صلوات الله عليهم وغلبت على انفسهم الالفه باقراوه في كتب  
العامه قلنا اداو العالم العارضة على وفق كلام العامة ولم يكن لهم نظر في علوم استحقاق  
المالوف وغفلوا عن احتمال ان يكون من تدليسات العاتق وتلبس بهم وبشوا على الله  
العقوب والعاية ومن راجعهم شناعة عصره الطاهر عليهم السلام ان شاء الله تعالى واقل ثلثا  
تحقيق المتعلم ان الرواية كاشفة اخبار عن محسوسات والعدالة المعروفة في الروايات عندكم  
ملكه ثبت على لاية التقوية المروية في ابيات من الامور المحسوسة فيكون التركيب اعطيا  
عن امر عقول عرف ومن المعلوم ان الاعتدال على الاخبار عن عقول عرف يحتاج الى زيادة معية  
لا يحتاج اليها الاعتدال على الاخبار عن محسوسات وذلك ذكرنا في تعريف التواتر الاخباريين  
وان اخارت بعض المواضع على الصلوة شرط عدم ظهور فسخ وهي المعتبرة في ابيات هاديات  
وامام الجاهات كما استدلنا من الروايات فمضى من الامر التي تترك بالحس كنها يحتاج الى  
ضم حروف واستحقاق فالوجه في الاحتياج الى زيادة معونة في بناءها كما ينبغي في كل ما لا يوفق  
واما ان في التركيبه وسائر الهاديات لا بد من تضم الاستحباب في الروايات والجللة الا  
الغنية بين الروايات وبين التركيبه والشهادة عموم من وجه فان الاهتمام بشان الروايات  
اكثر لان حكمها مع الروايات الكثرة والخط في التركيبه والشهادة اكثر لاحتياجها الى اجتهاد  
واستحقاق الامر فيها اصعب ولا تقتل من ان قصدي من ذكر هذه المقدمة تقوية المسامحة  
سند على وجه التمييز والاحتياط لا على وجه التثبت والقطع والاستدلال بخامس ان  
كثير من الباحث اعترض شرط الشيخ ما لا يثبت نفسه مثلا الاعتدال على روايه الراوي شرط

محمدي

بصحة الراوي غير البصحة الراوي واقل سادس اذا اتي في شيء على امر ضعيف ثم اتي  
على ضعف اخر كان ذلك الشيء في كتاب الضعيف بخلاف ما اذا كان الاتيان على الضعيف في  
مرتبته واحدة والجللة لا بد من كفاية الضعيف في المقامات القريبة كفاية في المقامات  
البعيدة ايضا ثم قال رحمه الله تعالى الثاني ان اية التثبت اعني قولنا ان حاكمنا حق بنابر  
تثبتنا على ذلك على التحويل على ولاية العدل الواحد است على التحويل على تركيبه ايضا  
في جميع المواد الامتناع من دليل خاص وهو غير جليل هذا ليس الى من الشبه بضعف  
الاتصال عليه فهو كلامه على الله سبحانه وانا نقول ان ثبتت في مقام فاسم لما استلحق  
عليك من الكلام يتبين الملك العالم ولا نقول ان يكون لهم علم فاقل لا اقصى ما يستلحق  
من هذه الولاية الشريفة ان يخرج الزنا فسق بسبب الوقت والتثبت الى ان يبين صدقه  
من كونه والادلة فيها على انحصار بسبب وجوب الوقت في فسق الخبر في الجاهات  
الخبر كاستحالة فسقه او سهو او ايتنا حزم على من حزم وتبين ان يتركه بالحق والاحتياط  
عدم غشيه بالمراد او كونه منسوخا او محلا او كونه خبرا عن قاعدة وقعت في شاع  
او كونه خبرا عن امر عظم به كاحكام الله تعالى واقل ثلثا لا يجوز لاحد استصحاب الاحكام  
من الديات المحتملة ووجه الكثير الامتنع بطلب بها كمن ابرزت به الاخبار المتقدمة في الديات  
الاطهار صلوات الله وسالمة عليهم واقل ثلثا العامة بسبيل الى الظن بما هو مراد الله  
تعالى من امثال الديات الشريفة بناء على انهم بان محبة دعا لاعتدالها على استنباط  
الاحكام المستنبطه من الظواهر القرآنية وان المراد لم ير على وجه التوجه في الغيبة الى  
اذهاب المرتبة والالزام اغراضهم بالجهل بيان كل ما جاء به النبي صلى الله عليه واله من نسخ  
وتفسير وتقييد وتخصيص وتاويل وغيرها الظاهر عندنا بما به وما حصل من تعليم احكام  
الله تعالى ورجوع الناس اليه ولم تقع بعد على الله عليه والرفقة انقضت احكامها  
وتوفرت الدواعي على اخذ كل ما وفرها واستمر هذا المعنى بين الصحابة الى زماننا  
هذا طبقه بعد طمأنينة وان يكون لاصحابنا سبيل الى ذلك واما اننا نقول اننا لا يجوز  
الاعتدال لاحد القطعين ومن المعلوم ان خبر الواحد المروي بعد الاستدلال به في كونه



ثم قال رحمه الله واستدل على اشتراط الشهادة في التزكية بالبرهان الأول ان الاخبار بعد الزلزال  
شهادة فلا بد فيها من العاينين ويجوز ان لا يفتنع الصغرى فانها غير رتبة ولا يثبت  
وهذا كما ثبت التزكية كاعلى الاخبار انما ثبت شهادة كالأولى وكفى الاجماع وقيل ليس  
القاضي بخبر المصادق بل يفتقر المجهول وقول الطبيب باخبار الصوم بالحرارة واخبار الجرح  
بالعلاج ما يتبعه واعلم ان المأمور الامام يوجب ما نك فيه واخبار العاين بالفتنة بالبرهان  
بالاعتمادات لا يفتقر ذلك من الاخبار التي لا يفتقر فيها خبر الواحد ولما تأينا فتفنن كثير  
والسند قبل الشهادة الواحدة في بعض الموضعين على ما استوفى ان الله سبحانه لم يثبت  
الملة الواحدة في بعض الاوقات عند كثره التهمة كما لا يثبت على الله تعالى وانما كان كالمعالي  
ومرتبة في العمل غير الواحد العاين عن القرينة للمرجح لاحد القطعين المتكثيرين جري  
بان لا يثبت الاحكام على ما يجب على الخبير المتكثير ولو فتن في ربه ولو عليه المتكثير  
الله وسلامه عليهم ولم يكن تحصيل هذا الغرض الا بذلك اشتغاله به فتقوله لا كما قصد  
المستدل ان يثبت على التمسك بغير الواحد ان يثبت على جميع متواتره من المعقول ان يكون  
التزكية من قبيل الشهادة احتمال وانصح فلا بد من العاينين لئلا يثبت التمسك على هذا الاحتمال  
على طريق المنع عن منع ونقول تأينا العجب كل العجب من العاينة ومن تجد من جعلوا  
باب رواية احكام الله تعالى اهل من باب الاخبار عما اها من الوقائع للقرينة كما  
في الشهادة وفي تزكية المشاهدين والفتن في الرواية وفي تزكية الرواية وحده واحد  
مع ان مقتضى العقل والنقل ايضا عكس ذلك اما العقل لانه لا اعتبار بالظن في كثير  
من الوقائع للقرينة لعدم طرح الدين واليمين واليمين بالاكليف بالاهلية لما به بخلاف احكام الله تعالى  
فانما لا يوجب لزوم فيها احدا قطعين او الوقت ان يظن كما حقت سابقا واما  
التمثيل فافصح عندك من الامور التي قد ثبتت في كتابنا هذا ونحقيق المقام ان في كل موضع  
لم يكن مرجح في اعتبار اليقين او الوقت في احكامه تنقلا وكيد في المسألة للقرينة بها  
وكما قبل وقت الصلوة اعتبار الشارح فيه احدهما وفي كل موضع كان في اعتبار واحد هاهنا  
خرج كقبي الشارح فيه بالظن او بظاهر الشهادة ويحيى الكعبة وكما خبا الجرح بالبرهان

ما كان عليه عليه والخبر القصار ما به مضمون المراد ان لا يثبت من المعقول ان في بعض  
الصور التي ذكرها الفاضل المعاصر لا يخرج في اعتبار اليقين او الوقت وفي بعضها مرجح في بعض  
التي اعتبر فيها اليقين لا بد من انضمام القرينة المتيقنة للظن وفي بعضها مرجح في الواحد لو  
لم يكن على الاحتجاج ان ان الاجماع ليس بمجته عدا كما حقت سابقا ولو فتننا بالبرهان  
من قبله ليطرأ على خطه كما في قول المحدث ومن المعقول في الزمان لا يثبت الملة في قطع النسخ  
لان تفسير التزكية من اقر المراجع فلا بد فيه من قطع التمسك كما حقت ان الاجماع لا يثبت  
حرمان من الصوم بالمرجع من الصوم الذي يتبعه في تحصيل القطع والظن في ما حقت  
على اعتبار الجرح والاعمال المأمور لان المسلمين ومن في حكمهم مأمورون في الاجماع المصلحة  
بهم ان لا يعتبر فيها القطع لزم البرهان وانما يثبت على اخبار المسلم العاين بالفتنة بالبرهان  
والاعمال لان من الصوم الذي يثبت لهم الدين لاعتبار فيها القطع واحدا جرح في العمل الجرح  
بل هو على الجرح من قول المسلم او يحمله كما في جهة مستند ما ذكرناه من احكامه تعالى في قوله  
الاخبار المتواترة معنى ان يثبت به ثم قال لا بد الله اليقين ان التمسك على هذا الزمان  
توقفت قبله ردايته على حصول الاعمال واخبار العاين الواحد لا يثبت العلم بها من اجل ان  
ان ادت العلم القطعي فاعلم ان البحث ليس فيه وان ادت العلم الشرعي فمحتمل يحصل من قوله  
العاين الواحد وعدم حصوله من تزكية حكم وكيف يدعى ان الظن المخلص من الجرح او هذا  
قول المعصوم واعتد اقرى من الظن المخلص من اخباره وان الراي المتكفي اما في المذهب او  
واقعي او عدلي او فاسق وغير ذلك ولعلنا نقول بتمام الظن في القوة والضعف وكذلك  
تتصور ان الظن الاول اعبر الشارع بقولت عليه واما الاخر فمظهر لان الشارع اعتبره  
فيقال لك كيف ظهر عليك اعتبار الشارع الظن الاول ان استدل في ذلك الظن الجرح او  
فالخلاف الشارح في العمل باخبار الاحاد يكون كذلك كيف وجهه هذا على المنع من الجرح  
بعضهم الى احتراز التعبد بكل نقله عنهم المرتضى حتى الله عند ان استدل فيه بالبرهان  
به في الصوم على غير واحد فاقرب تلك الدلائل الى الساتر انما ثبت وقيل انما  
كان على اعتبار الشارع الظن الاول تدلي على اعتبار الظن الثاني من غير فرق بين ما نقله

المعاصرين في العلم على اشتراط العدلين في المراكز نظر الى ان التزكية شهادة ولم يوافق القوم  
على ذلك بل من انفراد الكشي الشيخ الطوسي او العارضة من ان يكون له وجه الدرس  
الصريح عند التحقيق فخصر في ما يوافق انما خصا على تقدير ما يتقدم به عدم الحكم بخرج  
من تقدم واحدا من غير وجه وهو ليس من ذلك ولم مات على هذا الاشتراط بل على تقدير ما عليه  
او على تركه النفس اليه واعلم اننا لم نطعن في ما يشبه به حقيقة الدلالة ومع ذلك فالتزكية  
بان على الاجمال الذين وصلت اليها التزكية في هذا الزمان كما هم ما يكون تعديل الرواة عن  
غيرهم وتوافق الاشياء منهم على تعديل لا ينقص في الحكم بصحة الحديث الا اذا ثبت ان  
كل من يزيل التزكين الاكفاء في تركه راوي با احاد واحد ومن شدة ضبط القضاة على  
الذين يظهر خلافه كيف لا والاعادة طالب ثوابه مصرح في كونه الاموية بالاكفاء والاشكال في  
استغناء من كان الكشي في ما يشبه وابن طاهر ومن غيرهم اعادهم في التعديل والخرج على  
التعديل من الاحاد كما يظهر من تصحيح كتبهم فكيف يتم من غير التزكية شهادة لانهم بعد الله  
الراوي مجرد احاد اعد على تعديل اشياء من غير الله في كتبهم وحالهم ما عرفت مع انهم اعد  
الشهادة لا تصح بما يوجد في كتابهم فكان هؤلاء الذين كتبهم في المرحوم والسيد بل يابينا  
في هذا الزمان من شهدا على كل واحد منهم عدلان على الراوي او كان من الذين خاطوا  
رواة الحديث والمعلو على عدالتهم ثم شهدوا بانهم الرواة والعدله على ما في الامم انتهى  
كل واحد على الله مقامه وانا نقول ان شئت تحقيق المقام ما نتج ما نلوا عليك من الكلام فان  
كلامهم في الاماثل بعيد عن الحق ابعوا بين السماء والارض ومن المعلوم انه اذا اصدقت  
التحقيق فحقا من المباحث الدينية من لم يكن له بضاعة عظمى في العلوم الدقيقة ولم يكن  
مستظنا لما درج في الاصولي من المباحث العميقة بوقوع نفسه في هذه المذاهب وكما ليس لما خولوا  
التوفيق وبيعوا في التوفيق في قولنا ولا كان قصد المستدل ان المقصود بغير الواحد لا بد له  
من الاستدلال بجميع من ياتون من المعلوم الى الذي ثبت جيل التزكية به وهو ما يفيد العلم  
او ما يقوم مقامه في الشريعة فتصدق من عين العلم مقيدا للتعلم حقيقة استحكام المعاد  
ان شهادة العدلين في التزكية سجلت مكان القطع في بعض الصنوع بما لا يفي شدة الواحد

مع بلغهم الحد الذي لا يدون الشك واقل ثانيا قد جعلت في المعاصرة الاخبار بين المتكلمين بالثبوت  
الذي يثبت في احكامهم لا على ما هو عليه من وجوبه من المعلوم عند ادخال الابان العربان  
المعينة للقطع واثرة وانها كما يكون عند المعاصرة تكفي به دينا فان اذ ارجعنا الى ما  
وجدنا القطع بان كثيرا من رواة احاديثهم لم يمتروا ولم يكن في السهم فيها استدلال قطعي  
بان اما سطح الشبهة الارضية بالافراد في باب الحديث فكيف يميز ان يقع من هو اعين  
منهم ثم اذا اقتضت اعلمنا انه ما حصل لنا ذلك القطع الا بالقرائن الخارجية والمالية والافاد  
حاشا بالنسبة الى الرواة كذلك فالمستدرك من صحيحنا كما لا يخفى في بعض الحالات  
وامن طائوس وغيرهم او في ذلك ما لا يقرب عنهم فهم يوافق تلك الاشياء كما هو الوجه  
ومعنى ان جميع من الرواة ثقة بالكرار وبيد من يثبته قطع بذلك بالقرائن كما قطعنا  
نحن لانه لا يمتنع ان يدعى توكيده واحد او قوله رايعا قوله والذي يستند من كلامه في  
والكشي في الشيخ وابن طاهر ومن غيرهم اعادهم في التعديل والخرج على التعديل من الاحاد  
بالاستدلال بالاعتماد على القطع لما حققنا واقرنا بما قد مر من شهادة الاشهاد لا يتحقق  
بما يوجد في كتابه بل على ما يظن ان ما نعهده من الضمان من ان اعادهم على المرحوم والتعديل  
المسطور بين وكنت قدما لنا من باب الاعتماد على الشهادة ودليل على ان الاعتماد في هذا الزمان  
على القرائن ومن المعلوم ان الكنازة من القرائن وقد تقدم متلا عن بعض العجمة عليهم السلام  
ان القلب يخطئ على الكنازة القوي ما يعتد به في حفظه وبالمجلة استماعها بما في كتب الرجال  
من جهة انه من جهة القرائن المعينة للقطع على الراوي لا من جهة انه من باب تركه  
العدل الواحد او العدلين كما توفيه العلامة وتعد في جماعته واقل سارسان العجمي  
من العلامة للحجج من تعد حيث ضربه العلامة بعلامة نفسانية تعبت على منزلة التوفيق  
والخروج كما هو صفة العامة ثم زعموا ان التزكية العدلين او العدل الواحد يثبت هذا للعلم  
وهو في جملة ما يغفل عن ان الشهادة وما في معناها الفاخرى بان في يد ركب الحسن  
ومن المعلوم ان الملكة المذكورة من الامور العقلية المرفقة التي يستدل عليها بالادلة الشرعية  
ومن المعلوم ان الشاهد او حصل شيئا بالكتب والنظر لا يجمع شهادة فيه وانما يجمع في



بالحسن يكون الاثر وما يتلك الملك لا يدرك بالحسن فلا يفي الشهادة فيه ايضا يستند  
من كلام اهل الصحة صلات الله عليهم ان العدل المعتبر في باب الشهادة وفي باب اليمين  
سركية من امر وجوه من عدم امر محسوس ومن العلوم ان علم امر يكون من غير  
الكان محسوسا بل ان يكون في الحس والعدل في هذا المعنى ثبت بالشهادة وما في معناها ثم اعلم انه  
يستند من كلامهم صلات الله عليهم ان المعتبر في باب ثبوت احكامهم ان يكون في الرواية  
في رواية وقد اقتضى طريف من احاديثهم عليهم السلام في هذا الحديث ان هذا الحديث  
لا يدرك بالحسن ولا يفي في التركية من حيث هي بل وانما التركية في عدم صحة ما فيها من  
القرائن وقد جفتنا سابقا ان النسبة بين الثقة في الرواية وبين العدل المعتبر في باب  
الشهادة وباب اهل الحاشية العوم والحسن من وجوه وقد جفتنا سابقا بان المقصود بمرتبة  
القرائن الحاشية بالمعاصرة او في وقت كثر من الرواية انهم لم يثبتوا في رواياتهم ولم  
يكن اكثر في السهر في ما هو من الثقة في الرواية وبالحجج الباب الثاني ان من سائر الروايات  
وانما والله المتعان هكذا ينبغي ان تحقق هذه المباحث والحجج رجال والمشرية رجال  
ميسر واخاف ان لا تامل ما جازنا التحسين الاحاديث متام لغيره وانما عادة ان الامام  
ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني وسائرنا الاصل المعتبر في ثقة الصدوق وشيخ الطائفة  
قدس الله ارواحهم لم يثبتوا في اخبارهم بان احاديث كتبت صحيحة او باقية ما اخرجه من  
الاصول الجعج على ما من المعلوم ان هذا المتن من القطع العادي كاف في جواز العمل بتلك  
الاحاديث واقول ثانيا قوله بل زعم عدم الحكم بغيره من قرينة واحد وهو ما أخرجه ويلزم  
ذلك بحسب جلاله ان من المعلوم ان حكمه يوجب الحكم الجرح فانما الغرض من الجرح  
جرح واحد وانما ناسقا او مخالفا لثبوت كونه في حكم الجرح ثم قال اوله الله اعلم  
المكتوب من علمنا في التركية بالعدل والامام يستنون به في الجرح ايضا ومن لم  
يكتب به في التركية لم يبق عليه الجرح وما يظهر من كلامهم في بعض الاوقات من الاكتفاء  
في الجرح بمثل غير الامام محو المصلحة المتعاصرة امره ان يكون الجرح بمرصا كما وقع في المثال  
من جرح ابن بن عثمن بكونه فاسدا المذهب تعويلا على ما رواه الكليني عن علي بن الحسن بن فضال

العدان من ائمتنا وسير مع ان ابن فضال لم يخطئ في قبول جرحه لمثل ابن بن عثمن واهل العاصية  
طاب ثراه استناد فساد مذهب من غير هذه الرواية وان كان كانه ظاهر فساد كونه انتهى  
كلامه اوله الله اعلم واقول ولا يفرق من لم يكتب به في التركية لم يبق عليه الجرح ايضا من  
العجائب وذلك لما استقنا من ان يجوز له الجرح والمذهب في حكم الجرح فانما التركية  
بجمله بانها جرح جرح واحد وانما ناسقا او مخالفا لثبوت كونه في حكم الجرح ثم قال اوله الله اعلم  
ثانيا ربا يكون ابن فضال ثقة عند العامة متطوعا على ان يثبت في مثل ذلك وعلى انه  
لم يخطئ عادة الايام من بين رافع عند عثمن ايضا علم ان مثله ابن فضال لم يثبت في مثل  
هذا الكلام في بيان مثل ابن بن عثمن بغير الجرح والافتراد في ذلك لان اعتقاد قدامنا على ان  
ابن فضال وجرحه قديمه على ان كان ثقة في هذا الباب يشهد باننا من تتبع كتاب الكليني  
ثم قال رحمه الله قد استظهرنا اننا انما نعارض الجرح والتعديل في الجرح وهذا كلامهم في الجرح  
على الجرح في كل ما قد يطلق بل لعمري في عدم قبوله في شهره وهو ان التعارض بينهما في بعض الروايات  
ما لم يمكن الجمع فيه بين كل من العدل والجرح لثبوت المذهب جرحه الله في عهد بن سنان ان الثقة  
وقول الشيخ طاب ثراه انه ضعف في الجرح مستند لجواز اطلاقه على المصطلح على المبدأ الثاني  
ما لا يمكن الجمع فيه بين كل من العدل والجرح لثبوت المذهب جرحه الله في عهد بن سنان ان الثقة  
وقد وقع مثله في كتب الجرح والتعديل كثيرا كقولنا ان الفسار يرى في او او الحق ان كان فاسدا  
المذهب لا يثبت البروق لغيره ان كان ثقة فالأثر في الصدوق في قوله من يثبت المبدأ  
رسول الله صلى الله عليه واله فقهنا لا يصح اطلاق القول بتقديم الجرح على التعديل بل لا يصح  
الترجيح بغيره كقول العدل وشدة البرع والخطب وزيادة التفتيش عن اصول الروايات في غير ذلك  
من المراجعات هذا ما ذكره علماء الأصول وهذا من المخالفين ونظر في اطلاق القول بتقديم الجرح  
في الفقه الاول فغير جرح ولقد قلنا ايضا بالترجيح ببعض تلك الامور وان كان أولى وقد فقهه  
العلامة طاب ثراه في هذا المصنف في ما فهم كما في ترجمه ابراهيم بن سليمان حيث يقع تعديل الشيخ  
في الجرح لم يخطئ على جرح ابن الفسار في ذلك في ترجمته اسمعيل بن مهران وغيره لكن افترق  
طاب ثراه في نهاية الاصول في ما ثبت فساد هذا حيث لم يعتبر الترجيح بزيادة العدل في الوقوع الاول

من التعارض مع العلم بان سبب تقدم الجاهل عند جواز الملاحة على علم المعلم على المعلم وهو  
بكثر العادة ولا يخفى ان تعليل هذا على عدم اعتقاد هذا النوع الترجيح شيء من الاول المذكور  
وليس فيه مجال لا يخفى ان سبب تقدمه على الله مقارنا ان لا يفتقر المقام الجاهل فتم  
جاء بوقوع حكم الجاهل بالمعالج جازع بحيث في الشريعة قد يجرى منه ضعف الجرح وانما انما يرى  
لا يثبت بجرم ضعف الجرح في الشريعة بل يصح ان يكون عقوبة الحكم جهل الطالب فيخرج العلم  
انما اذا وقع التعارض بين جرح بيشبه الشريعة ضعف الجرح وبين عدم جواز الملاحة كان الجرح  
مستويا ولا مجال للترجيح فيه فافعله العلامة في كتاب الملاحة غير ان لما قرئ في كتاب الشريعة  
ومن العلوم انما لم يكن تناقض بين الشريعة والاهل لا يوجب وطرح احداهما بل يوجب الجمع بينهما  
فهذا الكلام من الفاضل المعاصر غفلة وشبهة اهله الامور على جاهل واقول ثانيا كلام الفاضل  
صلوات الله عليه في قوله العلامة في الشهادة والمجلة العقل والنقل تعاضدا في ذلك  
الباب فكيف يخلو الفاضل المعاصر جازع ما اجمعه عليه رخصا وتفتي العقل فضلا عن مقتضى النقل  
والسبب في غفلته عن تحقيق ما هو المراد من الجرح واستحالة في الامور وعدم تعقد في  
المباحث واما في المسألة الثانية من صلوات الله عليه فقد ذكره الفاضل المذكور في محله في اواخر  
الكتاب المذكور في انما انما من قبل سبب الاحكام الرئيس للناطقة قد مر  
حيث قال سمع من عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام كان يحكم  
في تدينه اذا شهد عليه رجلان مريضان عدلان وشهد له الف بالبرائة جازت شهادة  
الرجلين وابطل شهادة الالف لانه لا يكون مكنى عن غيره من زيد بن علي بن ابي طالب  
رسول الله صلى الله عليه واله عن السامري قال اذا جاز رجلان عدلان فيشهدان على قتل  
رجل فافهم ما يدعى من تدينه في الشريعة ومن يظهرها ان الله لا يثبت الجرح  
في الشريعة من عدلين ومن المعلوم المستقيم ان ثبوت العدلين الجرح من ثبوت  
الجرح فلا بد من العدلين كما اختاره الحق في الفاضل ابن الشهيد الثاني قدس الله روحه  
**قاعدة** انظر ايضا في الديبكت تبع العلوية يستعملون في الاحكام الشرعية وغيره من كذا  
المعنى الواحد في باب الرواية ولم يقتضوا في كلام العشرة الطاهرة احلا وهذا الاخر

الدين غرضه من ثمرة انما اوحيات اعماله والاشاعة من ورائها ان شاء الله **قاعدة**  
اعتبروا يا اولي الابصار كيف اتفق هذا الفاضل المعاصر في مشارق الارض ومغاربها  
بالفضل في خلاف مقتضى العقل والنقل فاضا الى الكل واعتقاد ان هذا الفاضل لا يرى في ذلك  
معلوما لان سبب ذلك في المسائل النظرية يكاد يحال للصحة لما وقع نفسه في هذه المسألة من  
اعلان الطريقة التي مهد بها الجاهل للصحة على الشيعة بها كانت سهلة صحيحة وبينة واضحة  
في حق الاخباريين من اجل اننا لم نلق العلامة ومن وافقه من طريقة العامة وطريقة  
الاصحاب للصحة التي تليق بالجاهل وانتهت واستصعبت بعد ان كانت منفصلة  
مستارة في حق الاخباريين من اصحابنا ثم نعرفه في الفاضل المعاصر جهلا فغضب عليه في بعض  
العلوم المنطقية والعقلية والقبلية كما هي من عظم اصحابنا ثم اصبحت بطول طريقة المنا  
والمسألة التي تضمنت كانت عليه الاول من اصحابنا واقوع في قلبه غرام من المباحث الشرعية  
المذكورة حتى ظهرت منه هذه الآثار المشاهدة للجهل والسطو والمثابة ولا ريب ان مقتضى الله  
منها والحقبة المتضمنة للمفسرين في حق الامامة المصنوعة من عقائدهم باطلهم  
ومر تلك الطريق الى المسألة من ادعى بانه ان تفرق الماء اعدام الخصم والجماع الخصم  
الحرين وعليه من اثبات العير في الاشراق من ادعى بانه قد قضيت ما هو المعلوم ان  
احل القولين باطل ومنها ان المعتزلة والباطنية قالوا الضميمة ما سئلوا فيها  
الابن الاشاعري استدرا على جلالها وانتبهوا ان العباد لم يخلقوا في اصنافهم وان الله  
يخلق المراتب فيهم ومن تلك الجمل ان السيد الفاضل الشريف نقل عن الفاضل البرهان  
الاسد الاخر الذي لا على امتناع التسلسل في باب المبدأ مطلقا ومقتضا ان الله لا يخلو  
مسترة غير متناهية من جانب المبدأ من ان يفيض في احدتها حتى يحصل في الاخر  
البداية ان العقل اذا انحط تلك السلسلة اجماعا لا يمكن ان يكون المقدمه والفاضل الاول  
المشهور بين المتأخرين بالتحقيق من هذه المقدمة ومن الواضحات البينات ان الحق ماقبله  
السيد الفاضل وان ما ذكره الفاضل الذي من المنع خلاف المذهب ومن تلك الجمل ان  
فاضل المتأخرين ذهبوا الى الشرايع بين الحقين من المتكلمين وبين الفلاسفة الذين قد شهدوا

**قاعدة**



وانما يله كما يشهد به العقل انه لا يوجد في العالم احد من ذلك لان المحققين من الممكنين  
واقضوا الكمال وان الشئ ما لم يجب وجوده سابقا لم يوجد وفي اشاعه فالتا اهل على ان  
اقضاء العلة الساتة بنبش الاجاب واقول انهم هذا باطل ونعتي المقام ان الشايعه  
زعموا ان استناد انما يتيقن الى الراجح يتقدم فتنسب له علة ذلك على كبره وهو لا يات  
الشئ ما لم يجب وجوده سابقا لم يوجد فخر على المتكلمين ان شئ لا يات ارادة شئ باطل على  
المعقول واجب بالنسبة لانه انما يتيقن من غير مدخله الذي من المعقول انه لا يات  
الله تعالى مستكنا من الطريف الاخر في الشايعه الطبيعي والاشاعه واقض الفلاسفة في المقدمه  
الاولى دون الثانيه حيث قالوا ان شئ لا يات ارادة شئ باطل على المعقول مستكنا من الشايعه  
ان يوجبه وقالوا ان الله تعالى مستكنا من ان يتحقق ارادته بالطريف الاخر فكيف يتم والمعتزليه  
واقضوا الفلاسفة في المقدمه الثانيه دون الاولى حيث قالوا ان شئ لا يات ارادة شئ باطل على  
المعقول مستكنا من الطريف الاخر في الشايعه الطبيعي والاشاعه واقض الفلاسفة في المقدمه  
الاولى دون الثانيه حيث قالوا ان شئ لا يات ارادة شئ باطل على المعقول مستكنا من الشايعه  
ان يوجبه وقالوا ان الله تعالى مستكنا من ان يتحقق ارادته بالطريف الاخر فكيف يتم والمعتزليه  
واقضوا الفلاسفة في المقدمه الثانيه دون الاولى حيث قالوا ان شئ لا يات ارادة شئ باطل على  
المعقول مستكنا من الطريف الاخر في الشايعه الطبيعي والاشاعه واقض الفلاسفة في المقدمه  
الاولى دون الثانيه حيث قالوا ان شئ لا يات ارادة شئ باطل على المعقول مستكنا من الشايعه

المسألة

المسألة بالقضيل الشريفة ان شئت فادع اليها وتترك الجمل ان الناظر الذي ذكر في  
حاشية القدر بقده على الشرح الجليل في الشريفة المتكلمين ان شئت فادع اليها وتترك الجمل ان الناظر الذي ذكر في  
الطريقين فحينئذ يقال ارادة باطل الطريقين دون الاخر اذ كان لا يرجع فم من احد المتكلمين  
منه ومن مرجح مطلقا وان كان يتعلق الارادة بذلك التعلق لزم التعلق في فعله انما لا  
ثم يجمع تلك التعللات امور ترجعت على ما يابا ويها منه ومن مرجح فاقبل وان لم يات له  
لهم لانه ان ذلك اذع منهم وهو حق للحادث المستلزم فمما ان يقال ان ذلك واجب متعلقا  
الارادة القدرية بوجوده للحوادث وقت معين فالارادة وتعلقها بالحوادث في ذلك والمراد  
حادث انتهى كلامه واقول من المعقول انه لا ياتي من عدم تمكنه من الطريف الاخر باطل على  
سابقا ومقتضى الاشاعه من التعلق جواز الترجيح من غير مرجح لا يات منه شئ فم العالم  
من غير ان يات من كونه شئ فاعلا موجبا ومن غير ان يات من كونه شئ فاعلا موجبا  
تلك الجمل ان الناظر الذي ذكر في الشايعه الطبيعي والاشاعه واقض الفلاسفة في المقدمه  
الاولى دون الثانيه حيث قالوا ان شئ لا يات ارادة شئ باطل على المعقول مستكنا من الشايعه  
ان يوجبه وقالوا ان الله تعالى مستكنا من ان يتحقق ارادته بالطريف الاخر فكيف يتم والمعتزليه  
واقضوا الفلاسفة في المقدمه الثانيه دون الاولى حيث قالوا ان شئ لا يات ارادة شئ باطل على  
المعقول مستكنا من الطريف الاخر في الشايعه الطبيعي والاشاعه واقض الفلاسفة في المقدمه  
الاولى دون الثانيه حيث قالوا ان شئ لا يات ارادة شئ باطل على المعقول مستكنا من الشايعه

































وايضاً فان اجماع الجاهل والمناظرة ومن يطلب المناقشة والرياسة اختراعوا من نفوسهم  
 تلك الرياسات والشرائع الشاذة كبريات بها الرسول لا اقربها واستدعوا وقالوا لعل الله  
 هذه سنة الرسول وحسن ذلك لانفسهم حتى يظنوا ان الذي قد ابتدعوه ميقنة قد  
 ابتدعوه حقيقة فذا امر بها الرسول عليهم باحاديث في الاحكام والنصايا الشاذة كثيرة بارأهم  
 وعقولهم وضلوا بذلك عن كتاب ربهم وستة بينهم واستكبروا عن اهل الذكر الذين شرفوا  
 وقدموا وان يسلموا على السكينة علمهم فثقت السخافة عقولهم ان الله سبحانه عز وجل امر  
 الشريعة فرائض الدنيا ناطقة حتى ينجسوا اليك بتوجهها بارأهم الفاسدة وقساوتهم  
 الكاذبة واجتباها بالباطل وما يغضبهم ويغضبهم من انفسهم وكيف يحزن ذلك وهو يبين  
 سبحانه ما فعلوا في كتاب من شيء وقال سبحانه تبياناً لكل شيء ولما فعلوا ذلك طلبوا الدنيا  
 كما قالوا انما هو قسوس الخلاف والنازعة بين الامة فهم يهود من الشريعة ويهود من  
 لا يعلم انهم يفسدونها وهذا السبب تجرب الامة وتقع العداوة بينهم وتنادى الى الحق  
 والمروءة ليبحثوا عنهم وما بعض فان اتبع من يرون الحق من العلماء وحاطب بعضهم  
 في ذلك خوفاً لله ورجاء من عذابه عدل الى العلم وقال لهم هذا القول وانما يعلم  
 به ونسب اليهم القول ما لم يات به شريفة ولا يقول عاقب ولا يمكن ذلك لما اقام من ان  
 يبين لهم انهم كيف جرى الامور الشريفة ويوقفهم ما هم فيه مكان ما وقع له من عيباتهم  
 وانهم بما قد تشاؤوا عليه خلقا من سلف واذا رآوا في سائرهم ذلك وان العلم شارة للعلم  
 جعلوا ذلك سراً لهم عندهم وادعوا ان ذلك انتفاع منهم من القيام بالحق وانما سكرتهم فيهم  
 كما علموا منهم وانما خلقوا بها ليعملوا حتى فلا يزال ذلك دأبهم والوسايق من تزايد وزاد  
 كما هم ولست اقل انهم تزايدوا في اجتهادهم وضايقهم ويداومون بكثرة في الاحكام الشريفة  
 وغيره واكتساباً لانه يفسرهم من اجتهادهم في كل ما كان سبحانه يبرهنون الكمال عن واعدته في كل  
 امر في هذا طريق الاكثر من شيا لا يشعرون وقادوا اخبار الرسول يتاولوا اختراعها من انفسهم  
 مما انزل الله فيها من سلطان وقيلوا المعلن وحملوها على ما يريدون وما يتقوى بارأهم  
 وتفتش اهل العلم داخراً عند العلم يتوارث ذلك من عن اب وخلفه عن خلف الى ان يشاء الله

اهل انهم

اهل انهم وانفسهم ولم يزلوا لا الدين هم علماء العلوم اعداء الحق في كل امرة وقدر فكم من بني  
 قلوب وصي جدد وعالم شره ففهم بانفسهم هذه يكون اسباباً في فسخ الشرائع وحرمانها  
 في سائر الامور اذ انهم وعد الله ان يشاء يهلككم ويأت بخلق جديد وما ذلك على الله  
 بعزيز ولا هاتيكه للفقير ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر ان الذين يترهبوا عبادي  
 الصالحين ان في هذا بلاغاً لقوم عابدين في هذه العلة في السبب واختلاف الامور والمزا  
 واذ كان ذلك كذلك فليعلموا الحق والارادة في الحق ان يطالبوا بغيره الى به ويتخلصوا  
 من الاختلاف والخرج من حرم اهل الله وان غفلت النفس عن مسامحة ومقاديرها وتترك  
 طرقة الحق والحق واهله والذين لا يبالوا اختلافاً فيهم وانهم اهل الخلاف والى ذلك انهم اهل  
 المصوبة كان ذلك سبب بارها وهلاكها وبعد ما عجزوا بالله وتركت بغيره في كل الامور  
 ومن يعش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطاناً فويله قريبين انهم يصدونهم عن السبيل ويحسبون  
 انهم مهتدون ومن خلى لجهنم قال يات يات يات في ذلك بعد المشرقين فبئس الذي كرم  
 مع عالم الانبياء في بر وشره بوجه جماعة العلوم حوله ويترك كلامه فيعيد من حيث لا يشعرون  
 لانه اذا حملوا قوله بغيره بوجه وراية فقد عيده قال الله تعالى انكم وما تصرون من وراء الله  
 حصصهم انهم لجاهلون ومن فعلك ايها الاخ البار اجمع ايها الله اهل العلم الذين هم  
 اهل الذكر من اهل بيت النبوة المصوبين لتمام الطائفة وقد قيل في حقهم على كل ما شاعرا اهلها  
 انهم ما اريدوا من اهل بيت النبوة من كتاب بلحقوا الصفا تنسيفاً لفضل العلم والحكمة وانا اقول ايها الاخ  
 اللبيب الحكيم الارب انظر كيف لطاع اهل التحقيق من الصوفية المتشرعين ومن الغلاة في  
 الاساتين على المذهب الصحيح الحق الصريح وكيف تعاقبت عنقهم من العلم والحق  
 في تشديد اركان الرياسة حريصون في حق الحق اهلهم في احكام الشريعة فضلو واضلوا  
 العري على الهدى وهم عارفين ثم تبهم العارفين والحصص اربا لعتبة ومن فسك بهم في كل  
 مسألة يكن عادة ان تقع فيها غفلة اذلة وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وقدر علمه في  
 من غير التواضع المحيطة في شهر ربيع الاول سنة احدى وثلاثين على الهجرة النبوية في  
 عليه واله في ملكة العظيمة زادها الله شرفاً وتعظيماً وقدره الذي من يشيرونه

الرياسة العويصة بالفتايل المدونة من نسخة نسخ الكاتب

من نسخة قرات عند المصنف رحمه الله على يد  
 شهاب اقدم الصالحين ابن  
 حاجي منصور  
 السبزواري  
 ع





